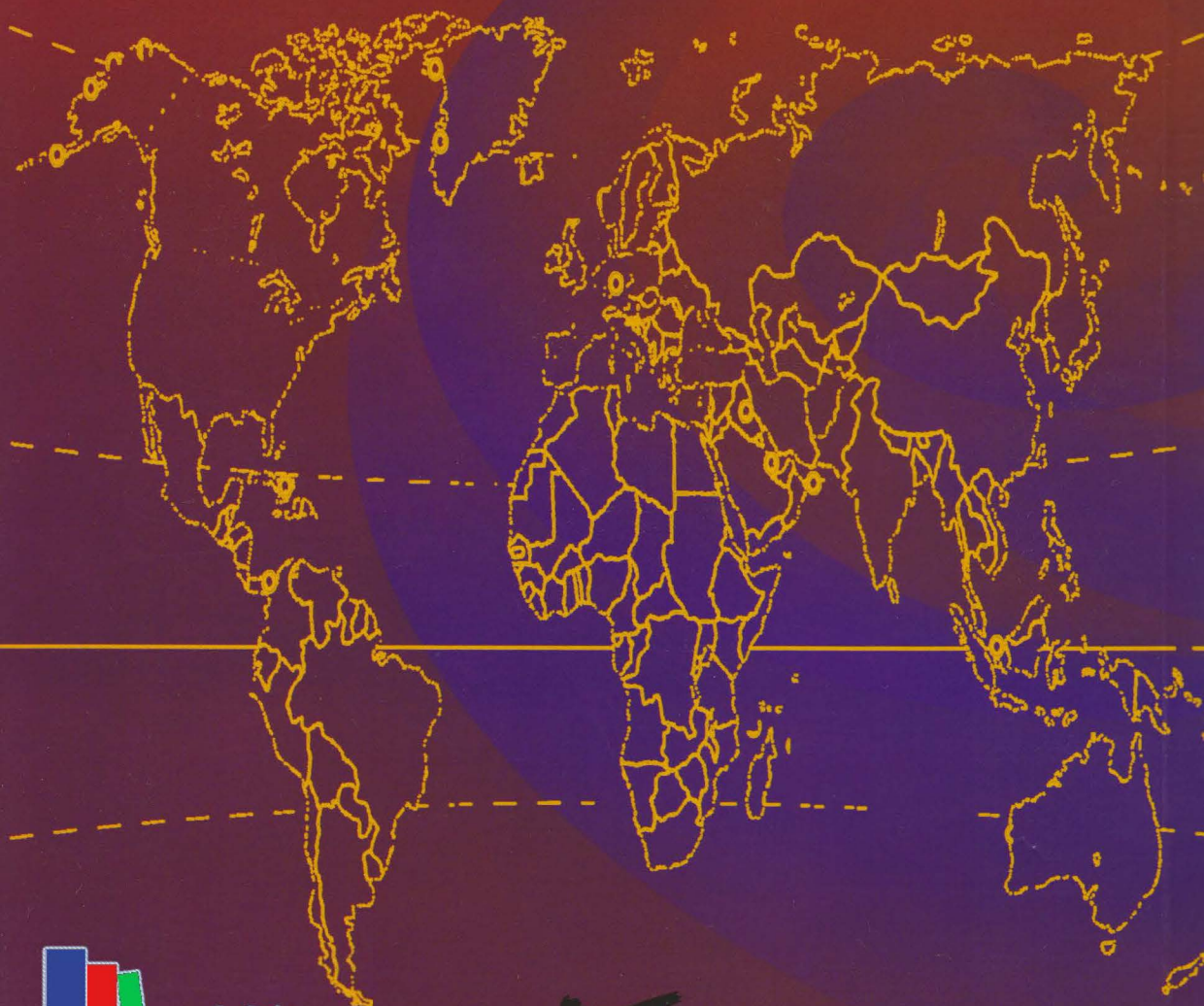
معين حداد

الجيوبوليتيكا

قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا و السياسة



مكتبة
مؤمن قريش
moamenquraish.blogspot.com

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

الجيوبوليتيكا

قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة

د. معين حداد

الجيوبوليتيكا

قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة

تدقيق لغوي: روحي طعمة

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



حقوق الطبع محفوظة



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك ـ بناية الوهاد

ص. ب. ٨٣٧٥، ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

e-mail: tradebooks@all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

تصميم الغلاف: رولا عبود

الإخراج الفني: تركية التالي

تصويب

يثير تعريب العديد من المصطلحات والمفردات الأجنبية التباسات تعوق آلية إدراكها على نحو سوي. ومن هذه المصطلحات أو المفردات، يبدو مصطلح الجيوبوليتيكا من النماذج المعبرة في هذا الإطار.

***

الجيوبوليتيكا، كما الجغرافيا، أو الكيمياء والفيزياء... وغيرها، نُقلت إلى لغتنا بلفظها الأجنبي مقابل مفردات ومصطلحات أكثر من أن تُحصى. نقلت إلى الأجنبية بلفظها العربي كالجبر Algebre بالفرنسية أو Algebra بالإنكليزية، على سبيل المثال لا الحصر.

***

يرى البعض فيما خص الجيوبوليتيكا أن البادئة «جيو» ليست سوى اجتزاء لمفردة الجغرافيا أُلحقت بالبوليتيكا Politique، توخياً لاختصار تعبير مركب من الجغرافيا والسياسة، هو «الجغرافيا السياسية». وعلى هذا يمكن أن يستبدل بالجيوبوليتيكا الجيوسياسة، اسماً، والجيوسياسية صفة، وذلك على خلفية مفادها أن الجيوبوليتيكا لا تختلف في دلالاتها عن الجغرافيا السياسية. غير أن المقاربة الدقيقة للأمور تفضي إلى نتائج مغايرة لهذه الاعتبارات.

فمنذ أن أسس فريدريك راتزل الجغرافيا السياسية نهاية القرن التاسع عشر وحتى اليوم، لم يوضع لهذه الجغرافيا باراديغماً محدداً يضم مجموعة إشكاليات ومناهج مبنية على نموذج تفسيري مولج بابتكار أجوبة ترد على أسئلة أساسية مركزية فيها. ويجعل منها حقلاً معرفياً واضح المعالم من الوجهة الأكاديمية.

***

إن الافتراض الأولي للجغرافيا السياسية، يقضي بأن تتمحور الجغرافيا السياسية حول كيفية تشكل الشأن السياسي في مختلف مناطق الكرة الأرضية. ولكن لما كان الشأن السياسي يتمثل بأفضل ما يتمثل فيه بالدولة، فإن الجغرافيا السياسية تنطلق بموجب ذلك من كونها معنية بتشكل الدول وتوزيعها على الكرة الأرضية. وما عدا ذلك تبقى الجغرافيا السياسية، من حيث دلالات كل من مصطلحي الجغرافيا والسياسية فيها، قابلة لأن يندرج تحت عنوانها خليط من المباحث تختلف إشكالياتها ومقارباتها باختلاف مؤلفيها، دون أن يعني ذلك افتئاتاً من القيمة العلمية لهذه المباحث. والجغرافيا السياسية في هذا الإطار شأن الجغرافيا الاقتصادية، أو الجغرافيا السكانية أو الجغرافيا الثقافية.

***

أما الجيوبوليتيكا، التي نقول بها، ونحاول إرساء أسسها، فهي بخلاف الجغرافيا السياسية تعتمد باردیغماً محدداً قوامه النزاع السياسي على الأراضي.

ذلك أن «الجيو» في الجيوبوليتيكا، تعني الأراضي Territoires، كمساحة جغرافية يعتبرها الإنسان الاجتماعي ملكاً له، من حيث انتماؤه إليها من جهة، ومساهمتها في تشكيل هويته المميزة من جهة أخرى.

أما البوليتيكا فهي للإشارة إلى كل ما تنطوي عليه لعبة السلطة السياسية على الأراضي المعنية بها.

بناء على ذلك ومن أجل إبراز تمايز الجيوبوليتيكا في إطار السياقات التي تجمع ما هو جغرافي إلى ما هو سياسي، أبقينا في تعريب الجيوبوليتيكا على لفظها الأجنبي.

***

ولما كانت سلطة الدولة المعاصرة، بصفتها دولة ديمقراطية تعبّر (أو من المفترض أن تعبّر) عن إرادة مواطنيها، فإن الجيوبوليتيكا تقارب النزاع السياسي على الأراضي،

بصفته نزاعاً بين الشعوب والأمم لا نزاعاً بين الملوك والحكام، كما كان الأمر في الدولة التاريخية السابقة على الدولة الديمقراطية المعاصرة.

***

ملاحظة: أثرنا استخدام مفردة الأراضي مقابل Territoires، نظراً إلى شيوعها في الخطب السياسية والديبلوماسية والإعلامية مثل «الأراضي المحررة»، «الأراضي المحتلة» أو «السيادة على كامل الأراضي». وأضفنا مفردة أخرى هي «الأرضانية» كنسبة، أو كصفة متعلقة بالأراضي.

الفصل الأول

قصة مصطلح

ما من مصطلح من المصطلحات التي تشير (أو تنتمي) من قريب أو بعيد إلى حقل من الحقول المعرفية، شهد الجدل الذي شهده مصطلح الجيوبوليتيكا، وألحق به التباساً وغموضاً، جعلاه عرضة للأخذ والرد أو الرفض والقبول، من بداية القرن العشرين حتى الوقت الراهن. ففي حين لا يزال البعض يصر على أن الجيوبوليتيكا لا تمت إلى العلم بصلة، لأنها لم ولن تخرج عن دائرة الأفكار النازية والفاشية، يرى البعض الآخر، أن الجيوبوليتيكا، أصبحت على الأقلّ، تشكّل عنواناً المعارف أكاديمية حقّاً.

١ ـ في صياغة المصطلح

من المتعارف عليه أن صياغة مصطلح الجيوبوليتيكا تعود إلى الجغرافي السويدي رودلف كيلين R. Kjellen (١٨٦٤ ـ ١٩٢٢)، الذي استخدمه في كتابه عن القوى الكبرى الصادر في السويد عام ١٩٠٥، والذي تُرجم إلى اللغة الألمانية عام ١٩١٤، وأعيد طبعه بالألمانية تسع عشرة مرة خلال ثمانية أعوام . على أن ميشال كورينمان[١] M. Korinman يذهب إلى التأكيد أن مصطلح الجيوبوليتيكا، ورد قبل عام ١٩٠٥، في كتاب لكيلين نفسه عنوانه «مدخل إلى جغرافيا السويد» صدر عام ١٩٠٠.

مهما يكن من أمر الاختلاف حول تاريخ ظهور هذا المصطلح، فإن الإجماع

---

(١) م. كورينمان Quand l'Allemangne pensait le monde. Grandeur et décandence d'une Géopolitique. Fayard, Paris 1990. 152 p.

حاصل حول دور كيلين في الموضوع. وواقع الأمر أن المصطلح، الذي نحن بصدده، قد ترافق مع مصطلحات أخرى صاغها المؤلّف السويدي نفسه، تُدلّل جميعها على علاقة السياسة بالعلوم الأخرى. فإلى جانب الجيوبوليتيكا، التي تجمع بين «جيو» الأرض، (اختصاراً لكلمة جغرافيا) والبوليتيكا، أي السياسي، وضع كيلين أيضاً، Sozialpolitik ، الذي يشير به إلى علم الاجتماع السياسي؛ وكذلك Ethnopolitik، أي الإتنولوجيا السياسية؛ وDemopolitik علم السكان السياسي؛ و Oeckopolitik، علم الاقتصاد السياسي؛ وKratoplitik علم الإدارة السياسي. لكن كيلين يركّز على الجيوبوليتيكا، الشكل الجديد للمعارف الجغرافية بأبعادها السياسية بحيث تصبح الجيوبوليتيكا محور «علم الدولة». هذا العلم الذي ينبغي أن تقوم عليه الدولة الطامحة إلى الاقتدار، وإلى إنتاج القيم الإنسانية العليا. والجيوبوليتيكا، بمعنى آخر، هي علم يُعيّن ما يجب أن تكون عليه أراضي الدولة كقاعدة جغرافية للدولة المثلى. والدولة، على ما يذهب إليه كيلين شكل من أشكال الحياة، إنها كائن حي. وكالكائنات الحية الأخرى، فإن الدول تتصارع على مجالاتها الحيوية التي تتحقّق فيها حياتها. فصراع الدول الذي كان جارياً في العقدين الأولين من القرن العشرين، هو سنّة من سنن الطبيعة، والبقاء للأصلح والأقوى منها. آنذاك كان العالم موزّعاً على خمسين دولة، ثمانٍ منها هي في عداد القوى الكبرى. والصراع بين الدول صراع من أجل الحصول على المزيد من المساحات الجغرافية. والدولة المتقدّمة، في رأي كيلين، هي دولة العرق المتفوّق، والعرق المتفوّق هو العرق الآري. أما دور الجيوبوليتيكا في هذا الصراع فيتمثّل بوضع المعارف الجغرافية في خدمة الدولة التي تستحق الحياة عن جدارة. وعليه فإن الجيوبوليتيكا هي علم تطبيقي.

كان كيلين مشبعاً بالثقافة الجرمانية (الألمانية) وهو يعتبر أن الجيوبوليتيكا، التي وضعها ودرّسها وألّف فيها، ليست سوى امتداد واستكمال لمدرسة فريدريك هرتزل (الجغرافي الألماني الذي عاش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ١٨٤٤ -

١٩٠٤) في الجغرافيا السياسية، لكن مع التشديد على الجانب التطبيقي والعملي لهذه الجغرافيا.

غير أن الجغرافيا السياسية، أو المعارف التي يمكن إدراجها تحت عنوان الجغرافيا السياسية، كانت حتى نهاية القرن التاسع عشر تشكل حقلاً معرفياً يضم مختلف فروع الجغرافيا الطبيعية والبشرية (تضاريس، مناخ نبات... سكان، اقتصاد...)، في علاقاتها مع النظم السياسية ومع الدولة. هذا النوع من المعارف يعود إنتاجه إلى التاريخ القديم، وقد استمر منذ الإغريق، وفلاسفتهم حتى عصر الأنوار، في أوروبا. لكن المعالجات الجغرافية السياسية، لم تكن تتبع منهجاً واضحاً، ولم يكن لها طرائق محددة. كانت خليطاً يضم ما يتراءى للمؤلفين من أثر للعناصر الجغرافية على السياسة، أو على الدولة ونظمها. ومن أشهر الناشطين في هذا المجال وعلى النحو المذكور، سترابون في التاريخ القديم الذي لم يتوانَ عن التأكيد في كتابه «الجغرافيا» أن الجغرافيا تحتوي على تنوع في الإمكانيات التطبيقية التي تخدم حاجات الشعوب، وتفيد مصالح الحكّام في الوقت نفسه، ثم يضيف أن الجغرافيا وما تنتجه من معارف، هي الأولى بالاستجابة للحياة السياسية. وفي التاريخ الحديث وخلال العقود التي سبقت الثورة الفرنسية، لمع في هذا المضمار شارل مونتسكيو Ch. Montesquieu (١٦٨٤ ـ ١٧٥٥) في كتابه «روح الشرائع» الصادر عام ١٧٤٨، والذي يولي فيه أهمية قصوى لمعالجة العلاقة بين القوانين والنظم القضائية من جهة والجغرافيا من مناخ وتضاريس... وتعداد السكان من جهة أخرى. يلي مونتسكيو مباشرة في هذا الميدان جاك روبير تورغو J. R Turgot (١٧٢٧ ـ ١٧٨١) الذي يؤكد بدوره العلاقة بين الجغرافيا والسياسة والاقتصاد، بأسلوب يمكن اعتباره اليوم متقدّماً من الناحية العلمية على مونتسكيو.

مع راتزل تبدلت الأمور، إذ صارت الجغرافيا السياسية علماً قائماً بذاته، يرمي إلى القبض على ما يجري بين الدولة والأراضي التي تقوم عليها. ويذكر كيلين فيما

بعد، وهو المتحمس لأفكار راتزل، أن راتزل يمثِّل القطب الآخر المقابل والمكمِّل للفيلسوف الألماني فريدريك هيغل (١٧٧٠ ـ ١٨٣١) وفلسفته، في الدولة.

٢ ـ بين هيغل وراتزل

لا يقتصر الأمر على أن هيغل يمثِّل قمة الفلسفة الألمانية الأوروبية أو العالمية في القرن التاسع عشر فحسب، بل كان لفلسفته أثر عميق في الأوساط الثقافية والسياسية على مدى القرن التاسع عشر. وقد ظلّلت هذه الفلسفة بعباءتها مختلف الأنشطة الفكرية في ألمانيا ومحيطها الأوروبي، ولا سيما ما يتناول منها مفهوم الدولة بشكل عام، والدولة البروسية الألمانية بشكل خاص.

جاءت نظرية هيغل في الدولة داخل نظام فلسفي متناسق يكشف فيه عن حركة التاريخ الكوني التي تفضي إلى إقامة الدولة المثلى، دولة الحرية، التي هي الدولة الملكية الدستورية. ذلك أن كل ما يجري في التاريخ وفق الفلسفة الهيغلية خاضع لمبدأ الضرورة، خلافاً لما قد يبدو في الظاهر من لا معقولية الأحداث أو عَرَضيتها. وسيكون لفلسفة هيغل في التاريخ دورٌ في شيوع مفهوم التاريخانية Historicité أو «التاريخوية» Historicisme الذي ارتبط بالفلسفة الوضعية والنظرة الفيلولوجية اللتين سادتا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. والتاريخانية، تعني، من جملة ما تعنيه، دراسة التاريخ وكأنه محكوم بفكرة التقدُّم المستمر في اتجاه محدَّد ومعروف سلفاً. وقمة التقدُّم في فلسفة هيغل تتمثَّل في البناء السياسي الأكمل أي في الدولة.

يرى هيغل أن تاريخ وعي الإنسان بذاته، المنبثق من الروح المطلق يتمظهر في ثلاث مراحل رئيسية جرت في ثلاثة عوالم: العالم الشرقي والعالم اليوناني الروماني والعالم الجرماني. ويحدِّد لكلّ مرحلة من هذه المراحل نوع الدولة التي ابتدعها الروح بالمفهوم الهيغلي. ففي الشكل الأول، الاستبداد؛ وفي الشكل الثاني، الديمقراطية والأرستقراطية (أو ديمقراطية السادة)؛ وفي الشكل الثالث، الملكية الدستورية، حيث

يستجيب العقل الجرماني أو العبقرية الجرمانية لأرقى نوع من أنواع تجسيد الروح المطلق، عن طريق إنشاء دولة بروسيا الملكية الدستورية. يلاحظ ناصيف نصار في هذا الموضوع أن هيغل، خلال تشكُّل فكره الفلسفي السياسي، قد أجرى بعض التعديلات التفصيلية على رؤيته التاريخية، إذ كان قد رسم في كتابه «مبادئ فلسفة الحق» (١٨٢١) صورة عن التاريخ الكوني، مميِّزاً بين أربع امبراطوريات، أو عوالم تاريخية: «الأمبراطورية الشرقية، الأمبراطورية اليونانية، الامبراطورية الرومانية، والامبراطورية الجرمانية؛ لكنَّه في محاضراته عن تاريخ الفلسفة، وهو قطاع من قطاعات تمظهر الروح في التاريخ الكوني، لا يعتبر سوى مرحلتين: المرحلة اليونانية والمرحلة الجرمانية، مع مرحلة انتقالية هي مرحلة الفلسفة السكولاتية»(١). نستنتج من هذه التعديلات أن هيغل أبقى في رؤيته التاريخية على اعتبار العنصر الجرماني العنصر المتفوق في تجسيد الروح المطلق، من حيث أهليته واستعداداته الروحية لبناء الدولة الموعودة.

لكن جرمانيا، أي بلاد الجرمان، وتخصيصاً ألمانيا، أي المساحة الجغرافية التي ستتحقَّق فيها الوحدة الألمانية، كانت في حال من التفسخ الاجتماعي والسياسي المستفحل، وإن كان جزء منها، وهو بروسيا، يمثِّل أمل الألمان في أن يكون الإقليم النواة، لما ستكون عليه الوحدة الألمانية المذكورة.

آنذاك، كانت أوروبا تشهد أحداثاً جسيمة وغليانا ثقافياً متنامياً يشمل الحياة بمختلف جوانبها، من الفن إلى العلم والأدب والفلسفة والسياسة... وجاءت الهيغلية لتعزِّز لدى المثقفين والأكاديميين الروح القومية الألمانية. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر انخرط العديد منهم في العمل على تحقيق الوحدة الألمانية، وبناء دولة الأمة الألمانية.

لكن الدولة لا تتحقَّق إلا على مساحة جغرافية محدَّدة، فالدولة تغطّي أراضي هي

(١) ناصيف نصار، باب الحرية، انبثاق الوجود بالفعل دار الطليعة، بيروت ٢٠٠٢ ص ٣٢٢.

ملك لها وملك لشعبها. من هنا صار للجغرافيا وللجغرافيين مهمة تعيين هذه الأراضي، بمساحتها، وحدودها. وفي حالة ألمانيا، ينبغي أيضاً تعيين الأراضي التي تلزمها، أو تريدها، من حيث كونها دولة ذات طموحات استعمارية، شأنها شأن الدول الأوروبية الأخرى.

والأراضي المُضافة التي تلزم الدولة تعني كذلك تلك الأراضي الواقعة ما وراء البحار، لأن الدولة الألمانية المنشودة يترتب عليها مجاراة الدول الأوروبية الكبرى، ذات المطامح الاستعمارية، على ما كان سائداً في الأجواء السياسية الأوروبية عموماً. فالدولة القوية في القرن التاسع عشر لابد وأن تكون استعمارية، ما يجعل مهمة الجغرافيا، أو الجغرافيين تتَّسع لتشمل دراسة الأراضي المراد استعمارها، ودراسة الشروط التي بموجبها تتقرَّر حاجة الدولة إليها، وهكذا صار للجغرافيا مهمة مركّبة داخلية قومية، وخارجية استعمارية.

هذا الأمر سيؤهل راتزل لأن يؤدّي دوراً أساسياً على الصعيد الأكاديمي وعلى الصعيد السياسي كما سنرى فيما بعد. ذلك أنّه في هذا الإطار بات على يقين من ضرورة الجمع بين السياسة والجغرافيا، ووضع منهج علمي لمقاربة العلاقة بين الدولة وأراضيها: الأراضي القومية والأراضي المستعمرة.

٣ ـ في الأجواء الثقافية السائدة

جاء إنتاج راتزل في ظل أجواء ثقافية كوَّنتها تيارات فكرية متصارعة، ومذاهب سياسية، كان لا بد للناشطين في الفكر الاجتماعي أن يتخذوا موقفاً محدَّداً حيالها. نتوقف هنا عند عدد من هذه التيارات التي كان لها وقع مؤثر سلباً أو إيجاباً على الجغرافيا السياسية التي أسسّها راتزل.

فثمة حركة قد خرجت من رحم الهيغلية في ألمانيا، سيكون لها دور كبير فيما بعد، هي الماركسية، (كارل ماركس ١٨١٨ـ١٨٨٣). اتخذت الماركسية بشأن مفهوم

الدولة منحى خاصاً بها، مضاداً للدولة ومعاكساً للفكرة الهيغلية عنها. فالدولة في الماركسية تُعبِّر عن سيطرة طبقة اجتماعية على سائر الطبقات، ووجود الدولة بحد ذاته هو نتاج استغلال الإنسان للإنسان. وتحرير الإنسان تحريراً ناجزاً لا يتحقّق إلا بانتهاء الدولة وتلاشيها، بما يفضي إلى بلوغ النظام الشيوعي، حيث تنتفي الملكية الفردية لصالح الخير العام. غير أن الماركسية أبقت على «التاريخانية»، معتبرة أن حركة التاريخ، التي بدأت مع ظهور المُلكية الفردية، شهدت قيام نظام الرق، تلاه النظام الإقطاعي، ثم النظام البورجوازي الرأسمالي، وهو النظام السائد في أوروبا خلال القرن التاسع عشر. ولما كان لكل نظام من هذه النظم دولته، فإن حركة التاريخ ستجاوز دولة الرأسمال، إلى الدولة الاشتراكية. ومجاوزة الدولة الرأسمالية هي المهمة التاريخية الملقاة على عاتق الطبقة البروليتارية، طبقة العمال، لذا على العمال في الدول المختلفة أن يتعاضدوا ضد حكّامهم ويتَّحدوا فيما بينهم لأن القيّمين على تلك الدول أعداء الإنسانية برمتها.

بناء على ذلك تعاملت الماركسية مع مشروع إقامة الدولة القومية في ألمانيا، تعاملاً سلبياً، كما تعاملت مع المشاريع المعزِّزة للدولة القومية في سائر أنحاء أوروبا على اعتبار أن هذه الدولة تحمل في طياتها مبدأ التصدي لنضال العمال في سعيهم إلى تحررهم من الاستغلال وبالتالي تحرير الإنسان من استغلال الإنسان.

بموازاة الماركسية، ظهرت الداروينية (شارل داروين ١٨٠٩ ـ ١٨٨٣) في بريطانيا، النظرية الشهيرة في التطور البيولوجي لأنواع الحياة التي تُنبئ بها أحافير الطبقات الجيولوجية المتراتبة. وكان لتلك النظرية في التطور والارتقاء وقع هائل في الأوساط العلمية والأكاديمية. ومعها انتشرت مفاهيم «الصراع من أجل البقاء» أو «البقاء للأصلح» «ودور المحيط الطبيعي (البيئي) في التطور والارتقاء»، باعتبار التطور أو الارتقاء هو حاصل العلاقة بين الكائن الحي ومحيطه الطبيعي. بناء على ذلك تعمد الكائنات الحية في صراعها على البقاء إلى تنازع بيئات بعضها بعضاً. كما تتسع دائرة

المحيط الطبيعي للكائن الأقوى على حساب الكائن الآخر، الأضعف، لأن الكائن الأعلى في سلم الحياة يتطلَّب نموُّه مجالاً أوسع من الكائن الأدنى. وليس ذلك من أجل توفر شروط أفضل للاستمرار فحسب، بل من أجل توفر شروط التطور والارتقاء في سلم الحياة المذكور أيضاً.

تم نقل النظرية الداروينية من عالم الحيوان إلى عالم الإنسان الاجتماعي. وحلّ في علوم الإنسان ما دُعي «الداروينية الاجتماعية».

في الفلسفة، وعلى خط موازٍ للداروينية بنى هربرت سبنسر H. Spencer البريطاني (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣) نظريته في تطور المجتمعات الإنسانية باعتبارها كائنات عضوية. ومن جهة أخرى قام في المانيا أرنست هيكيل E. Haeckel (١٨٣٤ ـ ١٩١٩) وهو عالم في الطبيعيات، بتأسيس علم الإيكولوجيا، الذي يُعنى بالكائنات الحية في تفاعلها مع الطبيعة، وأسَّس بناء على ذلك، علماً جديداً هو «الإيكولوجيا الإنسانية»، باعتبار الإنسان كائناً حياً كالكائنات الأخرى، من حيث العلاقة مع المحيط الطبيعي.

في تلك الأثناء كانت «الفلسفة الوضعية» التي أسّسها الفرنسي أوغست كونت A.Comte (١٧٩٨ ـ ١٨٧٥)، في أوج تألُّقها، وهي الفلسفة التي أوصت بإنتاج القوانين العلمية في العلوم الإنسانية الاجتماعية، على شاكلة ما يجري في العلوم الطبيعية، إذا ما أُريد للعلوم الاجتماعية أن ترتفع إلى مصاف العلوم الطبيعية، من حيث الدقة واليقين.

ظن الذين نقلوا الداروينية إلى عالم الإنسان الاجتماعي أنهم يماشون الفلسفة الوضعية، أي العلمية، من حيث أن المنهج الداروينيي، منهج علمي طبيعي. فهو إذن كفيل بتضمين العلوم الإنسانية الاجتماعية السمة العلمية اليقينية التي تتمتع بها العلوم الطبيعية.

لكن نقل الداروينية هذا، أدّى عملياً إلى تعزيز المعتقدات أو النظريات التي تأخذ

بتراتب الأعراق والسلالات الإنسانية، وتفاوت قدرات هذه الأعراق والسلالات على التطور والارتقاء. بمعنى آخر، فكما أن الطبيعة تحتوي على أنواع حياة أعلى وأرفع من أنواع أخرى، كذلك عالم الإنسان تتفوّق فيه أعراق وسلالات، على أعراق وسلالات أخرى، وتالياً تتفوّق أمم السلالات والأعراق العليا ودولها على أمم السلالات والأعراق الدنيا ودولها، في سلم الحياة المتطورة، قياساً على ما يجري في عالم الطبيعة وفق المنهج الداروينى. وهكذا اتخذت «الداروينية الاجتماعية» منحىً سياسياً معاكساً لمنحى الماركسية، من حيث أن الإنسانية تتوزع على دول وأمم ذات أعراق وسلالات متفاوتة، وتتصارع على مجالاتها الحيوية في الطبيعة، أي على الأرض، فيفوز من تصطفيه الحياة.

هذه الداروينية الاجتماعية السياسية، التي لم يكن داروين مسؤولاً عنها، كان من شأنها إذن أن تؤثر في المواقف من المسائل العرقية والسلالية. فبدا ذلك وكأنه محاولة لتدعيم الرؤية العنصرية العرقية بأسس علمية طبيعية. ومع أن الافتخار بالنسب والأصل وما شابه، قديم قِدَم الشعوب المختلفة، وقد عرفته مختلف الشعوب، منها العرب في تاريخهم البعيد والقريب، كما عرفه غير العرب أيضاً، فإن منهجته على الطريقة الداروينية جعلت له أبعاداً سياسية واجتماعية لم تكن من قبل.

وفضلاً عن ذلك، شهد القرن التاسع عشر في أوروبا نظريات عرقية وسلالية يهمّنا منها هنا ما كان له آثار في تكوين الأجواء الثقافية التي أحاطت بأعمال راتزل في الجغرافيا. من تلك النظريات أو المعتقدات العرقية المساوقة للداروينية، تلك التي أطلقها جوزف أرتور غوبينو J. A Gobineau (١٨١٦ ـ ١٨٨٢) بعد أن وضعها على مراحل بين عامي ١٨٥١ و١٨٥٥، وخلص فيها إلى أن الشخص الآري هو ذو سلالة أرستقراطية راقية بطبيعتها، وأن كل شخص ومركزه يتوقفان على مقدار ما يجري في عروقه من الدم الآري، أو الجرماني. ومع أن غوبينو فرنسي، فإن نظريته لم تصادف النجاح في فرنسا، ولعل السبب يعود إلى أن الفرنسيين لا يريدون اعتبار مزاياهم مستمدة من السلالة الجرمانية، ففي ذلك إقرار بتفوق الألمان عليهم، مع العلم أن

الفرنكيين Francs الذين منحوا فرنسا اسمهم، هم في الأصل سلالة جرمانية، سيطروا على الجلالقة Gaulois، ثم اندمجوا بهم. ومن الفرنكيين تبدل اسم البلاد من «غاليا» Gaule إلى فرنسا. لكن معتقد غوبينو انتشر انتشاراً سريعاً وواسعاً في ألمانيا. لم يطل الأمر بعد ذلك حتى لمع أيضاً اسم الإنكليزي هيوستن ستيورات تشمبرلين H.S Chamberlain في مسألة التفوق العنصري، وذاع صيت كتابه الذي صدر بترجمته الألمانية عام ١٨٩٨، وحمل عنوان «تكوين القرن العشرين»، بعد أن كانت أفكاره في مسألة التفوق الآري، (باعتبار الأنكلوسكسون آريين أو جرماناً أيضاً) وإشادته بألمانيا الذاهلة قد سبقتا الكتاب (بترجمته الألمانية) إلى الجرمان «الأقحاح»، حيث جرى تبنّي تلك الأفكار على نحو واسع في الأوساط الأكاديمية والسياسية.

كان ذلك في الثقافة. أما في السياسة، فكانت ألمانيا في القرن التاسع عشر، بلاداً مجزّأة يتلمّس أبناؤها سبل تحقيق وحدتها، لكنهم كانوا يواجهون عقبات عديدة، منها افتقارهم إلى العقل العملي كما كان يقول البعض، مع علمهم وإدراكهم لما هم عليه من الاقتدار في إنتاج العلوم والفلسفة والفن، فضلاً عن كونهم أيضاً محط إعجاب الآخرين. وفي ذلك كان كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣) يقول بأن «العقل الألماني عقل فلسفي» أي نظري، بمعنى أن الألمان لا يملكون المَلَكات التي تمكنهم من تحقيق وحدتهم، ما يُبقي انقساماتهم تتحكّم في مصيرهم. ولنقرأ في هذا السياق مقطعاً من قصيدة للشاعر الساخر هنريخ هينه H.Heine (١٧٩٧ ـ ١٨٥٠) صديق ماركس، يقول فيها:

«للروس وللفرنسيين الأرض، وللإنكليز البحر،

أما نحن فلنا الأثير والأحلام،

وفي هذا لا يضاهينا أحد،

في الأحلام والأوهام نمارس هيمنة مطلقة،

فيها فقط لا نختلف ولا ننقسم»(١).

(١) ذكره: Michel korinman, Herodote, no 28 Paris 1994. p. 128

ولكن في ستينيّات القرن التاسع العاشر، تمكن الألمان بقيادة أوتو بسمارك O.Bismarck (١٨١٥ ـ ١٨٩٨) من تحقيق الوحدة وصارت ألمانيا قوة عظمى تنافس الدول الأوروبية الأخرى، لا على الأراضي الأوروبية فحسب، بل على الأراضي الواقعة ما وراء البحار في القارات الأخرى، أي في المستعمرات. وهذا التنافس بين الدول الأوروبية بمطامحها الاستعمارية الاقتصادية، كان من الوجهة الثقافية السياسية نتاج معتقدات الداروينية الاجتماعية في التفوق العنصري، بما تنطوي عليه من تمجيد للقوة، والنزوع نحو التحكّم في المجتمعات الأخرى وأراضيها.

في ظل هذه الأجواء الثقافية والسياسية نما راتزل ونشط أكاديمياً وسياسياً. وسيكون لأبحاثه الجغرافية ذلك الدور المشهود في إطلاق الجيوبوليتيكا مع بداية القرن العشرين، وكأنها تشكّل امتداداً «للجغرافيا السياسية» التي وضع راتزل أسسها، انطلاقاً من العناصر التالية:

ـ فكرة الدولة الهيغلية.

ـ الداروينية الاجتماعية بشقَّيها: الأول إيكولوجيا هيكيل، والثاني فلسفة سبنسر التطورية.

ـ التفوّق العنصري، وتحديداً تفوُّق العنصر الآري.

٤ ـ راتزل بين النشاط الأكاديمي والالتزام السياسي

بدأ راتزل نشاطه الأكاديمي بدراسة الصيدلة، ثم تحوّل إلى علم الحيوان. في الستينيّات وقع راتزل تحت تأثير هيغيل وداروين، ثم سبنسر، فاتجه إلى الجغرافيا والأنتروبولوجيا، وامتلأت مؤلفاته بالمسائل البيولوجية والأفكار التطورية، والصيرورة الإنسانية الاجتماعية في سياق «الانتخاب الطبيعي»، وتراتب «الأنواع» والسلالات البشرية.

في عام ١٨٧٠، شارك في الحرب بين ألمانيا وفرنسا، (بعد أن حقّق بسمارك الوحدة الألمانية)، وانتهت الحرب بانتصار ألمانيا وإلحاق منطقتي الإلزاس واللورين بها، ونصَّب بسمارك غليون الأول في فرساي عام ١٨٧١ امبراطوراً على الرايخ الثاني.

حظي راتزل باحترام وتقدير كبيرين على أعلى المستويات في دوائر القرار السياسي، وانخرط في العمل السياسي بعد أن انتسب إلى الحزب القومي الليبرالي. في عام ١٨٧٢ أُرسل في بعثات إلى إيطاليا، والولايات المتحدة ثم إلى الصين، حيث أنجز رسالة دكتوراه في الجغرافيا عن الحركة السكانية الطبيعية؛ ليتسلّم بعدها كرسي الجغرافيا في جامعة ميونيخ. حينها كان الرايخ الثاني يولي أهمية قصوى لمادّة الجغرافيا في التعليم على المستويات كافة، باعتبار الجغرافيا تنتج المعارف التي تعزز انشداد المواطن إلى أراضي بلاده من جهة، وترشد الدولة إلى الأراضي التي تلزمها من جهة أخرى. وهكذا نشطت الجغرافيا الألمانية، وكثرت الجمعيات الجغرافية. كما تتالت البعثات العلمية الجغرافية إلى القارات في العالم لتتقّصى فيها الأراضي البعيدة، وتستطلع شروطها الطبيعية والبشرية تمهيداً لاستعمارها. في هذا الإطار ذهب راتزل إلى أفريقيا، وألَّف كتاباً عنها ينتهي فيه إلى توصيات استعمارية كان قد رفعها إلى حكومته، وكان كتابه بعنوان «ملاحظات عامة في مبدأ الجغرافيا السياسية».

في فورة الجغرافيا الألمانية لم تكن دراسات الجغرافيين الأكاديميين تؤخذ بالحسبان كما ينبغي من قبل أصحاب القرار في الدولة، أو من قبل المؤسسات الاقتصادية ذات الطموحات الاستعمارية. كان الجغرافيون الأكاديميون يشكون من ذلك، على اعتبار أن دراساتهم وأبحاثهم التي تتناول الأراضي البعيدة والتي كانت تُنشر في الدوريات العلمية العامة، كانت فوائدها تذهب إلى الدول الاستعمارية الأخرى، جرّاء إهمال أصحاب القرار في ألمانيا نتائج هذه الدراسات. فالشركات والمؤسسات الاقتصادية الألمانية لم تكن تعتمد على الدراسات الجغرافية الأكاديمية

في الأراضي المراد استعمارها، بل كانت تلك الشركات والمؤسسات ترسل بعثاتها الجغرافية الخاصة بها لاستكشاف الأراضي المذكورة، لأن الدراسات الأكاديمية كانت بحكم أكاديميّتها في حلّ من الالتزامات التي من المفترض أن تؤول إلى جني الفوائد الاقتصادية أو الاستراتيجية بشكل مباشر. ذلك أن المنحى الأكاديمي في البحث يغلب عليه الهم العلمي أكثر من الهم «الخدماتي» المباشر، إذا أجاز التعبير. لكن راتزل وحده من بين الأكاديميين كانت دراساته وتوصياته تلقى أصداء إيجابية في دوائر القرار على الصعيد السياسي، كما على الصعيد الاقتصادي والاستراتيجي.

في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أفصح راتزل في مؤلفات جغرافية وإتنولوجية متتالية عن مواقف وآراء عنصرية ذات صلة بما ينبغي أن تكون عليه ألمانيا، كدولة أمة تتكوّن من العنصر الآري المتفوّق على غيره من العناصر العرقية أو السلالية الأخرى. وخرج من تلك المؤلّفات بتوصيات تدعو الرايخ الثاني إلى إنشاء أسطول بحري قوي يجاري أساطيل الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى.

آنذاك، لم تكن الآراء والمواقف العنصرية ذات سمة صدامية أو فضائحية، بمعنى أنها لم تكن مواقف أو آراء محرجة أو مستهجنة، ذلك أن العنصرية كانت شيئاً عادياً ومنتشراً في مختلف الأوساط النخبوية وغير النخبوية.

في ثمانينيّات القرن التاسع عشر، كانت ألمانيا قد صارت قوة عظمى وبدت أنها في ذلك التاريخ توازي قوة الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية؛ وتكاد تتفوّق عليها، مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تكن قوة استعمارية على الطريقة الأوروبية، أي إنها لم تكن ترسل جيوشها إلى الخارج لاحتلال المزيد من الأراضي من أجل استعمارها على نحو مباشر.

في سنة ١٨٩٧، نشر راتزل كتابه في الجغرافيا السياسية "Politisch géographishe" ألحق به دراسات أخرى أهمها كتابه «المجال الحيوي» Lebensraum عام ١٩٠١، ثم كتاب «الأرض والحياة» عام ١٩٠٢، أي قبل وفاته بعامين.

وعلى العموم يمكن القول إن راتزل كان دائرة معارف. وقد تناولت مؤلفاته الجغرافيا، والإتنولوجيا والتاريخ، والبيولوجيا، والسياسة، والدولة، والديموغرافيا وحركات السكان، والمسائل المتعلقة بالحروب والأنشطة الاستعمارية في القارات المختلفة.

ذاع صيت راتزل الأكاديمي في ألمانيا وتعدّاها إلى أوروبا وأميركا أيضاً. وعلى الرغم من أنه كان كثير الأسفار، إلا أن أسفاره كانت دوماً بهدف أكاديمي وسياسي بآن. على أن ما اختص به هو استثمار معارفه الواسعة في خدمة التزامه السياسي. وهو في هذا الإطار قومي ألماني ساهم مساهمة فعّالة في تنشيط حركة جرمانيا الكبرى، أو ألمانيا الكبرى، والتي دعيت «الجامعة الجرمانية»، الهادفة إلى إقامة الوطن الجرماني، أو الوطن الألماني الكبير، الممتد من الأطلسي حتى البلقان في محيط يغطّي أوروبا الوسطى (Mittel-Europa)، حيث انتشرت الشعوب ذات الأصل الجرماني. تلك الشعوب هي الإنكليز، الإسكندیناف، الهولنديون، النمساويون، الهنغاريون، والروس (في جنوب روسيا وغربها). أما أعرق تلك الشعوب الجرمانية أو الآرية، من حيث الأصل أو العنصر السلالي، فهو الشعب الألماني الذي يُعدّ، وفق معتقدات حركة جرمانيا الكبرى، المؤهل للدور الأساسي والمحوري في جمع الجرمان وقيادتهم، وبسط سيطرتهم على الشعوب والسلالات الأخرى في المحيط الأوروبي، وفي ما هو أبعد من المحيط الأوروبي.

على أن حركة الوطن الجرماني الكبير جمعت في نظريتها عن العرق الآري أو الجرماني المتفوق، عامل اللغة، على اعتبار أن الشعوب الآنفة الذكر تتكلم لغات ثمة قرابة بينها، وهي لغات مشتقة من اللغة الآرية أو الجرمانية الأم. الأمر الذي جعل نظرية «الوطن الجرماني الكبير» تقوم على الجمع بين الأصل السلالي الواحد من جهة، واللغة ذات الأصل الواحد من جهة أخرى[1].

(١) تجدر الإشارة إلى أن الحركة الجرمانية أو جرمانيا الكبرى، بدأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، واستمرت بأشكال مختلفة حتى نهاية القرن عينه. وسيتأثر بالنظرية الجرمانية هذه في منطقتنا دعاة القومية العربية، ومنهم على سبيل المثال ساطع الحصري في سوريا، وتلامذته العديدين في الأقطار العربية الأخرى.

٥ ـ في جغرافيا راتزل السياسية

يعتبر راتزل أن تعامل الشعوب المختلفة مع البيئات التي تعيش فيها، يجعل تلك الشعوب في المكان الذي تقيم فيه، وعلى مدى مساحته، تتعامل مع طبيعة هذا المكان وتتفاعل معها. والأمة الحية، تستثمر البيئة المحيطة بها في سبيل تحقيق عظمتها واستمرار وجودها. ومن أجل ذلك تتنازع مع الأمم الأخرى المساحات، بصفتها مجالات حياة، أي مجالات حيوية ضرورية لها ولدولتها من أجل التطور والارتقاء.

يتضح هنا تأثير الداروينية على فكر راتزل، واستخدام منهجها في مقاربته للاجتماع الإنساني السياسي. وفي هذا السياق يستكمل راتزل أيضاً فلسفة سبنسر الاجتماعية التي تعتبر أن المجتمع كائن عضوي (Organisme) متطوّر، أي أن أجزاءه التي تتشكّل من فئات مختلفة تشهد في تعاملها معاً ما يشهده النسق العضوي الملازم للكائن الحي. من هنا يخطو راتزل خطوة أخرى في هذا الاتجاه على المستوى السياسي فيعتبر أن الدولة كائن حي؛ وهي، وبالتالي، تتعامل مع محيطها وفي بيئتها على أساس هذه الكينونة. فالدولة كالشخص الحي؛ والأشخاص يتباينون بيولوجياً. فالدول، إذاً، «أشخاص» يتباينون بتباين أعراقهم وسلالاتهم.

ولما كان هؤلاء «الأشخاص»، أي الدول، كائنات حية تتراتب على درجات مختلفة من القدرة على التطور في علاقاتها مع محيطها الطبيعي، فسوف يفضي الأمر إلى أن تطمح الدولة للاستيلاء على مساحات جغرافية من أجل تأمين حياتها وتفتّحها، ما يجعل «الداروينية الاجتماعية» تنتقل هنا في فكر راتزل إلى «داروينية سياسية».

أما العلاقة بين الدولة، الكائن الحي، والطبيعة التي تقوم عليها، فهي علاقة تداخل وتشابك (Osmose)، لأن الدولة لا يمكن أن تكون دون أراضيها، فأراضيها تمثّل لها ما يمثّله الجسد للكائن الإنساني. لذلك لا يمكن دراسة الدولة وفهم ماهيتها، دون دراسة أراضيها، والمكوّنات الطبيعية لتلك الأراضي. من هنا تتمحور الجغرافيا السياسية لدى

راتزل حول قطبين: السلالة أو العرق، كمكوّن اجتماعي للدولة من جهة، والبيئة كمكوّن طبيعي لها من جهة أخرى.

في هذا السياق، تنمو الدولة وتكبر، بفضل ما يتمتّع به مجتمعها من حيوية ونشاط، ديموغرافياً واقتصادياً؛ فتتسع حدودها، لأن تلك الحدود أغلفة عضوية كجلد الكائن الحي الذي يتمدَّد خلال نمو هذا الكائن. على أن هذا التمدد على الأرض، لن يتحقَّق إذا لم تبنِ الدولة قوة مناسبة لذلك. والقوة تعني هنا، القوة العسكرية. فإذا افتقدتها الدولة، فستكون أراضيها مستباحة لغيرها من القوى، مهما يكن شأنها الاقتصادي أو الديموغرافي.

وضع راتزل «قوانين» عامة لجغرافيته السياسية، تُبيّن كيفية امتداد رقعة الدولة القوية بنمو سكانها العددي وانتشار سلالتهم، وانتشار الثقافة التي يحملونها، الأمر الذي يدفع الدولة إلى ضم أقاليم جديدة، واستيعاب أراضي وسكان ذوي قابلية ثقافية وسياسية للالتحاق بها، فتضمّهم إليها بحدودها المتمددة والمستجدة.

بناء على ذلك، يكون نموّ الدولة، من حيث أنها كائن حي، بحاجة إلى مجال حياة، أو مجال حيوي: تؤدّي تلك الحاجة بطبيعة الحال إلى تصادم بين الدول والشعوب والأمم، تخرج منه الدول بتراتب فيما بينها، من الأقوى إلى الأضعف، يعبّر عن توازن جغرافي سياسي، هو محصّلة موازين القوى على الأرض، يكون التوازن شبيهاً بالتوازن القائم في عالم الطبيعة عموماً. أي أنه يؤدّي إلى نوع من استتباب الأوضاع الخاصة بحجم الدول في تفاوت اتساع أراضيها ووضعيّة حدودها. وعليه فإن المزاحمة بين الدول، على الأراضي، تهدف إلى بلوغ التوازن المذكور، دون أن يعني ذلك استقراره النهائي، لأن التوازنات مُعرّضة، كما هي حال الطبيعة، إلى اختلالات مصدرها شؤون شتى، الأمر الذي يعيد الوضع إلى تصادم الدول من جديد. ولما كان راتزل ينظر إلى الدولة الألمانية على أنها دولة السلالة الآرية المتفوِّقة، فإن حركة

التاريخ بالمفهوم الهيغلي ستؤدّي إلى أن تحتل هذه الدولة قمة الحياة السياسية قياساً على غيرها من دول العالم.

يصل راتزل إلى هذه الخلاصات الخاصة بالدولة الألمانية، انطلاقاً من دراسات نظرية عامّة ضمَّنها ما اعتبره «قوانين علمية» تحكم الجغرافيا السياسية، أي جغرافيا الدول في أنحاء العالم. يعبّر عن ذلك محتوى كتابه الذي حمل عنوان «الجغرافيا السياسية جغرافيا الدولة، جغرافيا الحركة (السكانية) وجغرافيا الحرب». وجاء محتواه على النحو التالي:

- في الفصل الأول يتناول العلاقة بين الأراضي التي تقوم عليها الدول، على أساس أنها هي كائنات حية، ثم يعالج تطوّر اتساع مساحة الدولة بتطوّر الدولة. لينتقل بعد ذلك إلى العلاقة بين السلطة السياسية وحقّها في الأراضي.

- في الفصل الثاني، يستفيض المؤلّف في معالجة حركة التاريخ، تاريخ الدول والتفاصيل الجغرافيّة لأراضيها. ويتناول التفاوت في توسُّع مساحة، تلك الدول. بما يدفع الدول المتفوقة نحو استعمار أراضٍ بعيدة عن العاصمة، تضع الدولة في مواجهة مستجدّة مع الجغرافيا الطبيعية والبشرية للأراضي المراد استعمارها.

- في الفصل الثالث، يعالج نمو الدول واتساع رقعتها الجغرافية، والمشاكل الدينية والقومية التي ينتجها هذا الاتساع.

- في الفصل الرابع، يتناول موقع الدولة الجغرافي، وأثره على السياسة المتَّبعة، إزاء الدول المجاورة.

- في الفصل الخامس، يتطرّق إلى المجال (Espace, Raum)، وهو هنا مجال الدولة، أي مساحتها، والفسحة المحيطة بها والمتأثّرة بسياستها. وهنا يبحث المؤلّف في أثر الديموغرافيا وضغط التزايد السكاني على الدولة، الذي يدفعها إلى توسيع رقعة أراضيها، مع ما يرافقه من دور النقل والمواصلات في السيطرة على الأراضي التي تتمدَّد الدولة نحوها.

- في الفصل السادس، يتناول الحدود السياسية بصفتها حدوداً طبيعية من جهة، وأغلفة عضوية للدولة ككائن حي من جهة أخرى كما أشرنا من قبل.

- أما الفصول اللاحقة، السابع والثامن والتاسع، فيخصِّصها لدور البحار والمحيطات والجزر وأشباه الجزر، والمضائق والأنهار والبحيرات والجبال والسهول، وسائر الظواهر الجغرافية، وأثرها في سياسة الدولة ومستقبلها، وأثر تلك الظواهر الجغرافية على دساتير الدول وأنظمتها وقدراتها.

واقع الأمر أن ما كتبه راتزل قبل صدور كتابه هذا وبعد صدوره، يتمحور عموماً حول أطروحاته فيه. وإذا كانت الجغرافيا الراتزلية كما هي عليه من سمات «أكاديمية» و«نظرية»، فإن واضع هذه الجغرافيا شاءها أداة معرفية في يد سلطة دولته، الدولة الألمانية الناهضة والواعدة. بمعنى آخر، تستهدف الجغرافيا الراتزلية بمعارفها إرشاد الدولة، أو بالأحرى السلطة في الدولة، إلى ما يلزمها من الأراضي وإلى كيفية تعاطي السلطة مع الأراضي وسكانها، لتحقق الدولة الأهداف القومية العليا للأمة.

ولما كان راتزل ملتزماً سياسياً، وناشطاً في الشأن العام بانخراطه في حركة «الجامعة الجرمانية» الداعية إلى الوطن الجرماني الكبير، فقد حاول تمرير أفكاره إلى الجمهور الواسع، عن طريق نشر مقالاته في الصحف. وكانت المقالات تحتوي على ما توصَّلت إليه أبحاثه، في الجغرافيا والتاريخ، والأتنولوجيا والسياسة، من نتائج، يُفترض أن يستفيد منها الجمهور العريض، بما يدفع بهذا الجمهور إلى دعم الدولة في استهدافاتها القومية، التي تعيّنها الجغرافيا السياسية الراتزلية.

غير أن الجمهور العريض لم يستوعب أفكار راتزل، لأن مستواها الأكاديمي والنظري لم يكن ليثير الاهتمام المباشر لهذا الجمهور. كان راتزل، مثلاً، يستفيض في شرح العوامل التاريخية المؤثِّرة في نشوء الدول والأمبراطوريات خلال صعودها وهبوطها، وفي امتداد مساحتها، وتقلصها، وفي كيفية تعامل هذه الدول والامبراطوريات مع السكان، كل ذلك من أجل أن يستخرج من التجارب التاريخية

الشروط الفضلى التي ينبغي للأمبراطويرية الألمانية تحقيقها، حتى تتأمَّن مصالحها في الصراع الدولي الدائر في أوروبا، والصراع على المستعمرات. هذا النوع من الإيغال في المسائل التاريخية وفي غيرها من المسائل العلمية الاثنولوجية والطبيعية والجغرافية لم يلق الانتشار الواسع على مستوى العامة. من هنا بقي إنتاج راتزل نخبوياً، بمعنى أنه بقي محصوراً في الإطار الأكاديمي من جهة، وفي دوائر القرار السياسي من جهة أخرى، دون أن يتمكَّن من التأثير المباشر في المواطنين، على الرغم ممّا بذله من جهود على هذا المستوى.

٦ ـ من الجغرافيا السياسية إلى الجيوبوليتيكا

لم يكن مصطلح الجيوبوليتيكا، الذي وضعه كيلين كما أشرنا، سوى التسمية المختصرة للجغرافيا السياسية التي أسّسها راتزل، لكن مع التركيز على المنحى التطبيقي لهذه الجغرافيا. بمعنى آخر، إذا كانت الجغرافيا السياسية، برأي راتزل، الأداة المعرفية النظرية في يد الدولة، فإن الجيوبوليتيكا، في منظور كيلين، هي الجغرافيا السياسية عينها، لكن في المجال التطبيقي.

من هنا فإن مصطلح الجيوبوليتيكا، عند ظهوره، وفي بداية تداوله، لم ينقطع أبيستمولوجياً عن الجغرافيا السياسية، لأنه بقي يشير إليها، وبالتالي ظلّ جزءًا لا يتجزأ منها. أما الجيوبوليتيكا بصفتها «علماً» مميّزاً من الجغرافيا السياسية الراتزلية، وإن كان منبثقاً عنها، فيعود تأسيسها إلى الجنرال والجغرافي الألماني كارل هاوسهوفر K. Haushover (١٨٦٩ ـ ١٩٤٦) .

من هو هاوسهوفر، وما هي الجيوبوليتيكا التي أسسها؟

وُلد هاوسهوفر في ميونيخ عام ١٨٦٩. بدأ حياته المهنية ضابطاً في جيش بافاريا، في ظل الرايخ الثاني. تولّى التدريس في الأكاديمية العسكرية، ثم أُرسل إلى اليابان في بعثة عسكرية بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٠. في عام ١٩١١ نال دكتوراه في

الجغرافيا، ثم تولّى كرسي الجغرافيا في الأكاديمية العسكرية. شارك في الحرب العالمية الأولى، ورُقّي إلى رتبة جنرال. تقاعد بعد الحرب، وراح يُصدر تباعاً دورية جغرافية حملت عنوان «دفاتر من أجل الجيوبوليتيكا» Zeitse chreft für Geopolitik؛ وساهم فيها مجموعة من كبار الجغرافيين والاستراتيجيين الألمان، منهم إيريخ أوبست E. Obst ، وغوستاف فوشلر هاوكه G. F. Hauke، وأوتو يسن O.yessen، وغيرهم، فضلاً عن ابنه أولبريخت.

ألّف هاوسهوفر العديد من الكتب، منها: «في أسس الجيوبوليتيكا» و«الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا»، ثم «جيوبوليتيكا المحيط الهادئ» عام ١٩٢٤، و«الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا» ١٩٢٥، و«الحدود في معانيها الجغرافية والسياسية» عام ١٩٢٧، وهذا الكتاب منعته النازية، بعد أن تولّت السلطة في ألمانيا.

نشط هاوسهوفر سياسيّاً. ومع انخراطه في الشأن العام، انتسب إلى حزب الشعب الليبرالي ذي النزعة القومية الألمانية. لم ينتسب إلى الحزب النازي؛ لكنه، منذ عام ١٩١٩، ارتبط بعلاقة شخصية متينة مع رودولف هس، R. Hess (١٨٩٤ ـ ١٩٨٧) أحد قادة النازية البارزين، وذلك في إطار شراكة فكرية سياسية، كان لها فيما بعد أثر كبير على مصير الرجلين. وبحكم هذه العلاقة تبوّأ هاوسهوفر مناصب رفيعة في الدولة النازية في ثلاثينيّات القرن العشرين. وكان له في تلك الفترة هالة أكاديمية وسياسية ملحوظة. إلا أن هذه الهالة لم تمنع عنه غضب الفوهرر هتلر بين الحين والحين، نظراً إلى تعارض الأفكار والمواقف بين الرجلين. وقد تصاعد هذا التعارض مع مطلع الأربعينيّات، ما أدّى في نهاية الأمر إلى تهميش هاوسهوفر وإقصائه عن مناصبه.

تزوّج هاوسهرفر يهودية، هي مرتا مايردوس Martha Mayer - Doss. ويبدو أنّ هس، بما كان له من نفوذ سياسي وإداري، قد استصدر لها خلال حملة ملاحقة اليهود في ألمانيا النازية، شهادة مزوَّرة في صفاء دمها الآري من أجل إنقاذها. وبقيت المرأة إلى جانب زوجها تعاونه في مجمل أنشطته حتى النهاية، عندما قضيا معاً

انتحاراً عام ١٩٤٦[١]. إننا إذ نأتي على هذا التفصيل، فإنما نشير إلى المسافة الفكرية والإيديولوجية التي تفصل هاوسهوفر عن السلطة النازية التي لاحقت اليهود، على خلفية التفوُّق العرقي الآري على غيره من الأعراق.

في سنة ١٩٤١، عندما توجَّه هس بمبادرة شخصية وبطائرته الخاصة إلى بريطانيا للتفاوض على وقف النزاع بين المملكة المتحدة والرايخ الثالث، وقع الأمر على الفوهرر وقع الصاعقة، وأنحى باللائمة في ذلك على هاوسهوفر، باعتباره المحرك والدافع لتلك الزيارة التي بقيت لغزاً من الألغاز العديدة التي أحاطت بالسلوك السياسي للرايخ الثالث. بعد ذلك التاريخ، راح هس يفقد مواقعه شيئاً فشيئاً في الحزب والدولة؛ ولم يعد هاوسهوفر يتمتع بالحماية التي كان يؤمِّنها له صديقه فيهما.

وفضلاً عن ذلك، كان مؤسِّس الجيوبوليتيكا الألمانية من صانعي الحلف الجرماني السوفياتي، أو على الأقل من الداعمين له. لذلك لم يتوانَ عن اتخاذ موقفٍ مُعارضٍ من الحملة العسكرية الألمانية على الاتحاد السوفياتي. وثمة أمور سنأتي على ذكرها فيما بعد، كانت قد جعلت هاوسهوفر في نظر القيادة العليا للبلاد شخصاً غير مرغوب فيه.

في عام ١٩٤٤، شارك ابنه أولبرخت، وهو قائد عسكري وجغرافي وباحث في الجيوبوليتيكا، في مؤامرة لاغتيال هتلر، فألقي القبض عليه، ونُفِّذ فيه حكم الإعدام فوراً. منذ ذلك التاريخ بات هاوسهوفر معزولاً، ومهمَّشاً إلى حد اليأس.

مع نهاية الحرب وإحلال الهزيمة بالرايخ الثالث، بادرت قيادة الحلفاء، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، بمحاكمة القياديين في الرايخ الثالث بتهمة ارتكاب «جرائم ضد الإنسانية». وطالبت أصوات عديدة بتحويل هاوسهوفر إلى هذه المحاكمة، لكن

(١) انظر Claude Reffestin, Dario Lopren et Yvan Pasteur . Géopolitique et histoire. Payot, Lausanne 1995.

السلطة القضائية الأميركية رفضت ذلك، بما اعتُبر في عرف الأميركيين تبرئة له من المسؤولية التي أُلقيت على الآخرين. كما أن الحكم بحق هس أيضاً جاء مُخفّضاً، مقارنة بأحكام الإعدام التي صدرت بحق رفاقه. وقد قضى هس حياته في السجن المؤبّد، حتى انتحاره عام ١٩٨٧. لكن هاوسهوفر كان سبقه إلى هذا المصير عام ١٩٤٦، كما أشرنا.

بناء على ما تقدَّم بشأن الخلافات والاختلافات بين مؤسس الجيوبوليتيكا الألمانية، من جهة والنازية من جهة أخرى، يمكن القول إن ما أشيع عن التطابق بين الجيوبوليتيكا والنازية ليس مبالغاً فيه فحسب، بل يشي أيضاً بالتباسات متعدّدة تنحو جميعها منحى التشويه أو التنكيل المعنوي المتعمد وغير المتعمّد، الممنهج وغير الممنهج، بأصحاب الهزيمة، وبما أنتجوه من دون التوقّف عند التفاصيل المعبِّرة عن واقع أعقد مما يبدو عليه في الظاهر المعمَّم والمبسَّط إلى أقصى الحدود. في هذا السياق مثلاً، يقول إيف لاكوست Y. Lacoste إن عدول الأميركيين عن محاكمة هاوسهوفر، وبالتالي تبرئته الضمنية من «جرائم الحرب» إنما يعود إلى اهتمامهم بالجيوبوليتيكا التي أسَّسها، وإلى مُستواها العلمي اللائق، وما يمكن أن يُجنى من مناهجها من فوائد، بغض النظر عن فكرة القومية الألمانية التي طبعت هذه الجيوبوليتيكا والتي كانت في مختلف الأحوال مختلفة عن القومية الألمانية بالمفهوم النازي[١].

٧ ـ أجواء التأسيس

ذكرنا أن الجيوبوليتيكا، كعلم متمايز عن الجغرافيا السياسية، قد تأسَّست في مطلع العشرينيّات من القرن العشرين، فما هي الأجواء التي نشأ فيها هذا العلم؟

انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة الأمبراطورية الألمانية، وقد ساهم في هذه الهزيمة عاملان: الأول خارجي، والثاني داخلي، إذ انضمت إلى جانب الحلفاء قوات

(١) من المقدمة Dictionnaire de Géopolitique , Découverte - paris 1994.

الولايات المتحدة الأميركية من جهة، واندلعت ثورة شيوعية داخل ألمانيا من جهة أخرى. وبناء على ذلك، أدى تضعضع الجبهتين الخارجية والداخلية إلى استسلام الرايخ الثاني في نهاية الأمر، وأملى المنتصرون بنود معاهدة فرساي التي لم تكتفِ بالقضاء على طموحات ألمانيا الاستعمارية فحسب، بل قضت، أيضاً باقتطاع أجزاء من أراضيها، أو من الأراضي التي يُجمع الألمان على اعتبارها ملكاً لهم. ومن هذه الأراضي، مثلاً، بروسيا الشرقية. ولما كانت السلطة الألمانية المفاوضة في فرساي، في غاية الوهن، ولم يكن بمقدورها التصدي لبنود المعاهدة، أو تعطيلها، فقد انشغل «المجتمع المدني» أو الشعب بالهموم المتعلقة بأراضيه الوطنية، ووجد في تنفيذ بنود فرساي، إذلالاً للأمة الألمانية من شأنه أن يعرقل نهوضها من كبوتها، وتعطيل دورها السياسي الأوروبي، بل القضاء عليها.

وهكذا، ومع شلّ قدرة السلطة، وجد «المجتمع المدني» نفسه وجهاً لوجه إزاء مسائل «أرضانية» (territoriales)، أي مسائل تتعلق بالأراضي التي يعتبر هذا المجتمع نفسه معنياً بها، من حيث انتماؤه إليها، ومن حيث أنها تشكّل أساساً لهويته القومية. بمعنى آخر، خرجت إلى العلن، وفي الأوساط الشعبية، نقاشات واسعة تدور حول ما يمكن التخلّي للحلفاء عنه من الأراضي، في ظل موازين القوى المستجدة بعد الهزيمة. برز تيار يدعو للاستمرار في المقاومة المسلحة، ورفض الاستسلام، إذا ما أصر الحلفاء على سلخ بروسيا عن ألمانيا. كما برز تيار آخر يقول بالاعتدال والبحث فيما يمكن التخلي عنه، والمفاوضة عليه من أجل المقايضة على صفقة معيّنة تؤدي إلى الاحتفاظ بالأراضي التي ينبغي التشبث بها.

شارك في تلك النقاشات الشعبية مختلف الاتجاهات السياسية، منها اليسارية، أي تلك الاتجاهات الأيديولوجية التي لا تقيم وزناً راجحاً للمسألة القومية عموماً، قياساً على غيرها من المسائل الاجتماعية الاقتصادية. ولما كانت تلك النقاشات، هي في التحليل الأخير نقاشات جغرافية وسياسية لأنها تدور حول الأراضي الألمانية

ومساحاتها، وحدودها، فإن المواطنين توجّهوا تلقائياً نحو الجغرافيين يستطلعون أفكارهم ويستمزجون آراءهم في الموضوع.

انخرط هاوسهوفر ورفاقه، وعموم أساتذة الجغرافيا (والتاريخ) على مختلف المستويات التعليمية، في صياغة الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالأراضي الألمانية المطموع بها والمتنازع عليها. وهي أسئلة تقود في التحليل الأخير إلى ضرورة تعيين أراضي الأمة الألمانية وحدود دولتها.

هكذا وعلى مدى عامي ١٩١٨ و١٩١٩، انشغل الناس في ألمانيا بمواضيع سياسية جغرافية، كانت حتى ذلك التاريخ من اختصاص واهتمامات رؤساء الدول والحاكمين فيها. شهدت الدول الأوروبية قبل ذلك، لا سيما الديموقراطية منها، نقاشات دارت على المستوى الشعبي وبين المواطنين، تناولت حق الفقراء في الاقتراع أو حق المرأة أيضاً فيه كما تناولت دور السلطة الدينية في السياسة. وكان يجري حول هذه المواضيع أحياناً استفتاءات شعبية. لكن المسائل المتعلقة بالأراضي الوطنية وحدودها السياسية لم تكن تُطرح للنقاش خارج دوائر الحكم. وما دار عقب الهدنة في ألمانيا بين أوساط الناس فيما خص أراضيهم الوطنية كان إذن شيئاً غير مسبوق في التاريخ الأوروبي الحديث.

في سياق النقاش الجاري آنذاك، وإطاره، عمد الجغرافيون، أساتذة وباحثين، (كذلك المؤرخون)، وفي مقدّمهم هاوسهوفر إلى بلورة وعي جغرافي وطني لنشره بين المواطنين. ومن أجل ذلك راحوا يستعينون بما كتبه راتزل ولا سيما في الجغرافيا السياسية. ولكنهم سرعان ما وجدوا أن منهجية راتزل في الجغرافيا السياسية لا تلبي الأهداف التي يسعون إليها، لأن تلك الجغرافيا كانت تهدف إلى صياغة الاستراتيجيات «الأرضانية»، (territoriales) (أي الخاصة بالأراضي)، التي ينبغي أن تأخذ بها الدولة على مستوى السلطة، لا على مستوى الشعب (وإن كانت هذه الاستراتيجيات، في رأي راتزل ستصب فيما بعد في خدمة الشعب).

كان الملحّ والضروري لهاوسهوفر ورفاقه تعيين الأراضي التي يعتبرها الشعب الألماني ملكاً له، أي تعيين الأراضي التي ينتمي إليها الشعب الألماني، والتي تشكّل هويته القومية من أجل التشبث بها، وعدم التفريط بالأجزاء الحيوية منها، إزاء أطماع الحلفاء. كان التوجه نحو الشعب في هذا الإطار مسألة أساسية إذ لم تكن السلطة الألمانية المفاوضة على القدر الذي يسمح بالمواجهة. هذا الوضع المستجد لم يكن ملحوظاً في الجغرافيا السياسية التي أسّسها راتزل. ومع أن الشؤون التي راح يعالجها هاوسهوفر ورفاقه تستدعي استخدام المعارف الجغرافية لأهداف سياسية، إلا أن المنطلقات المنهجية في معالجة هذه الشؤون، لم تختلف عن منطلقات راتزل فحسب، بل اتخذت منحى معاكساً لها، بمعنى، أنه إذا كانت الجغرافيا الراتزلية قد توجهت إلى الدولة (وسلطتها) ومن وراءها إلى الشعب، أو إلى الأمة، فإن جغرافيا هاوسهوفر توجهت إلى الشعب أو إلى الأمة، ومن وراءها إلى الدولة، بما ينبغي أن تكون عليه هذه الدولة من تماهٍ مع أمتها وتعبير عن إرادة شعبها. فالجغرافيا السياسية كما شاءها راتزل الذي كان يعمل في ظل دولة امبراطورية، كانت توصي باعتماد الاستراتيجية التوسعية (ولو إلى حين) فيما الجيوبوليتيكا التي نادى بها هاوسهوفر تهدف إلى ترميم الأمة وتخليص أراضيها من أطماع الآخرين لإقامة الدولة عليها.

لذلك، أعلن هاوسهوفر في مطلع العشرينيات أن «جغرافيته السياسية» هي علم جديد، متميز عن الجغرافيا الراتزلية؛ وهذا العلم هو الجيوبوليتيك. من هنا اختلفت معاني مصطلح الجيوبوليتيكا لدى هاوسهوفر عن معاني الجغرافيا السياسية الراتزلية، كما اختلفت أيضاً عن معاني الجيوبوليتيكا التي قال بها كيلين. لم يعد إذن مصطلح الجيوبوليتيكا اختزالاً لكلمتي «الجغرافيا السياسية» بل صار له مدلولات جديدة تختلف عن مدلولات الجغرافيا السياسية، وإن كان كلا العنوانين «الجيوبوليتيكا» و«الجغرافيا السياسية» يغطّيان مادة معرفية تتناول الجغرافيا والسياسة في آن.

في بداية الأمر عارض معظم الجغرافيين التخلّي عن مصطلح الجغرافيا السياسية واعتماد مصطلح الجيوبوليتيكا، على أساس، أن جوهرهما، من حيث المضمون العلمي، واحد. غير أن أعمالهم وإنتاجهم لتلبية ضرورات النقاش الجغرافي المذكور، بيّنت لهم عملياً أن الجيوبوليتيكا كما أرادها هاوسهوفر تختلف في منطلقاتها واستهداناتها عن الجغرافيا الراتزلية. وعلى هذا، لم يلبثوا أن وافقوا على دعوة هاوسهوفر القاضية باعتبار الجيوبوليتيكا، علماً جديداً، وإن كان هذا العلم يتكئ في العديد من مضامينه على الجغرافيا الراتزلية. وبالفعل لم يتوانَ هاوسهوفر عن استخدام بعض أفكار الجغرافيا السياسية التي سبقته وبعض «قوانينها». إلا أن جديده الذي راح يبلوره في كتاباته يمكن إيراده على النحو التالي:

- أولاً، تتوجّه الجيوبوليتيكا نحو الشعب، أي نحو المواطنين. تضع في متناولهم خلاصة ما تنتجه من معارف سياسية جغرافية، من أجل تعميق وعيهم لهويتهم القومية «الأرضانية»، أي هوية أراضيهم القومية. بمعنى آخر، تطمح الجيوبوليتيكا إلى أن تكون دليل المواطنين الذي يرشدهم إلى تعيين أراضيهم، أي الأراضي التي ينتمون إليها والتي تشكّل في الوقت نفسه هويتهم القومية، في حين أن جغرافيا راتزل كانت دليل السلطة إلى أراضٍ تلبّي حاجة الدولة المقتدرة. وعليه يمكن اعتبار الجيوبوليتيكا، ذات بعد ديمقراطي، في حين أن الجغرافيا السياسية، كما تأسّست، لم تجاوز حدود النخبة الحاكمة أو الأكاديمية.

- ثانياً، عمدت الجيوبوليتيكا، في انطلاقتها، إلى كسر الثنائية بين النخبة والعامة. وهي في منطلقاتها ديمقراطية، من حيث أنها دليل المواطنين إلى أراضيهم، وتطمح حكماً إلى أن تصبح دليل السلطة، لكن السلطة المعبّرة عن إرادة هؤلاء المواطنين؛ الأمر الذي يجعل الجيوبوليتيكا تجاوز «نخبوية» الجغرافيا السياسية.

- ثالثاً، استخدمت الجغرافيا السياسية، المعارف التاريخية لتظهير الشروط الفضلى للدولة القوية، كما عرفها التاريخ، للتشبه بها واستخلاص الدروس والعبر من حيث

المساحة الجغرافية وحدودها السياسية، ومعدودية رعاياها، أي الشروط التي تتقوى بها الدولة، وتحقق الإنجازات التي تصبو إليها، في الوقت الذي عمدت فيه الجيوبوليتيكا إلى استخدام المعارف التاريخية، من أجل تبيان «الحق التاريخي» لهذا الشعب أو ذاك (وفي حال هاوسهوفر، المقصود هو الشعب الألماني) في هذه الأراضي أو تلك، على أن تقوم الدولة المعبِّرة عن الإرادة القومية، بالتعامل مع أراضيها، لما فيه تحقيق الشروط الجغرافية والسياسية المناسبة للدولة ولطموحاتها.

- رابعاً، تتناول الجيوبوليتيكا، كما تأسست في ألمانيا، الأراضي المطموع بها. وعليه فإن الجيوبوليتيكا هي أداة في يد المكلوم ذي المصير التراجيدي، يواجه بها أفعال المنتصرين في أراضيه، بعد أن قهرته قوى عاتية، إذ تألبت عليه في ذلك الوقت، قوى العالم، أوروبية وأميركية، وهو يعاندها، من أجل الإمساك بمصيره، وتفعيل إرادته على مسرح الأحداث العالمي. بينما كانت الجغرافيا السياسية، دليل الرايخ الثاني المنتصر إلى أراضي الآخرين. من هنا يمكن القول إن الجيوبوليتيكا احتوت في انطلاقتها على «بعد درامي» لم يكن ملحوظاً في الجغرافيا السابقة.

على أن الجيوبوليتيكا، التي أسَّسها هاوسهوفر كانت جيوبوليتيكا ألمانية، بما ينطوي ذلك على دعوة إلى أن يكون لكل بلد، أو شعب، جيوبوليتيكا خاصة به. فكما أن الدارسين في الحقول المعرفية الأخرى ينتجون تاريخاً وجغرافيا واقتصاداً، وسوسيولوجيا... للبلدان التي تعنيهم، كذلك صار بالإمكان إنتاج جيوبوليتيكا لهذا البلد أو ذاك، لهذا الشعب أو ذاك.

وفي السياق عينه، يمكن القول إن التاريخ والجغرافيا والسوسيولوجيا... التي تتناول بلداناً أو مناطق محدَّدة، لها هي الأخرى أطرها العامة، التي تجاوز الجزء إلى الكل. وهكذا سيكون للجيوبوليتيكا إطارها العام أيضاً.

من هنا حاول هاوسهوفر أن يستكمل الجيوبوليتيكا الألمانية بجيوبوليتيكا عامة،

عن طريق القيام بجردة شاملة للعالم. وراح مع رفاقه، ينشر فصول هذه الجردة تباعاً، في الدورية التي يشرف عليها، كما في مؤلفاته الأخرى، وذلك وفق الطريقة المتبعة عموماً في الإنتاج الجغرافي الذي يبدأ بجغرافيا بلاد المؤلفين، ثم البلدان المحيطة بها، وصولاً إلى جغرافيا عالمية، أي جغرافيا تغطي مختلف بلدان العالم(١).

٨ ـ دور النازية

عندما أطلق هاوسهوفر علْمه الجديد، في مطلع العشرينيات من القرن العشرين، لم يكن الحزب النازي ذا شأن مميز أو كبير في الحياة السياسية الألمانية. غير أن الحزب أبدى اهتماماً شديداً بالجيوبوليتيكا، وطرق إنتاجها.كانت تطلُّعات النازية الهادفة إلى استنهاض ألمانيا بحاجة إلى جيوبوليتيكا هاوسهوفر التي تعمِّق الوعي «الأرضاني» (Territorial) لدى الألمان. كما أن الوسائل التي اعتمدتها تلك الجيوبوليتيكا كشفت عن نجاحها، من حيث القدرة على إيصال الفكر القومي الملتزم استعادة الأراضي الألمانية.

كان المؤلفون يكثرون من استخدام الخرائط التي تُعيّن الأراضي المتنازع عليها، والأراضي التي ينبغي التشبث بها. ومن أجل نشر أفكارهم عمدوا إلى تبسيط هذه الخرائط واعتماد أشكال هندسية من مثلثات ومربعات ودوائر... لتعيين الأراضي التي تستهدفها المقاربات الجيوبوليتيكية. الأمر الذي ثمّنه الحزب النازي، وإن انحرف به بعد ذلك في اتجاهات مختلفة، كما سنرى لاحقاً.

أقام هاوسهوفر علاقات متينة مع الحزب النازي. وكان صلة الوصل بينه وبين الحزب، كما أسلفنا، القيادي النازي هس. لكن الحزب لم يتبنَّ مجلة هاوسهوفر الجيوبوليتيكية، فأصدر مجلة خاصة به، وإن اعتمد الأسلوب عينه الذي كان يعمل به

(١) حول إنتاج الجغرافيا العالمية، انظر معين حداد: «الجغرافيا على المحك»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠٠٤ .

هاوسهوفر ورفاقه. غير أن الحزب، في جموحه نحو أراضي الغير وتشديده على التفوق العرقي، لم يكن على توافق كامل مع هاوسهوفر.

هذه الأمور تقودنا إلى استنتاج، مفاده أن الجيوبوليتيكا في منشأها ليست نازية؛ وأن التطابق بينها وبين النازية، الذي جرى الحديث عنه فيما بعد على نحو واسع، يفتقر إلى الدقة. فالجيوبوليتيكا التي أسّسها هاوسهوفر تختلف عن الجيوبوليتيكا النازية، وان كانت ثلاثينيّات القرن العشرين قد شهدت إغراق جيوبوليتيكا هاوسهوفر بالجيوبوليتيكا النازية، بعد قيام الرايخ الثالث.

كما أن السلطة النازية أوكلت إلى هاوسهوفر العديد من المهمات الديبلوماسية التي كان مؤسّس الجيوبوليتيكا، يضطلع بها على أفضل ما يكون، مما أدى إلى شيوع ما استقر في الأذهان، فيما بعد، من تطابق فكر هاوسهوفر مع الفكر النازي، مع إيكال مهمات ديبلوماسية خارجية لمؤسس الجيوبوليتيكا.

على أن الخلافات بين المؤسس والقيادة النازية، ما لبثت أن طفت على السطح؛ لا سيما بعد اندلاع الحرب (العالمية الثانية)، وتوسيع الجبهات العسكرية غرباً وشرقاً. وتشكّلت رؤيتان متباينتان إزاء الأراضي المستهدفة من قبل الألمان؛ إذ وجد هاوسهوفر ورفاقه، ومعهم هس من القيادة النازية، أن الرايخ الثالث قد ذهب بعيداً في مطامعه التوسعية «الأرضانية». من هنا جاءت مبادرة هس باتجاه بريطانيا، والتي أعفي على أثرها من مناصب عدة في الحزب والدولة. وفي السياق عينه، عارض هاوسهوفر الهجوم على الاتحاد السوفياتي.

يعني ذلك، في إطار ما يهمّنا هنا بخصوص الجيوبوليتيكا، أن مطلع الأربعينيات شهد «مواجهة»، إذا جاز التعبير، بين جيوبوليتيكا «دفاعية»، وهي ما أسّسه هاوسهوفر، ترمي إلى استعادة الأراضي التي خسرتها ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى، وإحلال شروط سياسية جغرافية يتوفّر معها المجال الحيوي للأمة الألمانية ودولتها من جهة،

وبين جيوبوليتيكا «هجومية»، أو لنقل «عدوانية»، يقودها الرايخ الثالث، ترمي في انطلاقتها، على الأقلّ، إلى التوسُّع، ووضع اليد على أراضي الآخرين، مع ما يستتبع ذلك من تداعيات تستهدف المستعمرات والأراضي الواقعة ما وراء البحار.

انتهت الأمور إلى إقصاء هس، ثم إعدام هاوسهوفر الابن (أولبريخت)، وتهميش هاوسهوفر الذي فقد تأثيره المعنوي والعلمي، حتى قضى انتحاراً عام ١٩٤٦، كما ذكرنا سابقاً.

غير أن الخلافات التي أوردناها، والنتائج التي أفضت إليها، لم تقطع تلك الصلة بين النازية والجيوبوليتيكا. ذلك أن النازية، بعد أن تسلّمت السلطة، وفي إطار برامجها ومناهجها التعلمية، قد حوَّلت الجغرافيا برمَّتها في المدارس والجامعات إلى جيوبوليتيكا. لقد امتلأت كتب الجغرافيا بالمسائل التي تدور حول ما ينبغي أن تكون عليه أراضي الأمة الألمانية ودور ألمانيا في العالم، ومكانتها بين الدول الأوروبية وبين القوى الاستعمارية. كما تضمّنت الكتب خرائط رُسمت عليها أشكال هندسية، مبسطة تغطي ما يعتبره الرايخ الثالث أراضي ضرورية للدولة، مع الإشارة إلى أن الأشكال الهندسية ذات الخطوط المستقيمة أو المنحنية تجاوز حكماً التعرجات الجغرافية على الأرض، بما يجعل المساحات المستهدفة المعيّنة على الخرائط أكثر اتساعاً مما هي عليه في الواقع الجغرافي على الأرض.

لا شك أن الجيوبوليتيكا، كما أسّسها هاوسهوفر، وقبل أن «يطوّرها» الرايخ الثالث، ويذهب بها للسيطرة على أراضٍ تقع أبعد مما كان يتوقعه المؤسس، تعبّرعن نزاع القوى السياسية على مساحات معينة من الأراضي. لكنها في الوقت نفسه تنطوي على احتمال «تطويرها»، باعتماد استراتيجية توسّعية، لأن كسب الأراضي يفتح شهية المقتدر أو المنتصر على أراضٍ أخرى. إلا أن هذا «التطوير» لا يعدو كونه احتمالاً رُجّحَ في ظل النازية على غيره من الاحتمالات التي تنطوي عليها الجيوبوليتيكا. بمعنى آخر، تحتمل الجيوبوليتيكا، من حيث منهجها الذي تقارب به النزاعات المذكورة، اتجاهات

مغايرة للاتجاهات التوسعية، اتجاهات قد تذهب إلى الاستخلاص القائل بأن تتولّى كل أمة شؤون أراضيها، أي ما يصح فيه القول لكل ذي حق حقه في أراضيه.

مع هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية وسقوط النازية المدوّي، خرج المنتصرون، كما في كل مكان وزمان، بروايات تلحق اللعنات بالمهزوم، تؤبلسه وتجعل كل ما أنتجه من صنع الشيطان. وهكذا وقع على الجيوبوليتيكا ما يشبه الحرم. وصار مصطلح الجيوبوليتيكا تعبيراً عن الشر الذي تمثّله النازية. كذلك لم تسلم «الجغرافيا السياسية» ممّا حلّ بالجيوبوليتيكا، نظراً لما بين هذه وتلك من قواسم مشتركة في مضامينهما.

بعد الحرب، بدت المناهج الأكاديمية في الجامعات الأوروبية بعد الحرب بمعسكريها الشيوعي والرأسمالي، خالية عموماً من أي إشارة إلى الجيوبوليتيكا أو الجغرافيا السياسية.

غير أن الأنشطة البحثية في الميادين المتعلقة بصراع القوى السياسية، لم يتمكن أصحابها من تجنّب التعامل مع مناهج الجيوبوليتيكا. فالصراع الثنائي الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، أوجب مراعاة أراضي الدول المتنازع عليها بين المعسكرين، ما جعل تجاهل مناهج الجيوبوليتيكا، مسألة وقت ليس إلا.

لقد انتهى فعلاً مصطلح الجيوبوليتيكا بنهاية النازية، ولكن إلى حين.

الفصل الثاني

على ضفاف الجيوبوليتيكا

في معرض تحليلنا لشروط نشأة الجغرافيا السياسية التي أسّسها راتزال، ومن ثم الجيوبوليتيكا التي أسسها هاوسهوفر، «تبيَّن لنا، أن من أهدافهما صياغة استراتيجيات «أرضانية» (territorials) تتطلَّع إلى كسب أراض جديدة أو استعادة أراضٍ مفقودة؛ كما رأينا، أن الجيوبوليتيكا، في ألمانيا، خلال النصف الأول من القرن العشرين، قد اختلفت عن الجغرافيا السياسية السابقة بالنظر إلى الظروف التي كانت تمر بها البلاد، ما جعل الجغرافيين الألمان ذوي الهموم السياسية يلتزمون مناهج الجيوبوليتيكا، في صياغة الاستراتيجيات «الأرضانية»، أي الاستراتيجيات التي تُركّز على الأراضي، كمساحات جغرافية ذات أبعاد سياسية. غير أن ناشطين آخرين في حقول معرفية أخرى (تاريخ، علم اجتماع، علوم عسكرية...). عملوا هم أيضاً، وبموازاة الجيوبوليتيكا الألمانية بطبعتها الأصلية، (أي كم أسسها هاوسهوفر) على صياغة نظريات في النزاعات الكبرى على الأراضي بين القوى السياسية والعسكرية ذات القدرة على تنفيذ استهدافاتها التوسعية. وخلّفوا إنتاجاً ساهم، بصورة مباشرة، أو غير مباشرة في بلورة مناهج الجيوبوليتيكا، بعدما جرى إحياؤها نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين.

١ ـ في ألمانيا

من الذين عاصروا هاوسهوفر في ألمانيا، واشتغلوا في الإطار الذي نعنيه، كارل شميدت (١٨٨٩ ـ ١٩٨٥) الذي جمع، إلى شهرته كمحام لامع، اهتمامه بالتاريخ والفلسفة والسياسة، وصدرت له مؤلفات عديدة في هذه الميادين. وقد تقدَّم بنظريات

سياسية وحقوقية كان لها شأن كبير في النصف الأول من القرن العشرين. كما تقدَّم بقراءة خاصة للتاريخ وللصراع بين القوى السياسية، على مستوى الكرة الأرضية. ومن مؤلفاته الشهيرة: «الأرض والبحر» الذي صدر عام ١٩٤٢، وقد ضمّنه ملخّصاً لرؤيته السياسية والجغرافية الاستراتيجية.

فضلاً عن ذلك كان شميدت مقرَّباً من الحركة النازية، ثم من دولة الرايخ الثالث. إلا أن دفاعه عن «حقوق الشعوب» وضرورة التآلف بين الثقافات المختلفة، عكّر صفو علاقته بالسلطة، وأثار ريبة النظام وعدوانيته.

في محاكمات نورنبرغ، جرت محاولات لإضافة اسم شميدت إلى قائمة «مجرمي الحرب»، على أساس تعاونه مع النظام النازي، بعد أن نُسبت إليه تنظيرات لمشروعية التوسع الألماني، لكن بعد التحرّي المفصّل في قضيته، ردّ القضاة تهمة «مجرم الحرب» التي وجَّهها إليه أخصامه، وجرى عليه ما جرى لهاوسهوفر. إلا أن شميدت، بخلاف هاوسهوفر، لم ينتحر، وعمّر، حتى بلغ الخامسة والتسعين. لكنّه بقي حتى ستينيّات القرن العشرين شخصية غير مرغوبة في الأوساط الأكاديمية الألمانية والدولية، من دون أن يمنعه ذلك من تأليف كتاب حول «التوتر الكوني بين الشرق والغرب» صدر في الخمسينيات، وفيه يستعيد نظرية التي أوردها في كتاب «الأرض والبحر»، ويطوّرها. وقد أعيد طبع مؤلفاته عدة مرات، وانتشرت انتشاراً واسعاً خلال السبعينيات من القرن العشرين.

تكمن أهمية أفكار شميدت بالنسبة للجغرافيا، في أنه يركّز، خلال قراءته للتاريخ السياسي، على المواجهة بين قوى البر من جهة وقوى البحر من جهة أخرى، بين حضارات ودول هذا وحضارات ودول ذاك؛ واعتبار تلك المواجهة ثابتاً تاريخياً، مع ما يؤدي إليه من تداعيات ونتائج مختلفة ومتعددة.

في الواقع، لم يكن شميدت أول القائلين بهذه المواجهة؛ ذلك أن العديد من المؤلّفين قد أكبّوا قبله على تلك الظاهرة التاريخية السياسية والجغرافية في الوقت نفسه، وهي

ظاهرة لوحظت في التاريخ القديم لمنطقة شرق البحر المتوسط، على ما أظهرته الكشوفات والتنقيبات الأثرية والدراسات التاريخية والحضارية، التي تلت حملة نابليون على مصر، مطلع القرن التاسع عشر(١).

إن فكرة المواجهة بين القوى البرية والقوى البحرية التي نظّر لها شميدت، تعود أصولها في الحقيقة إلى تاريخ الشرق القديم الذي شهد مواجهات متكررة بينهما. تمثّلت القوى البحرية بالأمبراطوريات التجارية لمدن صيدا وصور... والقوى البرية بأمبراطوريات الفراعنة، والأخرى الأشورية والكلدانية... دون أن يعني ذلك انتفاء الصراع بين قوى من نوع واحد، أي بحري - بحري أو بري - بري. إلا أن قراءة الأحداث التاريخية، على أنها من ظواهر المواجهة بين البحر والبر، تدعو إلى الاستنتاج أن ما يجري بين القوى البرية على حدة، أو بين القوى البحرية فيما بينها، هو من أجل المواجهة الكبرى بين البر والبحر، للسيطرة المتفردة على الكل البري، البحري في الوقت نفسه. وهذا ما جرى بين الاسكندر والمدن الفينيقية، أو الاسكندر والفرس، وكذلك بين روما وقرطاجة.

وفي التاريخ الحديث، كانت محاولة نابليون للسيطرة على القارة الأوروبية، من صلب عمله الدؤوب على تدعيم قوة برية تمكّنه من سحق قوة بريطانيا البحرية. كما أن الصراع الذي دار في نهاية القرن التاسع عشر، بين روسيا وبريطانيا - الأولى قوة برية، والثانية قوة بحرية - قد اندرج أيضاً في سياق المواجهة بين البر والبحر، وجرى ترميزه في نصوص مؤلفات عديدة، بالمواجهة بين الدب: الحيوان البري، والحوت: الحيوان البحري.

---

(١) منذ تلك الحملة، صار الشرق موضع جذب لاهتمامات شتى دفعت البحاثة والدارسين إلى منطقة شرق البحر المتوسط. فمن شامبليون الفرنسي، الذي فك رموز اللغة الهيروغليفية المصرية إلى بريستد الأميركي، مروراً برينان الفرنسي، والعديد من الباحثين الآخرين. كانت تصدر الدراسات التي تبين ما قدمته بلاد ما بين النهرين، ووادي النيل وما بينهما، من حضارات تأسست وتمحورت حول مفاهيم ما يزال يتفاعل معها العالم حتى الآن، مثل المفاهيم التي تتعلق بالدولة والمدينة والاقتصاد والإنتاج... وغيرها.

غير أن جديد شميدت في هذا الموضوع هو في تركيزه على ما ينتجه الصراع بين البر والبحر، من نُظم حقوقية وقضائية وثقافية تختص بها الشعوب المتورطة في هذا الصراع ومآله. يرى شميدت أن شعوب البر هي التي تستثمر اليابسة وتعتمد مسالكها، أما شعوب البحر هي التي تعتمد مسالك البحر والمحيطات، وتستثمر مياهها. فالشعوب الجزيرية، أي القاطنة في الجزر، هي حكماً شعوب بحرية. والشعوب التي تعيش داخل القارات، البعيدة عن الشطآن، هي حكماً شعوب برية. أما شعوب البلدان المطلة على البحار والمحيطات، في استثماراتها لليابسة والمياه على السواء، تنحو إلى تغليب اتجاه على آخر. وبالتالي فإن الأحداث التاريخية تجعلها تترجَّح بين مصيرين: مصير بري، ومصير بحري؛ فتتبدل أحوالها، وأحوال شعوبها، وفق ما تعتمده من مواقف إزاء البر، أو إزاء البحر. وعندما يعود شميدت إلى التاريخ، يستقي منه ما يدعم نظريته ذات الأبعاد الجغرافية، (على اعتبار أن السمة الجغرافية الأولى والأولية لكوكبنا هي توزيع سطحه على يابسة القارات، من جهة، وعلى مياه البحار والمحيطات من جهة أخرى، وبينهما الجزر)، فإنه لا يكتفي بالأحداث التي شهدها هذا التاريخ والتي تتعلّق بالصراع بين القوى البرية والقوى البحرية، فحسب، بل يحاول أيضاً استنطاق الأساطير والمرويات التراثية الأخرى؛ ومنها المرويات التي وردت في العهد القديم من الكتاب المقدس، وتعرَّضت لتأويلات الحركات العرفانية في القرون الوسطى وما قبلها. في هذا السياق يستخدم شميدت رمزين من «سفر أيوب» في التوراة، عملت عليهما حركة «القبالة»[1] في تأويلاتها، وهما «البهموت» و«لوياثان». الأول وحش اليابسة،

(١) «القبالة» أشهر حركة عرفانية في القرون الوسطى، وهي تعني «التقليد المتوارث»، أطلقها يهود إسبانيا في القرن الرابع عشر. ثم عرفت انتشاراً واسعاً بعد أن كانت وقفاً على نخب معينة، ومثّلت القبالة تياراً صوفياً معادياً للسلطات الحاخامية اليهودية، وعرف كتابها الرئيسي «الزوهار»، أي الإشراق، شهرة واسعة. وهو يتخذ شكل الشرح والتعليق على الأسفار التوراتية، متوسّلاً الرموز والأرقام في كشف أبعاد جديدة للروايات والوصايا في تلك الأسفار. وقد استحوذ «الزوهار» خلال فترة قصيرة على عقول الكثيرين من المثقفين اليهود وغير اليهود، وخلب لب قطاعات واسعة من الجماهير. قضى الحاخامات اليهود على القبالة في القرن السابع عشر، بعد صراع مرير معها.

والثاني وحش البحر؛ أو البهائم القارية من جهة، وتماسيح المياه وحيتانها وسائر المخلوقات المائية من جهة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن عالم الطبيعة في الواقع لا يشهد مواجهات واسعة بين فصيل الحيوانات البرية وفصيل الحيوانات البحرية، بل يشهد مواجهات ضمن الفصيل الواحد، دون أن يعني ذلك ألا تقوم عناصر من هذا الفصيل بين الحين والآخر، بالتهام عناصر من ذاك الفصيل، والعكس وبالعكس، لكن الأمر يبقى عرضياً.

غير أن شميدت، في استخدامه للرمزين الأسطوريين ووضعهما في حالة تصارع، إنما كان يتوخى استعراض الأوضاع السياسية بالصورة الأشد بروزاً، للوصول إلى استنتاجات وتوصيات تخصّ بلده ألمانيا في تلك المرحلة من التاريخ.

كان شميدت يرى أن البحار أو المياه، تمثّل الفوضى والحراك، بينما تمثّل اليابسة الثبات والجمود. فالشعوب التي تتعامل مع البحار هي أكثر تحرراً وديناميةً، من الشعوب التي تتعامل مع اليابسة والتي تميل إلى النظام والمحافظة. في التاريخ، عندما كانت الإنسانية محدودة الاتساع، كان اهتمام الإنسانية باليابسة هو الطاغي. ولكن، بعد الاكتشافات الجغرافية التي أظهرت أن المحيطات هي التي تمثّل الآفاق الأوسع للإنسانية، انقلب الأمر لصالح البحر.

من هنا كان شميدت يرى أن الحلفاء، بعد الحرب العالمية الأولى في معاهدة فرساي، قد ألحقوا الأذى الشديد بألمانيا، عندما سدّوا منافذها البحرية، وحاصروها في القارة الأوروبية، بعد أن اقتطعوا أجزاء حيوية من أراضيها. لذا كان شميدت يلح على أن تتوجه ألمانيا نحو فك الحصار المضروب عليها من جهة الغرب، ثم تعزيز قواها البحرية لكي تحقق مجالها الحيوي الكبير، بعد أن تستعيد ما سلخه الحلفاء من أراضيها.

بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال الحرب الباردة، طبّق شميدت نظريته في قوى

البر وقوى البحر، على الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة ومعسكر كل منهما، (في كتابه الذي أشرنا إليه من قبل: «الفكر الكوني بين الغرب والشرق»)، حيث يمثّل الاتحاد السوفياتي معسكر القوى البرية، وتمثّل الولايات المتحدة معسكر القوى البحرية. وعن المواجهة بينهما يستشرف شميدت تقدم الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي الذي يتصف كقوة برية، بالجمود والمحافظة، وهما خاصّتان تمنعانه من أن يمتلك القدرة على التكيُّف مع المستجدات، ومواجهة عدوه المتحرك على مدى المحيطات والبحار التي تزنر يابسة القارات.

٢ ـ في فرنسا

أثار إنتاج الجغرافيين الألمان في المسائل الجيوبوليتيكية انتباه الأوساط الأكاديمية الفرنسية، لكن الجغرافيا الفرنسية كانت حذرة في التعامل مع هذه المسائل؛ فلم تتقدم بنظريات متكاملة بشأنها. فقد اقتصر الأمر في هذا الميدان على أعمال متفرقة ومحدودة، لم تأخذ طريقها إلى الجمهور العريض، كما حصل في ألمانيا، بالنظر إلى أن الجغرافيا الفرنسية كانت حريصة على أكاديميتها، أكثر مما ينبغي. هذا يجعلنا نتوقف لتبيان قصور الجغرافيا الفرنسية عن مجاراة الجغرافيا الألمانية في إنتاجها الجيوبوليتيكي.

تأسَّست الجغرافيا الأكاديمية الفرنسية في بداية سبعينيات القرن التاسع عشر[١]. وسرعان ما اكتسبت صيتاً علمياً واسعاً. ووقعت مهمة التأسيس على بيار فيدال دو لابلاش De Lablache، الذي كان شديد التأثر بالإنتاج الجغرافي الألماني وبإنتاج راتزل على وجه التحديد.

اعتمدت الجغرافيا الفرنسية بارادِيغم «التفاعل بين الإنسان والطبيعة» على مختلف

(١) لمزيد من التفصيل، انظر معين حداد: «الجغرافيا على المحك»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ٢٠٠٤.

المقاييس الجغرافية، بدءًا بالمساحات الصغيرة من القرى والمناطق المحدودة، وصولاً إلى الكرة الأرضية ككل، مروراً بالبلدان والأقاليم.

غير أن المفارقة الغريبة قد تجلّت في إرادة المؤسس ورفاقه تجنيب الجغرافيا الفرنسية الاهتمام بالموضوعات السياسية، على الرغم من إقرارهم، بأن البارادايغم الذي اعتمدوه مستوحى، إلى هذه الدرجة أو تلك، من إنتاج راتزال في الجغرافيا وفي الجغرافيا السياسية.

والواقع أن ما أراده دولابلاش ورفاقه، من إغفال ما هو سياسي في الجغرافيا وإسقاطه من المعالجة، قد سد الطريق على ما يمكن أن ينتجه التعامل مع الأمور السياسية، وتحوَّل ذلك إلى ما يشبه التقليد الراسخ في الجغرافيا الفرنسية. كان مجرد التلفظ بالجغرافيا السياسية مدعاة لتفريغ الإنتاج الجغرافي من موضوعيته، وبالتالي من علميته. فما أراده المؤسس ورفاقه، إذن، هو أن تكون الجغرافيا «موضوعية» و«علمية» وبالتالي «حيادية»، ترفض الانحياز، الذي قد تجرّها إليه السياسة إذا أجاز التعبير، حفاظاً على أكاديميتها.

لكن الحرص الشديد على تجنُّب ما هو سياسي، لم يكن بمقدوره أن يبقي على ما أريد له من نقاء أكاديمي أو موضوعي. ذلك أن الجغرافي سيجد نفسه، عاجلاً أم آجلاً، في سياق ما ينتجه، إزاء مسائل ذات أبعاد سياسية، لا يمكن تجاهلها أو الالتفاف حولها أو إسقاطها من الحسبان، على الرغم من كل التوصيات بهذا الشأن.

فدولابلاش نفسه، في انكبابه على دراسة جغرافية فرنسا، ودراسة جغرافية المناطق الفرنسية في نهاية الحرب العالمية الأولى، وجد نفسه مضطراً إلى إيلاء منطقتي الإلزاس واللورين الأهمية التي حملته على مقاربة هاتين المنطقتين، لا من وجهة جغرافية علمية فحسب، بل من وجهة سياسية أيضاً.

على الرغم من أن الجغرافيا الفرنسية توزَّعت على فروع متعددة حملت عناوين مختلفة مثل الجغرافيا الطبيعية، (ومنها الجغرافيا المناخية، أو الجغرافيا الأحيائية...)

والجغرافيا الاقتصادية أو الجغرافيا السكانية... فإن عنوان الجغرافيا السياسية قد ظلّ غائباً عنها. ولم يقم في الجغرافيا الفرنسية فرع يحمل هذا العنوان. وظلّت الجغرافيا السياسية مغيبة عن الجغرافيا الفرنسية على مدى عقود طويلة.

لقد تجنّب الجغرافيون الفرنسيون عموماً، السياسة قدر الإمكان في الجغرافيا. لكن، عندما نشر دولابلاش عام ١٩١٧ كتابه عن جغرافية فرنسا الشرقية لم يتورع عن تضمينه مطالعة في البرهان على هوية الإلزاس واللورين الفرنسية في مواجهة مطالبة الألمان بهما، ما يعني أن البعد السياسي لا يمكن تجاهله في الجغرافيا.

هذا النزوع نحو ما هو سياسي في الجغرافيا الفرنسية لم يكن الأول من نوعه، ذلك أن أحد تلامذة المؤسّس كان قد سبقه إلى الاهتمام بالأبعاد السياسة للجغرافيا، وهو الجغرافي أندريه سيغفريد، الذي نشر عام ١٩١٣ دراسة عن جغرافية الاقتراع النيابي داخل فرنسا، خصّصها للمناطق الغربية من الأراضي الفرنسية في ظل الجمهورية الثالثة. وحمّلها عنواناً جغرافياً سياسياً واضحاً Tableau Politique de France de l'Ouest sous la III République.

كان لتلك الدراسة، فيما بعد، أثر منهجي واسع على المقاربات الجغرافية اللاحقة للمواضيع السياسية في الجغرافيا الانتخابية (في فرنسا وخارجها)، لا سيما في ما خص العلاقة بين الناخب الفرد (Electeur) والجسم الانتخابي Eleclorat، في ظل الديموقراطية الليبرالية البرلمانية. ذلك أن سيغفريد عمل في دراسته تلك على تظهير الديمومة والثبات في السلوك الاقتراعي للفرنسيين ما بين اليمين واليسار، بناء على العوامل الجغرافيّة المختلفة، بما فيها العوامل الجغرافيّة الطبيعية، وأثرها على هذا السلوك.

لقد بيّن ما أقدم عليه دولابلاش، ومن قبله سيغفريد، أن حظر العامل السياسي وحجبه عن الجغرافيا، شأن غير قابل للتحقيق بصورة مطلقة. فما أراده المؤسّسون شيء، وما فرضه الواقع شيء آخر، ذلك أن الجغرافيا مهما جاهدت في تجاهل ما هو سياسي، أو الالتفاف عليه، فإنها لن تتمكّن من ذلك.

في هذا السياق، برزت أيضاً أعمال للجغرافي جاك أنسيل J.Ancel في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، تناول فيها المسائل الجغرافيّة التي كانت تضج بها الجيوبوليتيكا الألمانية. ويمكن القول إن إنتاج أنسيل كان، في وجه من وجوهه، أحد أنواع المحاججة الجيوبوليتيكية، أو السجال الجيوبوليتيكي مع الإنتاج الألماني، لأنه لم يتوان، ولو بخفر، عن الرد على ما وجده في أعمال هاوسهوفر التي رأى أنها تُعبّر عن أطماع ألمانية في مناطق لا غبار على فرنسيتها، خصوصاً الإلزاس واللورين. وهكذا يستعيد أنسيل ما بدأه دولابلاش في موضوع المنطقتين، إنما في ظروف مختلفة. غير أن أنسيل قد جاوز دولابلاش في تعميق الاتجاه «السياسي» للجغرافيا الفرنسية، عن طريق ما راح ينشره من دراسات حملت عناوين تدّل على أن مؤلّفها يستهدف مواضيع هي من صلب الجغرافيا السياسية أو الجيوبوليتيكا على السواء. ففي عام ١٩٢٦ صدر له كتاب عن شعوب البلقان وأممها حمل عنوان: (Peuples et Nations des Balkans: Géoqraphie Politique). وفي عام ١٩٣٦، صدر له (Manuel de géographie politique européenne) أتبعه مباشرة بكتاب عن الجيوبوليتيكا، Géopolitique. كذلك في عام ١٩٣٨، وعشية الحرب العالمية الثانية، نشر كتاباً عن الحدود السياسية Géographie des Frontiéres، لا يزال يعتبر حتى اليوم من الكلاسيكيات التي لا غنى عنها للباحث في الجيوبوليتيكا. غير أن المؤلف الذي شاء في هذا الكتاب أن يبقى إنتاجه معنياً بالحدود السياسة في العالم كتعبير عن هم أكاديمي عام، فقد دخل، من خلال فصول الكتاب المذكور، في سجال مع هاوسهوفر حول مسألة الحدود السياسية بين ألمانيا وفرنسا.

وقد أشاد أنسيل، صراحة، بالقيمة العلمية للإنتاج الجغرافي والجيوبوليتيكي الألماني؛ كما أشاد بالمزايا الأكاديمية لهاوسهوفر أيضاً. إلا أنه وجد نفسه يختلف مع هاوسهوفر حول النتائج العملية التي تستولدها توجّهاته الجيوبوليتيكية، ما جعل أنسيل يعتبر أن الجغرافيا الألمانية وإنتاجها في الجيوبوليتيكا يتميزان بعدوانية

مفضوحة تجاه فرنسا، على اعتبار أنَّهما يقدّمان التبريرات التي تلزم الرايخ الثالث للهجوم عليها، لانتزاع الإلزاس واللورين منها.

بناء على ذلك، يمكن القول إن المساجلات التي حاولت الجغرافيا الفرنسية أن تتجنبها حفاظاً على نقائها العلمي، لم يكن بالإمكان تفاديها. واقع الأمر، أن هذه المساجلات تشكّل بحد ذاتها مادة جيوبوليتيكية بامتياز. من هنا نجد أنه كان على الجغرافيا الفرنسية أن تطلق لنفسها العنان في الحقل السياسي، كحقل معرفي يتطلّب البحث فيه تعدُّداً في المقاربات، التاريخية، الاقتصادية، والسوسيولوجية، وبالتالي الجغرافيّة، لذلك يمكن القول إن الكوابح التي وضعتها الجغرافيا الفرنسية لنفسها، كان لها تأثير سلبيّ على انفتاحها نحو آفاق جديدة. تلك الكوابح لم تمنع، في مختلف الأحوال، جغرافياً مثل أنسيل من أن يذهب في إنتاجه إلى صياغة رؤية خاصة به في الجيوبوليتيكا، دون أن يرى في ذلك أي حرج من الوجهة العلمية أو الأكاديمية.

لكن، مهما يكن من أمر الجغرافيا الفرنسية في معالجتها للأبعاد السياسية للجغرافيا، أو للأبعاد الجغرافية للسياسة، فإن مساهماتها بقيت في هذا الإطار محدودة، قياساً على الجغرافيا الألمانية، وفي هذا يرى بعض الجغرافيين اليوم، وفي طليعتهم إيف لاكوست La.coste، أن الجغرافيا الفرنسية قد ارتكبت خطأ منهجياً منعها فيما بعد من أن تنتج جيوبوليتيكا رائدة. كما يرى لاكوست أيضاً أن الحذر الذي أبدته الجغرافيا الفرنسية حيال ما هو سياسي، في مواجهة ما كان يطرح عليها من إشكاليات، ساهم مع غيره من الأمور بوصولها إلى مآزق أبيستمولوجية، لم يجرِ العمل على الخروج منها سوى في الربع الأخير من القرن العشرين[1].

٣ ـ في بريطانيا

في الوقت الذي كانت فيه الجغرافيا السياسية الألمانية، ومن بعدها الجيوبوليتيكا

(١) لمزيد من التفصيل، انظر معين حداد: «الجغرافيا على المحك»، مصدر سابق.

الألمانية، تدفعان إلى السلطة، بتصوراتهما الاستراتيجية، كانت الأوساط الأكاديمية والعسكرية والديبلوماسية في بريطانيا تشهد نشاطاً موازياً لنشاط الجغرافيين الألمان. وتمثّل إنتاج هذا النشاط أفضل تمثيل في أعمال هيلفورد. ج. مكيندر H.J. Mackinder (١٨٦١-١٩٤٧)، الشخصية العلمية المتألّقة في صياغة الاستراتيجيات التي أخذت بها دولته، كما أخذتها بالحسبان دول أخرى، في تلك الحقبة التاريخية المشحونة بالأحداث الجسيمة والحروب الواسعة.

ارتبط اسم مكيندر بنظريته المعروفة باسم «قلب العالم» "Hearth land"، وهي نظرية كان لها تأثير كبير خلال النصف الأول من القرن العشرين، كما كان لها تأثير واضح على الجيوبوليتيكا الألمانية، التي تعاملت معها محاولةِ استخدامها لصالح ألمانيا.

ما هي نظرية مكيندر؟ وما مكانتها لدى الجيوبوليتيكا؟

درس مكيندر الطبيعة والاقتصاد والتاريخ والجغرافيا، ودرَّس في جامعة أوكسفورد. ثم عُيّن مديراً لمعهد العلوم الاقتصادية في لندن. في عام ١٩١٠، انتُخب عضواً في مجلس العموم، وبقي فيه حتى عام ١٩٢٢. جال في أوروبا، درس بلدانها من النواحي التاريخية والجغرافية والسياسية. كما كان موفداً رسمياً من قبل حكومته إلى روسيا بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٠.

اشتهر مكيندر بخططه الاستراتيجية التي تأثّرت بها تأثُّراً كبيراً توجّهات حكومة دولته. وكانت هذه الخطط مبنية على دراسات له في الجغرافيا التاريخية. وظلّ مكيندر، حتى أربعينيات القرن العشرين، يشارك في بناء الاستراتيجيات البريطانية التي كانت تضعها السلطات في لندن لمد نفوذها إلى العالم.

كان أول أعمال مكيندر، وأهمّها، تقريره حول «المحور الجغرافي للتاريخ»[١]، الذي نشره عام ١٩٠٤ في «المجلة الجغرافية الإنكليزية». ومنذ ذلك الوقت صار مكيندر يُعدُّ

(١) "The Geographical Pivot of History". Geog.Journal XXIII 1904.

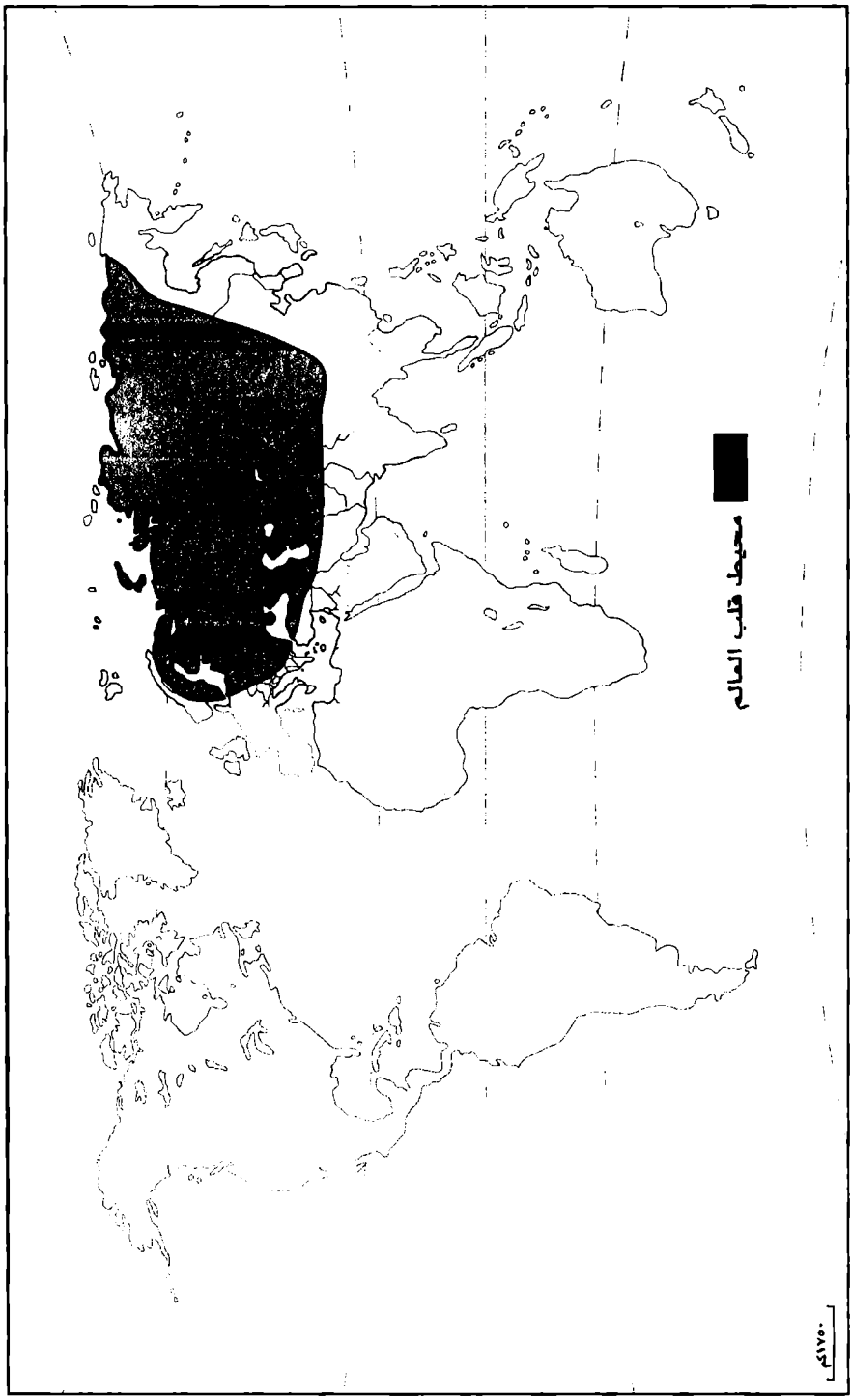
اختصاصياً في الجغرافيا، أكثر منه في أي ميدان آخر. واليوم يرد اسمه في المعاجم المختلفة على أنه جغرافي وجيوبوليتيكي، في الوقت نفسه. لكنه، في حقيقة الأمر، مؤرخ واستراتيجي، أكثر ممّا هو جغرافي أو جيوبوليتيكي. مع العلم أن أعماله تتقاطع مع الإنتاج الجغرافي السياسي الراتزلي، على مستوى صياغة الاستراتيجيات «الأرضانية»، أي تلك التي تستهدف كسب المزيد من الأراضي لصالح الامبراطورية البريطانية.

يعرض مكيندر، في «المحور الجغرافي للتاريخ»، نظريته المبنية على رؤية خاصة لتطور العالم من الوجهة السياسية، حيث يجد أن هذا التطور قد صنعته وتصنعه المواجهات العسكرية بين الدول في التاريخ. أما مسار تلك المواجهات فتتحكم فيه مواقع الدول الجغرافية، من القارات والمحيطات.

من الواضح أن مكيندر كان غارقاً في هموم المواجهات بين الدول الاستعمارية التي تحاول كل منها السيطرة على أكبر مساحة من الكرة الأرضية. وهو، بالتالي، سوف ينشغل بإنجاز الاستراتيجيات الخاصة بدولته الامبراطورية، من أجل تحقيق أهدافها الاستعمارية، على حساب الدول الامبراطورية، أو الاستعمارية الأخرى.

تتلخّص رؤيته في أن الصراع الدائر بين الدول العظمى، في الحقبة التاريخية التي عاشها، تحسمه لصالحها الدولة التي تتمكّن من الإمساك بالأماكن الاستراتيجية المركزية من الكرة الأرضية، بحيث يؤدي الإمساك بتلك الأماكن إلى السيطرة على الكل، أي على العالم (الرسم ١).

وفي معرض بحثه الجغرافي الذي يجريه على خريطة العالم، يتبيّن له أن القارات الثلاث المتلاصقة، أي آسيا، وأوروبا، وأفريقيا، تشكّل ثلاثة أرباع اليابسة تقريباً، ويعيش عليها معظم سكان الكرة الأرضية. والقارات الثلاث المذكورة تبدو، في تماسّها معاً، وكأنها جزيرة العالم، بالنظر إلى أن المحيطات تزنّرها من جميع الجهات. أما



الرسم (١) قلب العالم في نظرية مكيندر عام ١٩٠٤

القارة الأميركية، أي القارة الجديدة وفق هذه الرؤية، فإنها تصبح في موقع جغرافي هامشي من الوجهة الجغرافية ـ السكانية والاستراتيجية.

فضلاً عن ذلك يرى مكيندر أن تاريخ البشرية، وبالتحديد تاريخ الصراع البشري في السيطرة على المساحات الجغرافية، قد اتخذ من القارات الثلاث مسرحه الأساسي، وإن بقيت أفريقيا نسبياً على هامش هذه المواجهات، إلا في جزئها الشمالي. ما يعني أن مساحة اليابسة التي تجمع أوروبا إلى آسيا، هي المساحة المفصلية في عملية السيطرة على العالم.

بناء على ذلك، يستنتج مكيندر أن الجزء الشرقي من أوروبا، والجزء الغربي من آسيا، هما اللذان يشكّلان مركز الجزيرة العالمية، على اعتبار أن أعماق القارة الأفريقية بقيت بمنأى عن المواجهات الكبرى، وأن الجزء الشمالي من القارة الأفريقية ليس سوى امتداد للغرب الآسيوي، وبالتالي يكون الجزء الشرقي من أوروبا والجزء الغربي من آسيا مركز الجزيرة العالمية إذن، وبالتالي المركز الاستراتيجي للقارات الثلاث. ومن يقبض عليه، يسيطر على معظم سكان العالم. وأطلق مكيندر على هذه المنطقة الأوراسية، أي المنطقة التي تجمع أوروبا إلى آسيا، اسم «المحور الجغرافي للتاريخ».

عمل مكيندر على تطوير نظريته هذه حتى عام ١٩٤٣، أي قُبيل وفاته. وقد شدّت انتباه العاملين في الاستراتيجيات على مختلف جنسياتهم، وتبنّاها العديد من الدارسين، ومنهم جيمس فيرغريف J. Fairegreave. الذي أطلق على «مركز جزيرة العالم» اسم «قلب الأرض» Hearthland، وكان ذلك عام ١٩١٥. ومنذ ذلك التاريخ، التصقت تسمية «قلب الأرض» بنظرية مكيندر (الرسم ٢).

ولما كان مكيندر مشغولاً بما ينبغي أن تكون عليه استراتيجيات لندن في صراعها مع عواصم الدول الكبرى، فقد وجد أن «قلب الأرض» في متناول ألمانيا وروسيا، ما يجعل من هذه أو تلك أو الاثنتين معاً، على تنافس رئيسي ومصيري مع بريطانيا.

الرسم (٢) قلب العالم في نظرية مكيندر عام ١٩٤٣

ولما كانت بريطانيا، كدولة ذات طموحات امبراطورية واستعمارية، في موقع جزيري، أي موقع هامشي من القارة الأوروبية، وبالتالي بعيدة عن «قلب الأرض» فمن المتوجِّب عليها، ليس منع روسيا أو ألمانيا من السيطرة على هذا القلب فحسب، بل يتوجّب عليها أيضاً منع أي تقارب بينهما، لأن ذلك التقارب قد يفضي إلى تفاهم استراتيجي حول «قلب الأرض»، يكون له تأثير مدمّر على تطلعات بريطانيا وأهدافها في السيطرة على العالم.

كان لنظرية مكيندر، فيما خص «المحور الجغرافي للتاريخ» وتعيين «قلب الأرض» كهدف استراتيجي عالمي، أثر كبير على الأوساط العاملة في هذا الشأن، امتد طوال النصف الأول من القرن العشرين. وقد أخذت الجيوبوليتيكا الألمانية نفسها بأفكار مكيندر، وحاولت توظيفها من أجل صالح ألمانيا. وبناء على ذلك أوصى هاوسهوفر ورفاقه بالتحالف الجرماني ـ السوفياتي في نهاية الثلاثينيات، بهدف الوصول إلى وضع اليد على «قلب الأرض» الواقع بين أوروبا وآسيا، ما يشير إلى المكانة التي كانت تتمتع بها نظرية مكيندر الاستراتيجية في الصراع على العالم.

والجدير بالذكر أن الحلف الجرماني ـ السوفياتي قد تم، على الرغم من التضاد الإيديولوجي الحاد بين النازية والشيوعية، ما يعني أن التخطيط من أجل تحقيق المصالح الاستراتيجية، الذي تسعى إليه الدوائر العليا في الدول، قلّما يأخذ بالحسبان النقاء العقائدي عندما تقضي الظروف بذلك[1].

(١) وعلى الرغم من أن الحلف الذي عقد بين برلين وموسكو لم يُعمِّر طويلاً، فإن من تداعياته المحتومة واللافتة، كان الإرباك الذي شهدته الأحزاب الشيوعية في الدول الأوروبية، وغير الأوروبية والتي كانت على علاقة عضوية مع الحزب الشيوعي الحاكم في الاتحاد السوفياتي. كانت الدعاوة الشيوعية تقصف النازية بأقبح النعوت، (والنازية بدورها لم تكن توفر الشيوعية). وبات على تلك الأحزاب الشيوعية تبرير هذا التحالف بناء على مقتضيات التضامن الأممي الذي تقوم عليه الشيوعية الدولية.

بعد انهيار التحالف، وهجوم ألمانيا على الاتحاد السوفياتي، خرج الشيوعيون بتبرير من نوع آخر، يعلن أن المواجهة بين الشيوعية والنازية كانت أمراً لا مفر منه، وأن ستالين في ذلك الوقت كان يبغي من التحالف مع هتلر تأجيل المواجهة إلى أبعد وقت ممكن من أجل الاستعداد اللازم لها. بمعنى آخر، أن الحلف لم يكن سوى مناورة توسلها ستالين للحيطة من المطامع الألمانية والاستعداد لمواجهتها.

ما يهمُّنا هنا هو وقع نظرية مكيندر وأثرها على صياغة الاستراتيجية الألمانية. قيل الكثير عن الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي. والهجوم بحد ذاته أطلق داخل الأوساط النازية العليا، تيّاراً من الخلافات التي استمرت حتى نهاية الحرب. (وقد أشرنا في الفصل السابق إلى معارضة هاوسهوفر للمبادرة العدائية تجاه الاتحاد السوفياتي). وما قيل بعد ذلك، عن أسباب الحملة الألمانية على الاتحاد السوفياتي بأقلام مؤرخين تلك الحقبة، لا يزال عرضة للأخذ والرد؛ وهي أسباب تبقى عصية على الشرح أو التفسير الذي يحظى بالإجماع. فمن قائل إن الهدف الألماني كان الوصول إلى منابع النفط في بحر قزوين والقوقاز، إلى قائل بأن ألمانيا كانت تريد سهول أوكرانيا، بصفتها أهراءات شاسعة للمواد الغذائية، إلى غير ذلك من الأسباب التي لا يزال يستفيض في شرحها المعلّقون بعد انقضاء عقود عديدة على الحرب العالمية الثانية العالمية، أو على الحملة الألمانية على الاتحاد السوفياتي، التي شكّل مجرى المعارك فيها بعد شهور من مباشرتها إيذاناً بنهاية الرايخ الثالث، مع ما كان يتمتع به من قوة بدت لفترة من الزمن أنها قوة غير قابلة للانكسار.

في مختلف الأحوال، ومهما تكن أسباب الحملة الألمانية على الاتحاد السوفياتي، فإن ألمانيا كادت تصل إلى التفرد بالسيطرة على «قلب الأرض»، كما نظّر له مكيندر باعتبار ذلك القلب يمثّل مفتاح السيطرة على القارات التي تشكّل «جزيرة العالم»، وفيها معظم سكّان الأرض.

كان مكيندر قد بنى على نظريته في محور التاريخ صيغاً استراتيجية متعدّدة، حول قوى البر وقوى البحر، ودور بريطانيا كقوة بحرية يفرض عليها موقعها الجزيري التصادم الشامل مع القوى البرية، إذا ما أرادت تحقيق طموحاتها الامبراطورية.

وشارك مكيندر، بعد الحرب العالمية الأولى، بالإعداد لمؤتمر فرساي الذي تلى هزيمة الرايخ الثاني. وتمكّن من تمرير أفكاره، حيث تبنّى الحلفاء آنذاك بنوداً في المعاهدة المذكورة، جرى بموجبها اقتطاع أراض من ألمانيا لمنعها من التطلّع نحو

الشرق، أي نحو «قلب الأرض». لكن ألمانيا النازية ما لبثت أن أطاحت بمعاهدة فرساي، وكان ما كان في الحرب العالمية الثانية.

٣ ـ في الولايات المتحدة

من الذين عملوا في الجغرافيا الاستراتيجية خلال الحقبة التي نشأت فيها الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، اخترنا اثنين من الولايات المتحدة: الأول عسكري وهو ألفرد ماهان A. Mahan (١٨٤٠ ـ ١٩١٤) والثاني أكاديمي، وهو نيكولاس سبيكمان N. Speakman (١٨٩٣ ـ ١٩٤٣).

كان ماهان ضابطاً في البحرية الأميركية، قضى حياته عسكرياً محترفاً، مارس التدريس في المعاهد العسكرية الأميركية، ونشر كتابه الأول عام ١٨٩٠ «القوى البحرية في التاريخ»، والذي بات منذ صدوره نصاً كلاسيكياً في الاستراتيجيات العسكرية؛ ألحقه، بعد فترة انقطاع عن النشر، بأعمال أخرى حملت العناوين التالية: «تأثير القوة البحرية على الثورة الفرنسية» و«اهتمام أميركا بالقوة البحرية في الحاضر والمستقبل» ثم «مشكلة آسيا وتأثيرها على السياسة الدولية»، وأخيراً «القوة البحرية وعلاقتها بالحرب».

انشغل ماهان بالقدرة البحرية الأميركية، وضرورة تعزيزها إذا ما شاءت الولايات المتحدة أن تؤدّي دوراً رئيسياً بين القوى العظمى. ذلك أن الولايات المتحدة، بحكم موقعها الجغرافي المطل على المحيط الأطلسي من جهة، والمحيط الهادئ من جهة أخرى، مدعوّة دون سواها من الدول إلى وضع يدها على البحار والمحيطات تمهيداً للهيمنة على القارات الأخرى.

يرى ماهان أن القوة البحرية العسكرية ينبغي أن تواكبها تجارة بحرية عالمية ناشطة، تقودها الولايات المتحدة؛ لكن بشرط أساسي هو أن تسعى الولايات المتحدة إلى التكامل الاقتصادي مع سائر بلدان القارة الأميركية بجزءيها الشمالي والجنوبي.

كان ماهان يرى منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، أن المصير الذي ينبغي إعداده للولايات المتحدة هو تزعّم العالم، أي سيطرة «الحضارة البحرية» على «الحضارة القارية» المتمثلة بالدول البرية في كل من أوروبا وآسيا. كان ماهان بذلك متأثراً بأفكار شميدت التي تعرَّضنا لها من قبل. إلا أنه كان يعتبر أن الحضارة «البحرية» هي الأفضل، وهي الأسمى، لأنها أكثر فاعلية، وبالتالي هي المهيأة للسيادة العالمية.

وقد أوصى ماهان في كتابه «اهتمام أميركا بالقوة البحرية» بأن على الولايات المتحدة، لكي تصبح دولة رائدة على الصعيد العالمي، أن تنجز الأمور التالية:

- التعاون بفاعلية مع الدولة البريطانية البحرية.

- قطع الطرق على الطموحات البحرية الألمانية، وعرقلة مشاريعها في الهيمنة على مساحات واسعة.

- مراقبة التوسّع الياباني في المحيط الهادئ والتصدي له، باعتبار المحيط الهادئ مجالاً حيوياً للولايات المتحدة.

- مقاومة نهوض الشعوب الآسيوية، بالتعاون مع الحليف البريطاني .

توصّل ماهان إلى النتائج نفسها التي توصل إليها مكيندر في اعتبار أن الخطر على الدولة البحرية يتمثل في الكتلة القارية الأوراسية (أوروبا وآسيا)؛ وهو يحدّد الدول المنافسة للولايات المتحدة على الصعيد العالمي؛ وعلى رأسها دولتا روسيا والصين، (وذلك قبل قيام النظام الشيوعي بعقدين من الزمن في روسيا، وقبل قيام النظام عينه بحوالي نصف قرن في الصين) بالدرجة الأولى. ثم ألمانيا بالدرجة الثانية.

لاقت أفكار ماهان رواجاً في الأوساط الحاكمة في الولايات المتحدة. وكان لها تأثير كبير على صياغة الاستراتيجيات المتتالية للدولة الأميركية في صراعها على

العالم مع القوى المناوئة لها. وبالمقابل تحسبت لأفكاره دولتا ألمانيا وروسيا: ألمانيا خلال الاستعدادات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، وروسيا بعد قيام الاتحاد السوفياتي أي بعد موت ماهان بعقود.

على خطى ماهان، سار الأميركي نيكولاس سبيكمان (١٨٩٣ ـ ١٩٤٣) الهولندي المولد؛ فركّز بدوره على القوة البحرية للولايات المتحدة لكي تتمكن، وبأسرع الطرق، من تحقيق السيطرة العالمية.

لكن سبيكمان، بخلاف ماهان العسكري، كان أكاديمياً. وقد لمع كأستاذ للعلاقات الدولية، ثم شغل منصب مدير معهد العلاقات الدولية في جامعة ييل الشهيرة.

اعتبر سبيكمان أن الإنتاج الجغرافي الأوروبي، لا سيما في ألمانيا وفرنسا، والذي يركّز على علاقة الشعب بالأرض، وينظّر لموضوع المواطنة والأمة والقومية ودولة الأمة، أو الدولة القومية، إنتاجاً لا جدوى منه. إذ رآه مبنيّاً على تصورات لا تمتّ إلى الواقع العملي بصلة. ففي كتابه «جغرافية العالم» يوجّه نقداً عنيفاً إلى مدرسة هاوسهوفر في الجغرافيا والجيوبوليتيكا، لا سيما في مسألة الحدود العادلة، أو الحدود الظالمة لهذا الشعب أو ذاك. كما يذهب سبيكمان ليؤكّد أن القيم الوطنية أو القومية المبنية على العلاقة بين المجتمع وأراضيه كما يراها هاوسهوفر، تقوم على أسس غيبيَّة، ولا تعدو كونها ترهّات ميتافيزيقية لا نفع منها في حلبة الصراع بين الدول.

فبرأي سبيكمان، الدولة هي الأساس. أما القومية والوطنية وما يستتبع ذلك من إرادة شعبية، وديموقراطية وحرية... فهي جميعها من صنع الدولة، بما تملك من قوة واقتدار. من هنا اعتبر سبيكمان أن النظرة إلى واقع الأمم وحدود دولها، المبنية على حق الشعوب أو الأمم في الأراضي التي ينتمون إليها، إنما تمثّل رؤية مثالية وغير عملية، فالحقوق «الأرضانية»، أي حق هذا الشعب أو ذاك في أرض يعتبرها ملكاً له (territoire)، ما هي إلا مسألة وهمية. وهي في مختلف الأحوال، قضية متهافتة أمام

سعي الدول المقتدرة للسيطرة على أوسع المساحات الجغرافية وفرض إرادتها، وثقافتها، وقيمها على سكان تلك المساحات.

إلا أن سبيكمان وجد في أعمال مكيندر، ونظريته التاريخية في «قلب الأرض»، موضوعاً مهمّاً للغاية. لكنه اعتبر أن مكيندر قد بالغ في تقديم الأهمية الاستراتيجية للمركز الأوراسي. فالمعادلة التي قال بها مكيندر، وفحواها: «أن من يسيطر على أوروبا الشرقية وآسيا الغربية، يسيطر على «قلب الأرض»؛ ومن يسيطر على «قلب الأرض»، يسيطر على «الجزيرة العالمية»؛ ومن يسيطر على «الجزيرة العالمية» يسيطر على العالم»، ينبغي أن تحظى بالتصويب الملائم. والتصويب، الذي صاغه سبيكمان، تمثَّل في قول مفاده أن من يسيطر على شواطئ القارات المتلاصقة، أي شواطئ آسيا وأفريقيا وأوروبا، هو الذي يسيطر على الجزيرة العالمية التي تتشكَّل منها تلك القارات. وبنى رؤيته هذه على نظرية في التاريخ العسكري قوامها أن من كان يسيطر على البحر المتوسط، بموقعه كصلة وصل بين القارات المذكورة، هو الذي كان يتمكَّن من إحكام قبضته على المساحات القارّية بدءًا من هوامشها المطلّة على البحر المذكور. كان الصراع على البحر المتوسط في التاريخ صراعاً مفصلياً ومصيرياً بين القوى التاريخية العُظمى، ولذلك استبدل سبيكمان بفكرة مكيندر حول «قلب الأرض» Hearthland فكرة «حوافي الأرض» Rimland، بقوله: من يسيطر على حوافي القارات، يسيطر على القارات.

ومن سيطر في التاريخ على البحر المتوسط قُيض له أن يُحكم قبضته على الأراضي الداخلية.لكن ذلك كان في زمن لم تكن فيه الولايات المتحدة قد رأت النور. كان تاريخ البشرية يقتصر على ما يجري في القارات المحيطة بالبحر المتوسط.

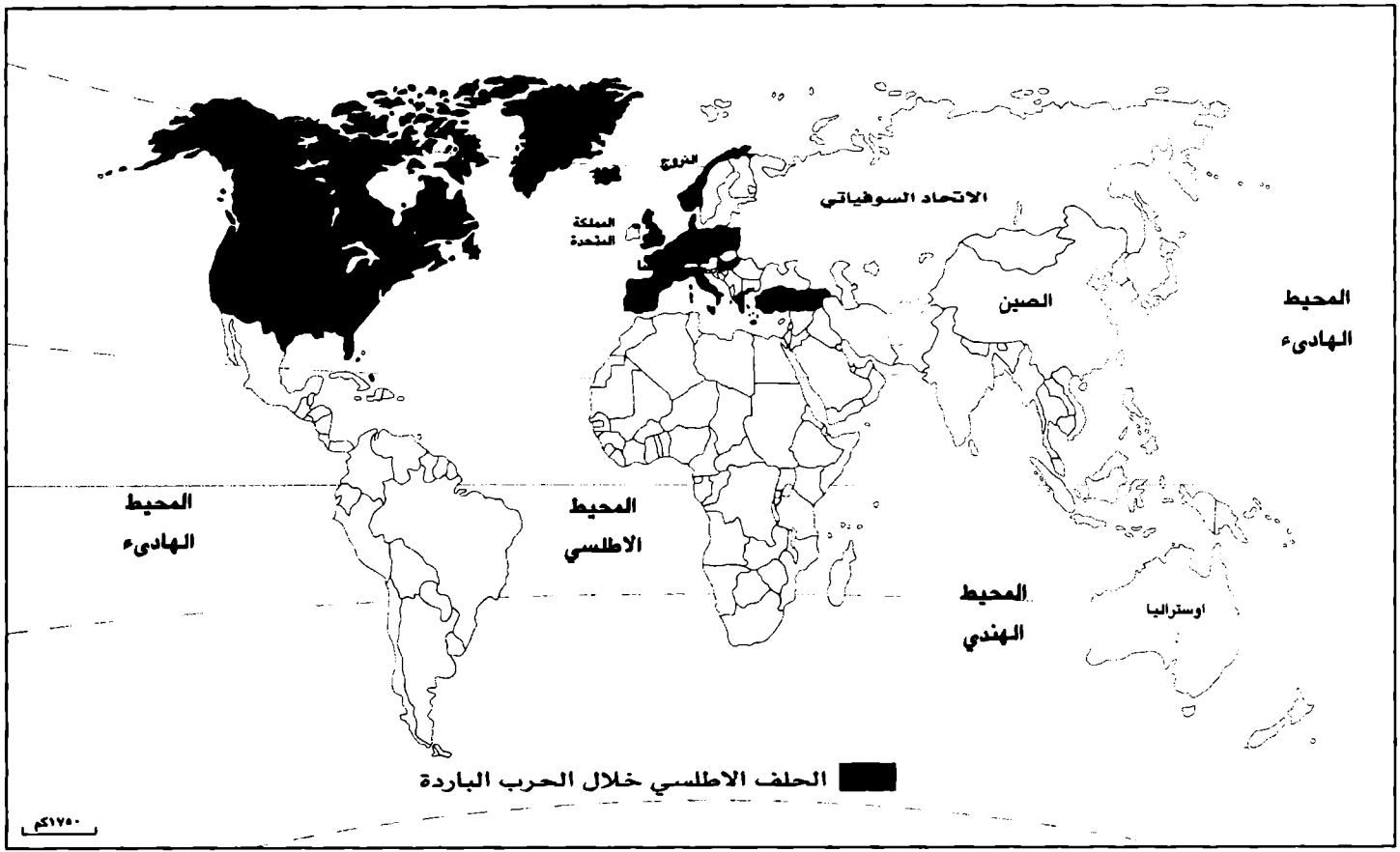
مع ظهور الولايات المتحدة كقوة كبرى، لا سيما في نهاية القرن التاسع عشر، أجرى سبيكمان نوعاً من الإسقاط التاريخي للبحر المتوسط على المحيط الأطلسي؛ وطرح مفهوماً جديداً هو «المحيط المتوسط» Midland Ocean، بمعنى أن دور المحيط

الأطلسي في العالم صار، بعد أن دخلت القارة الأميركية في سياق التاريخ البشري الذي شهدته القارات القديمة، يماثل، من حيث موقعه الاستراتيجي، ما كان عليه البحر المتوسط في التاريخ القديم، لأوروبا وغرب آسيا وأفريقيا الشمالية. يعني ذلك أن على الولايات المتحدة أن تسيطر على الأطلسي كمقدّمة للسيطرة على العالم. من هنا ينحو سبيكمان المنحى الذي عمل عليه ماهان، والذي يقضي بأن تمتلك الولايات المتحدة القوة البحرية الأولى بين الدول (الرسم ٣).

لكن سبيكمان أوصى أيضاً بالتحالف مع دول أوروبا الغربية المشاطئة للمحيط الأطلسي، بالنظر إلى أن الحضارة الأميركية الجديدة هي امتداد للحضارة الأوروبية الغربية. وعلى رأس هذه الدول التي ينبغي للولايات المتحدة إقامة أوثق العلاقات معها، تأتي بريطانيا.

ولم يتوقّف سبيكمان عند مسألة المصالح الاستراتيجية أو الاقتصادية، بل تناول مسألة الحضارة وكيفية وضرورة نشرها. فهو، في قراءته للتاريخ، وجد أن منطقة البحر المتوسط القديمة تشكّل فيها نموذج ثقافي راقٍ تبلور على حوافي هذا البحر. ومن ثم اضطلعت شعوب الحوافي بمهمة ترقية «متوحّشي البر» وتحضيرهم في أعماق اليابسة وعلى مساحات بعيدة. ومهمة الترقية والتحضير لم تكن ممكنة لولا ما يقدمه البحر من انفتاح وتواصل لغياب العوائق في مسالكه الحرة والمتحركة، على عكس اليابسة التي تُعدّ طبيعتها أو جغرافيتها الطبيعية، أقل قابلية من البحر للتواصل والتبادل المادي والروحي والتفاعل الثقافي، وما ينتجه كل ذلك من ثراء حضاري. أي إن البحر، بما هو عليه من انفتاح، أقدر على نشر الحضارة من اليابسة، وما يعتريها من شروط وعوامل تؤدّي إلى انعزال الأمكنة فيها بعضها عن بعض.

وبناء على ما يستخلصه سبيكمان من تاريخ «المتوسطيين» ودورهم في ترقية «المتوحّشين»، يرى أن مهمة «نشر الحضارة» باتت في العصور الحديثة ملقاة على عاتق «الأطلسيين». والأطلسيون هنا، هم أميركيو الولايات المتحدة، والأوروبيون



الرسم (٣) الحلف الأطلسي قبل تفكك الاتحاد السوفياتي

الغربيون، أي جانبا المحيط الأطلسي الأميركي من جهة، والأوروبي الغربي من جهة أخرى، وهما في القرن العشرين الأكثر تطوراً في العالم، تقنياً، وعلمياً، وحضارياً.

في هذا السياق، يغدو المحيط الأطلسي بصفته «المحيط المتوسط» عاملاً موحداً، لا عاملاً فاصلاً بين القارات كما يبدو في الظاهر. والعامل المُوحّد هذا يجمع على المستوى الحضاري «العائلة الأطلسية» ذات الخصائص الثقافية المشتركة، المبنية على مبادئ الحرية والديموقراطية وحقوق الفرد الإنساني...

يتحوّل إذن المحيط الأطلسي، في تصور سبيكمان إلى نوع من «بحر داخلي» شأنه شأن البحر المتوسط في التاريخ القديم (mare internum). وما يجمعه هذا «البحر الأطلسي» بين القارتين يشكّل «قارّة» افتراضية هي قارة «الأطلنطيد» في إشارة إلى الرؤية الأسطورية التي شغلت الأقدمين وتحدث عنها أفلاطون، وهي رؤية تتعلّق بقارة غارت في المياه تُدعى الأطلنطيد، غمرها المحيط الذي يحمل اسمها، أي المحيط الأطلسي.

هذه القارة الافتراضية، التي تتألّف إذن من أميركا الشمالية وأوروبا الغربية، تقع عليها مهمة قيادة الإنسانية، والعمل على نشر الحضارة فيها، ورأس «العائلة الأطلسية» ومركزها العصبي وقوتها هي في منظور سبيكمان الولايات المتحدة. والمُجَمَّع الاقتصادي ـ السياسي ـ العسكري الذي تملكه، يجعل أوروبا الغربية في وضع ملحق بالولايات المتحدة؛ بحيث تصبح مصالح هذه الولايات المتحدة من الضرورات الاستراتيجية لأوروبا الغربية نفسها. بناء على ذلك ينبغي أن تتقلّص الاستقلالية السياسية للدول الأوروبية على نحو تدريجي إزاء رأس «العائلة الأطلسية»، لما فيه مصلحة الجميع، واستطراداً مصلحة الإنسانية برمّتها (الرسم ٤).

كان سبيكمان الذي استفاد من أعمال مكيندر واستكمل خطة ماهان، سبّاقاً في التنظير لحلف شمال الأطلسي، الذي أنيط به ذلك الدور المشهود بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا الحلف شكّل العمود الفقري لما عُرف بعد ذلك بالمعسكر الغربي، أو

الرسم (٤) مفهوم المعسكر الغربي والأوراسيا

«الغرب» فقط، والذي يعني عملياً على الخريطة الجغرافية العالمية أميركا الشمالية وأوروبا الغربية.

و«الغرب»، في منظور سبيكمان، يمثّل «القوة البحرية» في مواجهة الشرق المعادي له، أي معسكر الاتحاد السوفياتي صاحب «القوة البرية»؛ والصراع بينهما يستعيد الصراع بين البر والبحر وهو صراع سبقت الإشارة إليه.

فمن أجل انتصار المعسكر الذي ينتمي إليه سبيكمان ينبغي للقوة البحرية أن تستبق الأمور، وتُحكم سيطرتها على حوافي القارات، لا سيما القارّة التي تقوم عليها القوة البرية، المعادية «للغرب»، أي أوراسيا.

جديد سبيكمان في هذا الإطار، يكمن في تجاوزه للمقولات التي تجد في استنطاقها لتاريخ الصراع في العالم أن ثنائية البر والبحر، هي ثنائية ثابتة، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وكيفما كان الوضع الذي ستؤول إليه الأمور؛ على اعتبار أن انتصار البر على البحر أو البحر على البر سينتهي إلى استعادة هذا أو ذاك لقواه المعهودة؛ وبالتالي استئناف الصراع بين القوتين. بينما اعتبر سبيكمان أن سيطرة قوى البحر على حوافي كل القارات في العالم اليوم سوف يؤمن لها نصراً تاريخياً على قوى البر لا رجعة عنه، نصراً يشبه إلى هذا الحدّ أو ذاك ما حققته القوة النيوليتية، والثورة الصناعية في مسار الإنسانية.

في الوقت الراهن، يكشف انتصار الولايات المتحدة، في الحرب الباردة، عن أهمّية تأثير نظرية سبيكمان على استراتيجية الولايات المتحدة، لا سيما وأن توزيع القواعد العسكرية الأميركية خلال الحرب الباردة على حوافي القارات كان، ولا يزال يتّبع بدقة الخطّة التي رسمها سبيكمان، وهي إيلاء الأهمية الاستراتيجية «للمحيط المتوسط»، أي للأطلسي، ومحاصرة القارة الأوراسية، من ثمّ، بسلسلة من القواعد العسكرية.

أما مسألة انبعاث القوة البرية بالنسبة للذين يؤيدون سبيكمان من المبكر الأخذ

بها، أو إلغاؤها بالكامل؛ وذلك بانتظار ما ستؤول إليه أوضاع الاتحاد الروسي، أو الاتحاد الأوروبي الموسّع، أو الصين، أو دول أخرى؛ وإمكانية خروج العالم المعولم من الهيمنة الأميركية التي صنعتها قدرة القوى البحرية وعصبها العسكري المتمثل «بالمارينز»[1].

ـ ٤ ـ في روسيا

من الروس الذين قاربوا منهج الجيوبوليتيكا الذي وضعه هاوسهوفر، ولكن من أجل روسيا، كان بيوتر نيكولاڤيتش ساڤيتسكي (١٨٩٥ ـ ١٩٦٨). وعندما نقول من أجل روسيا نعني القومية الروسية أو الوطنية الروسية، التي ينبغي أن تتأسّس عليها وفق تصوُّر ساڤيتسكي، دولة روسية ذات شأن مميَّز على المسرح العالمي.

كان ستاڤيتسكي، مُختصّاً في الاقتصاد.وكان قريباً من الحزب الدستوري الديموقراطي، حزب البورجوازية الليبرالية في روسيا، (١٩٠٥ ـ ١٩١٧)، وهو حزب يدعو إلى الملكية الدستورية البرلمانية. وقد أوقف الحزب نشاطه بعد الثورة البولشفية التي قادها لينين، الأمر الذي أدى فيما أدى إليه إلى تشتُّت العناصر الفاعلة أو القريبة من الحزب المذكور.

هاجر ستاڤيتسكي، بعد ثورة أكتوبر، إلى بلغاريا، ثم إلى تشيكوسلوفاكيا، حيث ترأس بدءاً من عام ١٩٢١ حركة سياسية ذات منحى قومي، ومناوئ للشيوعية السوفياتية، عُرفت باسم «حركة الأوراسيين»، في إشارة إلى روسيا وامتداداتها الأسيوية. وهذا ينمّ عن أن شرق روسيا في آسيا، أي سيبيريا، تمثّل، أو ينبغي أن تمثّل، المجال الحيوي للدولة الروسية القومية.

---

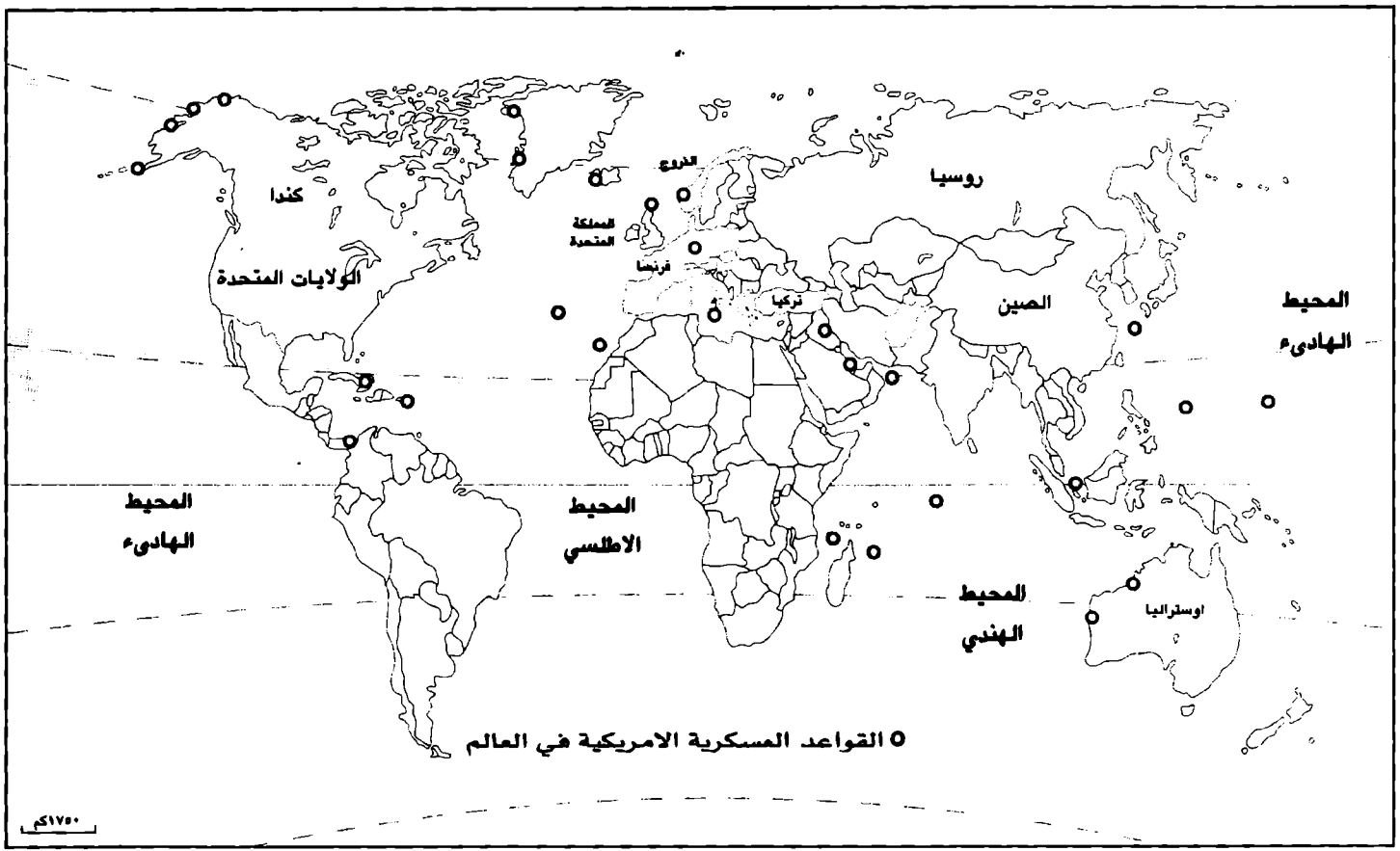
(١) في الواقع الراهن يتبيَّن أن «المحافظين الجدد» المحيطين برئيس الولايات المتحدة بوش الابن اعتمدوا في استراتيجياتهم القائمة على تكثيف التدخل العسكري الأميركي في مختلف أنحاء العالم، على نظرية سبيكمان؛ وهدفهم، كما ما يدّعون، نشر الحضارة الأميركية وقيمها في الحرية والديموقراطية.

كانت الحركة الأوراسية، بشكل عام، متأثّرة إلى حد بعيد بالنازية الألمانية، لكن ذلك لم يمنع بعض عناصرها من أن تشكل جناحاً مؤيداً للسوفيات، حيث رأى هذا الجناح في صعود دور موسكو العالمي، بعد الثورة البولشفية، تنامياً للروح القومية الروسية وتجلياتها، وإعلاء شأن روسيا في العالم. لم يكن ستافيتسكي مؤيداً لهذا الجناح ولعناصره؛ وظلّ على خصومة معهم ومع الدولة السوفياتية لمدة طويلة. وهكذا، عندما دخلت الجيوش السوفياتية براغ عام ١٩٤٥، ألقت القبض عليه وقضى في الاعتقال عشر سنوات؛ أُفرج عنه بعد ذلك وعاد إلى براغ سنة ١٩٥٦، وبقي فيها حتى مماته بعد اثنتي عشرة سنة (الرسم ٥).

تتمحور أفكار ستاڤيتسكي حول تصور جغرافي وسياسي يجعل روسيا تمثّل تكويناً حضارياً مميزاً، تحدّده خاصية «التوسط». يقول الكسندر دوغين، الذي شغل منصب «رئيس خبراء الجيوبوليتيكا في المجلس الاستشاري لشؤون الأمن القومي الروسي» بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٣ (وهو مجلس تابع لرئاسة مجلس النواب الروسي)، يقول ما معناه أن ستاڤيتسكي، في تركيزه على مفهوم التوسُّط، عنى توسُّط روسيا في القارتين الأوروبية والآسيوية. لكن هذا التوسُّط لا يعني توسُّطاً جغرافياً فحسب، بل يعني «فكرة انعكست في المجال الروسي والثقافة الروسية، إنها... حضارة خاصة. من القطب الروسي يفتلذ ساڤيتسكي نظرية تتماهى بكيفية صارمة مع لوحة مكيندر الجيوبوليتيكية..»[١].

كتب ستاڤيتسكي في إحدى مقالاته التي تحمل عنوان «الأسس الجغرافية والجيوبوليتيكية لأوراسيا»، ما معناه أن لروسيا أسباباً عديدة لتشكّل دولة متوسطة. وإذا كان توسُّط ألمانيا يتحدَّد بالنسبة إلى القارة الأوروبية، فإن روسيا تحتل الموقع المركزي للقارة الأوراسية كلها (أي القارة المؤلفة من أوروبا وآسيا كلتيهما). هذا

(١) إلكسندر دوغين، «أسس الجيوبوليتيكا»، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة ـ بيروت ٢٠٠٤، ص ١٢٨.



الرسم (٥) انتشار القواعد العسكرية الأميركية في العالم

الموقع المركزي هو في أساس تفرُّد روسيا التاريخي والحضاري؛ فهي ليست جزءاً من أوروبا، وليست امتداداً لآسيا. إنها عالم خاص مستقل بذاته. إنّها، إلى جانب كونها واقعاً جغرافيّاً، فهي واقع روحي تاريخي أيضاً، وبالتالي واقع جيوبوليتيكي، يحمل كما كتب ستاڤيتسكي، اسم أوراسيا. وما يريده ستاڤيتسكي من استخدامه أوراسيا، ما هو إلا توضيح لدلالة اسم روسيا بحد ذاته؛ ذلك أنَّ «رو» في روسيا، هي من أوروبا، و«سيا» في روسيا، هو من آسيا، وبالتالي تجمع روسيا، جزءًا من جغرافية قارة أوروبا، وجزءًا آخر من جغرافية قارة آسيا.

أما القومية الروسية التي على أساسها ينبغي أن تقيم الدولة الروسية دولتها، فهي تتشكَّل، في رأي ستاڤيتسكي، من الثقافات الآرية والسلافية، فضلاً عن البداوة التركية الطورانية، وتقاليد المسيحية الأرثوذكسية. وهذا بمجموعه يشكِّل تكويناً وسطياً، يتطابق مع التوسط الجغرافي لروسيا؛ ويمثِّل تركيباً تاريخياً له أبعاد عالمية يجمع بين عناصر ثقافية متعددة.

إنّ إشارة ساڤيتسكي إلى العنصر التركي، أي الطوراني، ذي المنشأ الآسيوي المغولي، قد أدّت إلى استعداء القائلين بالقومية الروسية السلافية. غير أن ستاڤيتسكي في تصوره للكيان الأوراسي، كان لا بد له من إدراج العنصر المغولي، كعنصر آسيوي تفاعل عبر التاريخ مع العناصر السلافية الأوروبية، ومن ورائها العناصر الآرية.

والمغول هم بدو السهوب والأراضي المرتفعة الباردة، قدموا من أواسط آسيا، وأغاروا عدة مرات في التاريخ على أوروبا. لكن ستاڤيتسكي، في إدراجه للمغول (التتار)، أراد التركيز على ازدواجية القيم البدوية الآسيوية من جهة، والقيم الحضارية المدينية أو الحضرية الأوروبية من جهة أخرى. ويضيف ستاڤيتسكي أن روسيا (أوراسيا) ذات تركيب جغرافي ثقافي مزودج قائم على التلاقي بين ثقافة حياة «السهوب» من جهة، وثقافة حياة «الغابات» من جهة أخرى. بناء على ذلك ينتهي ستاڤيتسكي إلى أن روسيا، في بعدها الآسيوي، تمثِّل شخصية جغرافية لها روح

متميزة من الروح الأوروبية، ومتميزة أيضاً من الروح الآسيوية. فهي شخصية متكاملة تشكِّل أراضيها مركز تفاعل الأضداد في كلٍّ واحد ومتوحِّد، يجعل من هذا المركز بؤرة للتطور الروحي الإنساني. من هنا ينبغي للدولة الروسية (الأوراسية) أن تمثِّل مبدأ روحياً، يُعلي شأن شخصيتها الجغرافية ـ التاريخية، بناءً على التفاعل الثقافي عبر التاريخ. كما يرمي من ذلك، إلى «تأكيد أن روسيا قد اكتسبت من علاقاتها بالمغول خصوصية جيوبوليتيكية جعلتها تحافظ على استقلالها الروحي عن العالم الروماني ـ الجرماني العدواني»[1].

هذه العلاقة بالعالم التركي تُميّز روسيا (أوراسيا)، من أوروبا؛ وتحدِّد لروسيا، مصيراً مغايراً عن مصير أوروبا. ذلك أن الإحساس الأوروبي الغربي بالبحر، يقابله الإحساس المغولي بالبر. وروسيا (أوراسيا) تجمع بين هذا وذاك، كما تجمع بين عفوية البداوة، (المغولية) وبساطتها، وقيم الترحال المواكبة لها من جهة، والقيم الأوروبية المدينية الحضارية المميزة من جهة أخرى. بناء على ذلك ينبغي أن يجري العمل على تحديد الخيارات والخطط الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، التي يتأمَّن معها ترسيخ الشخصية الفذة لدولة روسيا، ببعديها الأوروبي والآسيوي، وبمهماتها الريادية في سياق التطور الإنساني (الرسم ٦).

لقد بدى ستافيتسكي في مشروعه هذا قريباً من النظرية النازية، لكن بطبعتها الروسية. فابتعد عن الماركسية وما توليه من أهمية للشأن المادي الاقتصادي في الصيرورة التاريخية؛ كما ابتعد أيضاً عن البراغماتية التي ميَّزت أعمال ماهان، ومكيندر، وسبيكمان.

على أن فكرة «أوراسيا»، في هذا السياق، وصلت بالمفاهيم الأيديولوجية، التي انعكست في ما تم اعتباره مواجهة تاريخية بين البر والبحر، إلى مستوى رفيع من الوضوح. «فأوراسيا»، هي القوة القارية بامتياز، القوة المعبّرة عن تجلّيات المثل

(١) دوغين، المصدر السابق، ص ١٢٩ .

الرسم (٦) امبراطورية موسكو

الروحية العليا في نظر ستاڤيتسكي، مقابل البراغماتية الاقتصادية، ولا سيما التجارية منها، للقوة البحرية، ذات القيم «الديمقراطية الليبرالية».

في مختلف الأحوال، يمكن اعتبار ستاڤيتسكي ورفاقه «الأوراسيين» من مُنظِّري الامبراطورية الروسية القيصرية، الامبراطورية المترامية على أجزاء واسعة من أوروبا وآسيا، في مواجهتها للقوى الأوروبية الأخرى.

أما ما تجدر الإشارة إليه، فهو أن الاتحاد السوفياتي، أعاد الاعتبار لستاڤيتسكي في منتصف الخمسينيات، بعد أن أطلق سراحه. ويبدو أن نظرية ستاڤيتسكي قد لقيت أصداء إيجابية في بعض مراكز القرار في الاتحاد السوفياتي. ذلك أن تلك الحقبة، شهدت تحوُّل الصين أيضاً إلى الشيوعية؛ وإقامتها تحالفاً وثيقاً مع الاتحاد السوفياتي. وبناء على ذلك بات سكان آسيا بمعظمهم تحت لواء موسكو: من سكان الجمهوريات السوفياتية الآسيوية إلى سكان الصين الشعبية (قبل إحلال القطيعة بين موسكو وبكين)؛ يضمّهم معسكر واحد هو المعسكر الشرقي القاري الذي يواجه المعسكر الغربي البحري. وبذلك تجري مبارزة فاصلة بين القوة الأوراسية التي نظّر لها ستاڤيتسكي من جهة، والقوة الأطلسية التي نظّر لها سبيكمان من جهة أخرى. وفي هذا يقول دوغين عن إعادة الاعتبار إلى ستاڤيتسكي في موسكو الشيوعية: «هنا فقط يمكننا أن نبني الافتراضات. فإما أن تكون قد وجدت منظمة مجهولة ما في داخل النظام السوفياتي، تهتدي بآراء ستاڤيتسكي، وتكيّفها مع الوقائع السياسية الفعّالة، وتغلّفها بالمفردات الماركسية الرسمية، وإمّا أن الواقع الموضوعي «لقلب الأرض» Hearth land (وفق نظرية مكيندر) كان يضطر الاتحاد السوفياتي إلى إجراء الخطوات التي ينبغي أن تجريها دولة قارية واعية جيوبوليتيكياً، هي أوراسيا»[1].

(١) دوغين، المصدر السابق، ص ١٢٩ .

ـ ملاحظات استنتاجية

يجمع بين المؤلّفين، الذين تناولنا أعمالهم في هذا الفصل، مقولة الصراع على الأرض، بل على الكوكب الأرضي ككل. وقد أطلق البعض على أولئك صفة علماء الجيوبوليتيكا. لكننا إذا رجعنا إلى منطلقات الجيوبوليتيكا، التي بدأت عملياً وأكاديمياً مع هاوسهوفر، نجد أنه، باستثناء السجال الذي دار بين الجغرافيين الفرنسيين أمثال فيدال دولابلاش، وجاك أنسيل من جهة، والجغرافيين الألمان من جهة أخرى، لا يمكن أن ندرج أعمال المؤلفين الآخرين في إطار الجيوبوليتيكا. فهذه الأعمال ذات اهتمامات جيوستراتيجية، أكثر ممّا هي جيوبوليتيكية... وإن كانت تتقاطع على مستويات معينة مع الجيوبوليتيكا.

فالجيوبوليتيكا، في تناولها للنزاع السياسي على الأراضي (Territoires)، تنطوي حكماً، على استهدافات جيوستراتيجية. إلا أنها تنطلق من معالجة الأراضي، المتنازع عليها، على أساس أنها موضوع خلاف بين جماعات تعتبر كل واحدة منها أنها تنتمي إليها؛ وأن تلك الأراضي هي مكان لها دون غيرها، لأنها تشكّل جزءًا من هوية شخصيتها، ولها وحدها الحق أن تمارس عليها سيادتها وسيادة سلطاتها السياسية المنبثقة منها؛ في حين أن الجيوستراتيجية تقصر اهتماماتها على اجتراح السبل والوسائل ووضع الخطط للسيطرة على المساحات الجغرافية المختلفة، من دون أن تنشغل بالمسائل الجيوبوليتيكية الخاصة بهويات الشعوب وانتمائها إلى أراضيها.

(١) دوغين، المصدر السابق ص ١٣٤ .

الفصل الثالث

العودة الصاخبة

في الربع الأخير من القرن العشرين، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، شهد مصطلح الجيوبوليتيكا تداولاً متنامياً في الأوساط الإعلامية والديبلوماسية والأكاديمية. ومع بداية القرن الحادي والعشرين، شكّلت الجيوبوليتيكا عنواناً لمساحة معرفية يلتقي فيها ناشطون من مختلف الحقول بدءًا بالفلسفة مروراً بالسوسيولوجيا والتاريخ والعلوم السياسية والاستراتيجية وصولاً إلى الجغرافيا.

١ ـ من الضمور إلى التفتُّح

توقفت دورية المؤسس هاوسهوفر الجيوبوليتيكية Zeist chrift fur Geopolitik، عن الصدور عام ١٩٤٤، أي قبل سنة من نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان العدد الأخير يحمل على غلافه الرقم الروماني XXI إلى جانب سنة تاريخ الصدور، في إشارة إلى عمر المجلة الذي بلغ في حينه إحدى وعشرين سنة. منذ ذلك الوقت، غابت الجيوبوليتيكا عن التداول. وتم تجاهلها، بالكامل، في ألمانيا كما في الدول الأوروبية الأخرى، وكذلك في الدول الأميركية.

لكن في عام ١٩٥١، أعيد إصدار المجلة نفسها في ألمانيا الغربية آنذاك، بالشكل عينه الذي كانت عليه من قبل. وحمل العدد الأول منها، بعد الحرب العالمية الثانية، الرقم الروماني XXII، في إشارة إلى أن العدد المذكور يستكمل إصدار المجلة من حيث

توقفت عن الصدور. وقد حافظ أرباب المجلة على كل الخصائص الطباعية التي كانت تميز المجلة من أيام المؤسس، تأكيداً على الاستمرار، بعدما ظن الجميع أن تجاهل الجيوبوليتيكا قد بات من الأمور التي لا رجعة عنها.

والجدير بالذكر أن نهاية المقالة الأولى من العدد المذكور قد تضمَّنت ما يمكن ترجمته على النحو التالي: «لن ننعم بالأمن والسلام في العالم، ولن نتحرر من التوترات القاسية التي تعرقل تقدُّم الإنسانية الحقيقي، ما لم يعلُ صوت العقل وصوت الطبيعة، الداعيان إلى صحوة الأمم، على غيرهما من الأصوات»(١).

هذا يعني أن الفريق الذي أراد أن يستكمل الأعداد السابقة للمجلة لا يزال مُصراً على الأخذ بمبادئ الجيوبوليتيكا، كما وضعها المؤسس، واعتبار الجيوبوليتيكا معنية بالصراعات الدائرة بين الدول والشعوب والأمم، من أجل المساهمة في إيجاد الحلول لها، أو التنبيه إلى تلاقي التوترات الصادرة من تلك الصراعات قبل استفحالها.

لكن المجلة ما لبثت أن توقفت تحت ضغط اعتبار رسميّ يقول بأن الجيوبوليتيكا، في استعادة انطلاقتها، لا تعني سوى استفاقة الروح النازية التي يريد النظام الجديد الذي حل بعد الحرب العالمية الثانية، القضاء عليها قضاء مبرماً.

هذا عن ألمانيا أما في دول المعسكرين المتنافسين الرأسمالي والشيوعي، فقد جرى في خمسينيات القرن العشرين استبعاد ذكر الجيوبوليتيكا، على نحو علني. واستمر الأمر على ذلك، خلال الستينيات، إلا في ما كان يجري ضمن دوائر السلطات العليا، أو في المؤتمرات الأكاديمية المتخصصة التي كانت تُعنى بالشؤون الدولية، حيث كان يؤتى في هذه الدوائر والمؤتمرات على ذكر الجيوبوليتيكا، للإشارة إلى النزاعات

(١) ذكره C. Raffestin, D. Lopreno et Y. Pasteur in "Géopolitique et histoire": Payot-Lausane PP. 284-285.

بين الدول، لا سيما بين القوى العظمى منها، في أدائها للسيطرة على مناطق جديدة، في إطار المنافسة التي كانت سائدة. وظلّ مصطلح الجيوبوليتيكا محدود الانتشار حتى سبعينيات القرن العشرين.

ولكن في الوقت الذي كانت الجيوبوليتيكا فيه تعاني الحرم الواقع عليها، وحيث كان مجرد التلفظ بها يستدعي استنكار الأوساط الأكاديمية، اتَّخذ الجغرافي الأميركي شاوول كوهين Saul Cohen في بداية الستينيّات، موقفاً جريئاً في كتابه: (Geography and politics in a word Diveded) الصادر عام ١٩٦٣ بقوله: «إن قضايا الجيوبوليتيكا من الأهمية بمكان، بحيث يستحيل على الجغرافيين أن يزيحوها جانباً»(١).

مثّل كوهين في تلك الفترة استثناء واضحاً، عندما ظلّ متمسكاً بمصطلح الجيوبوليتيكا، على الرغم ممّا كان يُكال لها من تهم. لكن كوهين حدَّد الجيوبوليتيكا على أنها، في جوهرها، تُعنى بدراسة العلاقة بين السلطة السياسية ومصادر قوة السلطة وقدرتها على الاتساع والانتشار على الأرض، من جهة، والخصائص الجغرافية للأرض التي تتوجَّه نحوها، أو تعالجها السلطة المعنية من جهة أخرى. وهكذا يكون كوهين قد شق الطريق لإعادة الاعتبار إلى الجيوبوليتيكا. ثم ما لبث أن لحق به جغرافيون آخرون أدت أعمالهم إلى انبعاث الجيوبوليتيكا من جديد. وما هي إلا سنوات حتى تحوَّلت الجيوبوليتيكا، لا سيما في ثمانينيات القرن العشرين إلى مصطلح شعبي يثير الكثير من الجدل. ويبدو أن ما ساهم في شيوع المصطلح هو تكرار وروده على لسان وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كيسنجر في مذكراته. ويقول بيتر

(١) ذكره بيتر تايلور وكولن فلنت في «الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر»، ترجمة عبد السلام رضوان إسحق عبيد، عالم المعرفة، العدد ٢٨٢، الكويت ٢٠٠٢، ص ٩٣ ـ ٩٤ .

تايلور وكولن فلنت إن «المناقشات الهائلة لأفكار كيسنجر، في وسائل الإعلام، كانت وراء عودة هذا المصطلح إلى ألسنة الساسة والقادة والمسؤولين، وإلى المقالات الصحفية الجادة حول القضايا العالمية الكبرى»[١].

كان من نتيجة ذلك أن استقر في الأذهان أن الجيوبوليتيكا صيغة مختصرة تشير إلى عملية إدارة التنافس بين القوى السياسية الكبرى في العالم. وفضلاً عن ذلك، صارت الجيوبوليتيكا تُعبّر عن الانطباع العام في أن القادة والسياسيين والاستراتيجيين هم الذين يشعرون بالحاجة إلى منهج الجيوبوليتيكا، من حيث أنه يقضي بتعيين الأراضي المستهدفة والمطموع بها، أو المتنازع عليها.

من جهة أخرى، مثّل الرواج العام لمصطلح الجيوبوليتيكا، عاملاً مهمّاً في تخفيف حدّة المشاعر المكبوتة لدى الجغرافيين، أو بعضهم، من الذين كانوا يرون في الجيوبوليتيكا حقلاً معرفياً ينبغي عدم التخلّي عنه. لكن الحرم الذي وقع عليها كان يُشعرهم بالحرج في كل مرة يحاولون فيها إحياءها. ومع تداول المصطلح راح الكثير من الجغرافيين، ولا سيما في الولايات المتحدة، يعيدون النظر، بصورة منهجية، في ما أشيع عن العلاقة التطابقية بين النازية والجيوبوليتيكا، وما علق بالأذهان من العلاقة بين هاوسهوفر والقيادة النازية. أما الجغرافيون الجدد الذين أجروا «مراجعات» للجيوبوليتيكا القديمة من أجل التعافي من الماضي الرديء السمعة للجيوبوليتيكا، وتطوير جيوبوليتيكا جديدة، في الوقت نفسه، فيقول تايلور وفلنت عنهم إن دراساتهم «تضمّنت إعادة تقييم الشخصيات البارزة في هذا العلم (الجيوبوليتيكا)؛ كما تضمّنت منظورات جديدة للجيوبوليتيكا الألمانية. والجغرافيون الجدد هم سميث Smith ١٩٨٤، وهسكي Heske ١٩٨٦ وسندنر Sandner ١٩٨٩»[٢]. وهناك آخرون ممن كشفوا عن أن

(١) تايلور وفلنت «الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر»، المصدر السابق، ص٩٤ .

(٢) المصدر نفسه، ص٩٤ .

أغلب معلوماتنا عن هاوسهوفر مثلاً «سربلتها بالغموض والريبة تقارير عن نشاطه في أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما نُسجت أساطير عدة لم يتصدَّ الجغرافيون لتصحيحها إلا بعد تاريخ طويل. فعلى سبيل المثال، نعلم الآن أن ميونخ لم يكن فيها معهد للجيوبوليتيكا. كما أن ما قيل عن تولي هاوسهوفر قيادة ألف من العلماء، لوضع الخطط التي تمكّن ألمانيا من إحراز النصر على الأعداء، ليس له أساس من الصحة»[١].

ويضيف تايلور وفلنت أن الجغرافيين المجدّدين في الربع الأخير من القرن العشرين كشفوا عن السياق الذي ينبغي أن يعاد فيه تقييم صعود الجيوبوليتيكا الألمانية التي أسسها هاوسهوفر. وأوضحوا أن الهدف المباشر والأوَّلي لهذه الجيوبوليتيكا الألمانية كان إعادة النظر في معاهدة فرساي المجحفة بحق ألمانيا. «وتمثّل المفهوم الأساسي لهذا التحدّي الألماني في فكرة اللبنزروم Lebensraum، وهي كلمة صكّها راتزل، وتعني حرفيّاً «مكان العيش»؛ وقد فسَّرت مشكلات ألمانيا على أنها ترجع إلى فرض حدود قاهرة وغير عادلة عليها. وكان الحل التوسُّع. ولعل هذا ما يفسِّر سر التقارب الذي وقع بين تلك الجيوبوليتيكا وساسة الحزب النازي قبل قيام الرايخ الثالث وبعد قيامه»[٢].

تطرّقنا في الفصل الأول إلى العلاقة الملتبسة بين هاوسهوفر وهتلر. والواقع أن مسألة تأثير الأول على السياسة النازية لا تزال مسألة خلافية إلى حدّ بعيد. على أن ما صار مؤكداً الآن هو أن نفوذ هاوسهوفر كان أقلّ بكثير مما ورد في العديد من التقارير أو الدراسات عن الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من أنَّ العديد من الجغرافيين لا يزالون يعتقدون بأن مسألة الفصل

(١) تايلور وفلنت «الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر»، المصدر السابق، ص ١٠٤ .

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٥ .

بين هاوسهوفر والجيوبوليتيكا من جهة والنازية من جهة أخرى ستبقى عالقة ولن يحظى الفصل بينهما بالمصداقية المطلوبة، فإن جغرافيين آخرين، وبعد التنقيب عن عن العلاقة التي كانت بين الجيوبوليتيكا كما أرادها هاوسهوفر من جهة، والنازية وأطماعها من جهة أخرى، باتوا على قناعة بتوفُّر ما يكفي من المبرّرات الآن يكفي للشك في التباين على صعيد الأفكار بين هذه وتلك. وفي هذا يقول تايلور وفلنت: «أجرى باسان (١٩٧٠) مقارنة بين الجيوبوليتيكا الألمانية ومبادئ الحزب الوطني الاشتراكي الألماني (النازي)؛ وكشف عن فروق جوهرية تباعد بينهما. ففي حين أن الجيوبوليتيكا قد ارتكزت على نظريات راتزل المادية العلمية، كانت أفكار الحزب الوطني الاشتراكي تقوم على أسس عرقية تدعو إلى سمو عنصري لجنس الألمان بخصائصه التي تفوق خصائص سائر البشر»[١].

ويضيف المؤلفان: «على الرغم من محاولات هاوسهوفر تفادي هذا التعارض بين ذينك التوجُّهين، فالقول بأن الجيوبوليتيكا كانت العلم الملهم لألمانيا النازية ليس من الإنصاف في شيء، وربما كان الأصح القول بأن الجيوبوليتيكا قد مثَّلت مجموعة من الأفكار الواقعية قابلة للاستخدام بحسب ما يفترض السياق أو الموقف... يجب أن نوضح أن هاوسهوفر كان أكاديمياً... استخدمه النازي لتخفيف التوتر بين الأكاديميين والرايخ الثالث. والذي حدث، كما يقول هسكي (١٩٧٨) ... أنه زُجَّ بالجغرافيا أكثر من غيرها في إضفاء الشرعية على حكم النازي، وكان على هاوسهوفر أن يتحمل الوزر الأكبر من المسؤولية في هذا الأمر برمَّته»[٢].

---

(١) «ولخّص هسكي الرأي الحالي في هذا الصدد بقوله إن هاوسهوفر كان شخصية معروفة جيداً في الدوائر السياسية، جزء رؤيته الواقعية في أمور السياسة. كما انه كان على علاقة ودية مع رودولف هس نائب هتلر، منذ سنة ١٩١٩ فصاعداً. فكثيراً ما كان يلقاه ويناقشه مطوَّلاً مرة كل شهر خلال تلك الفترة. كذلك كانت له صلات بقادة آخرين من جماعة الرايخ الثالث، أمثال فون روبنتروب، وغوبلز وهملر. ولكن لم تكن له صلات وثيقة بهتلر نفسه. تايلور وفلنت، المصدر السابق، ص ١٠٥ .

(٢) تايلور وفلنت المصدر نفسه، ص ١٠٦ .

ما يعنينا هنا، في كل حال، هو ما أفضى إليه رفع «الحرم» عن الجيوبوليتيكا، من استعادة لموقعها في الأوساط الأكاديمية، على الرغم من أنها ظلّت تثير الجدل والتباين في تلك الأوساط.

٢ ـ خلافات واختلافات

من اللافت أن السؤال عن ماهيّة الجيوبوليتيكا وعن كيفية تحديدها، يتلقى سيلاً من الأجوبة، لا يجمع بينها سوى الإتيان على ذكر الجغرافيا والسياسة والجمع بينهما، مع الإشارة إلى أن العديد منها يُسقط منها ما يُفترض أن تنطوي عليه الأجوبة من مسوّغات أبيستمولوجية.

تفيد القواميس الفرنسية، مثل لاروس وروبير (Larousse, Robert)، أن الجيوبوليتيكا هي دراسة العلاقة بين المعطيات الجغرافية وسياسة الدول. هذا في الطبعات الحديثة؛ أما في طبعاتهما القديمة، فإن الجيوبوليتيكا، تعني (أو كانت تعني) دراسة علاقات الدول وسياستها التي تحدّدها قوانين الجغرافيا، ولا سيما الجغرافيا الطبيعية.

مما لا شك فيه أن التحديد القديم للجيوبوليتيكا يشكو من مأزق معرفي أساسي، بالنظر إلى الثبات الملحوظ لقوانين الطبيعية، وإن يكن نسبياً. بينما تتبدّل سياسات الدول بين فترة وأخرى، بما لا يمكن ربطه بالعوامل الجغرافية الطبيعية للدول المعنية. من هنا جرى إسقاط الطبيعة من التحديدات الجديدة، وتم الإبقاء على الجغرافيا العامّة فيها.

وفي اللاروس العالمي Grand Larousse Universel وفي طبعات متعددة، نجد شرحاً للجيوبوليتيكا، يؤكد ما معناه أن الجيوبوليتيكا تدرس العلاقات بين جغرافيا الدول وسياساتها؛ وأن الجيوبوليتيكا تعبّر عن «الإرادة التي تقود عمل الحكومات بعد

الاستفادة من دروس الجغرافيا...»[١]. يعلق إيف لاكوست على هذا التعريف مُتساءلاً «عن صاحب الإرادة التي تقود العمل الحكومي في هذا الإطار، ما يجعل الغموض يكتنف تعريف الجيوبوليتيكا»[٢].

أما في دائرة المعارف البريطانية Encyclopaedia Britannica فَيَرِد ما مفاده أن الجيوبوليتيكا هي «استخدام الجغرافيا من قبل حكومات الدول التي تمارس سياسة النفوذ». بمعنى أن الجيوبوليتيكا تقتصر على القوى العظمى ذات القدرة السياسية على إنماء سطوتها، دون غيرها من الدول.

يختلف تحديد الجيوبوليتيكا، من مؤلف إلى آخر؛ لكنه يحافظ دوماً على الإشارة، ولو ضمناً، إلى نزاع الدول على الأرض. فبالإضافة إلى تحديد شاوول كوهين للجيوبوليتيكا، كما أسلفنا، يقول روبرت هاركفي Harkavy، في كتاب صدر له عام ١٩٨٣: «إن الجيوبوليتيكا هي قراءاتنا لخرائط العلاقات الدولية بين القوى العظمى التي تتنافس على العالم، ما يجعل الجيوبوليتيكا تستعين بالمعارف الجغرافية، وتطبّقها على الشؤون الدولية»[٣]، أما بيار غالوا P. Gallois القائد العسكري الفرنسي فإنه، في هذا السياق يُضمِّن الكتاب، الذي أصدره عام ١٩٩٠، وأصاب شهرة واسعة Géopolitique: Les Voies de La Puissance، رأيه القائل بأن الجيوبوليتيكا هي دراسة العلاقات بين سلوك قوة سياسية عظمى على الصعيد الدولي، من جهة، والإطار الجغرافي الذي تنشط فيه تلك القوة من جهة أخرى[٤].

ومن جهته يؤكِّد الروسي إلكسندر دوغين أن الجيوبوليتيكا تُعنى بصراع الأقوياء

---

(١) ذكره إيف لاكوست في مقدمة Sous la direction de Yves Lacoste "Dirctionnaire de Géopolitique flammarion, Paris 1993 (Préambule).

(٢) إيف لاكوست في المصدر نفسه (المقدمة).

(٣) المصدر نفسه (المقدمة).

(٤) ذكره إيف لاكوست في المصدر نفسه.

على الكرة الأرضية. ويضيف أن الجيوبوليتيكا، في هذه الحالة، تمثّل وجهة نظر السلطة المنخرطة في هذا الصراع، وهي سلطة قوة عظمى تسعى إلى الانتصار على القوة العظمى المنافسة لها. من هنا تكون الجيوبوليتيكا «علم السلطة ومن أجل السلطة؛ وفقط بمقدار اقتراب الإنسان من القمة الاجتماعية، تبدأ الجيوبوليتيكا، فتكشف له معناها وجدواها، في حين أنها هي لا تُستخدم قبل ذلك إلا كعنصر مجرد. الجيوبوليتيكا: علم (من اختصاص) الفئات السياسية العليا، الفاعلة منها والبديلة. ويكشف تاريخها (أي تاريخ الجيوبوليتيكا) بطوله عن أن الذين شُغلوا بأمورها كانوا بلا استثناء، أولئك الذين شاركوا في حكم الدول والأمم، أو من يُعدّون أنفسهم لذلك الدور... وهي (أي الجيوبوليتيكا) في العالم المعاصر تمثل الدليل.. لرجل السلطة، إنها كتاب السلطة الذي يُقدّم فيه ملخص لما يجب وضعه في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الكبرى، مثل عقد التحالفات أو شن الحرب، أو القيام بالإصلاحات.. وتطبيق الإجراءات الاقتصادية والسياسية على مستوى واسع، وما إلى ذلك»[1].

يعني ذلك أن دوغين يشدّد على أن علم الجيوبوليتيكا ليس سوى علم سياسة، أي إن الجغرافيا فيه كعلم ليست بذات شأن؛ وبالتالي تبقى الجغرافيا أبعد من أن تشكّل قطباً موازياً للسياسة في المعالجة التي تتوخّاها الجيوبوليتيكا.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح «الجيوبوليتيك» في اللغات الأوروبية (فرنسية، إنكليزية، ألمانية...) حاله كحال مصطلح «السياسة» "Politique"، أي إنه يعبّر عن اسم وعن صفة في الوقت نفسه، ومفردة «الجيوبوليتيك» تنطوي على معنيين، الأول هو الممارسة السياسية في تعاملها مع الأراضي، بصفتها مساحات جغرافية طبيعية وبشرية؛ والمعنى الثاني هو العلم الذي يبحث في ذلك. والتحديدات التي أوردناها للجيوبوليتيكا، والتي يأتي بها هؤلاء وأولئك تشير إليها كعلم، كما تشير إليها أيضاً كممارسة.

(١) إلكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، مصدر سابق، ص ٥٩ ـ ٦٠ .

لكن ما تقدّمنا به من تحديدات وتعريفات، حتى الآن، يجعل الجيوبوليتيكا تقتصر على المقياس الجغرافي الذي يتناول العالم ككل من حيث أنه مسرح للصراع أو للمنافسة بين القوى العظمى والكبرى دون غيرها، أي الدول القادرة على تنمية نفوذها، وبسطه على مساحات جغرافية مختلفة. إلا أن ما نشهده في العالم اليوم يوضح، بما لا يقبل الشك، أن الصراع، أو النزاع على الأراضي في هذا العالم وفي مختلف مناطقه، لا يقتصر على القوى الكبرى أو العظمى، وإن كان كل صراع أو نزاع، يجري بين قوى أقل شأناً يستجلب تدخلاً لقوى أكبر منها. ذلك أنه لم يعد هناك من نزاع منعزل بالكامل؛ الأمر الذي يؤدي إلى تشعبات كثيرة في العالم المعاصر. ولما كانت النزاعات تدور على مختلف المقاييس الجغرافية فإن الجيوبوليتيكا، بالتالي، كما يقول ميشال فوشيه M. Fouchet في كتابه «جبهات وحدود» (Fronts et Frontières) الصادر عام ١٩٩٠، تصبح منهجاً عاماً يستهدف التحليل الجغرافي لأوضاع اجتماعية سياسية، في أمكنة ومساحات مُختلف بشأنها بين القوى السياسية[١]. هذا يعني أن الجيوبوليتيكا، في رأي الجغرافي الفرنسي المذكور، تستهدف مختلف حجوم النزاعات، كبرت هذه الحجوم أم صغرت. وبالتالي لا تقتصر الجيوبوليتيكا على المقياس الذي يمثّل الكرة الأرضية بمجملها، دون غيره من المقاييس.

يستكمل إيف لاكوست هذه الفكرة. ويضيف إليها تفصيلاً في غاية الأهمية، فحواه أن اهتمام الجيوبوليتيكا بنزاعات القوى السياسية على الأراضي، يجعل تلك النزاعات في العالم تجري ضمن نظام دولي غير مسبوق في التاريخ، قوامه نموذج[٢] الدولة المعاصرة، وهي دولة ذات رقعة جغرافية محددة، لها حدود سياسية خطّية مرسومة على الأرض. ولما كانت أراضي الدولة المعاصرة عرضة لتحولات، وتبدلات تطرأ عليها بفعل الديناميات السياسية المختلفة، فإن الجيوبوليتيكا لا تعودُ معنية، بالنزاعات بين

(١) M. Fouchet, Fronts et Frontières. Fayard Paris 1990.

(٢) سنعالج لاحقاً نموذج الدولة المعاصرة، كنموذج «أرضاني» (Territorial).

الدول على الأراضي كبرت هذه الدول أم صغرت، فحسب، بل معنية أيضاً بالنزاعات داخل الدولة نفسها. وهكذا يميز إيف لاكوست بين جيوبوليتيكا خارجية من جهة، وجيوبوليتيكا داخلية من جهة أخرى، على ما بينهما من تداخل على النحو التالي:

- الجيوبوليتيكا الخارجية: تتناول نزاع القوى السياسة على الأراضي، وفيها تندرج الخلافات الحدودية والخلافات القائمة على مساحات جغرافية تتباين إزاءها مواقف الدول المعنية بها.

- الجيوبوليتيكا الداخلية: تتناول الخلافات ضمن الدولة الواحدة، مثل الاتجاهات الانفصالية أو الوحدوية، أو التنافس السياسي، في الانتخابات وغيرها، لكسب سكان الأحياء والمدن والأرياف...

وبذلك تكون صورة الجيوبوليتيكا: قد اكتملت، من حيث أنها تُعنى بمجمل الإشكاليات السياسية الجغرافية المطروحة على مختلف المقاييس: من المقياس العالمي حتى المقياس المحلي.

غير أن هذه الجيوبوليتيكا المتكاملة، إذا جاز التعبير، قد واجهت وتواجه اعتراضاً مزدوجاً يقع على مستويين مختلفين:

٢ ـ ١ ـ المستوى الأول

يتمثل في اعتراض القائلين بأن الجيوبوليتيكا هي من شؤون القوى العظمى، أو الكبرى، لأن هذه القوى تملك من القدرة ما يؤهّلها لوضع استراتيجيات تستهدف بها مساحات جغرافية واسعة، بما يؤدي إلى إشكاليات جلية وواضحة يتصدّى لها علم الجيوبوليتيكا. أما ما يجري بين القوى السياسية داخل الدولة، وعلى مستوى المدن، أو الأحياء والأرياف... من منازعات، فهو لا يتعدّى كونه تعبيراً عن ميول اجتماعية سياسية ليس لها أبعاد جغرافية واضحة حتى نُدرجها في إطار الجيوبوليتيكا. وعليه

تغدو إضافة لاكوست الخاصة بـ«الجيوبوليتيكا الداخلية» نوعاً من السوسيولوجيا السياسية، لا علاقة لها بالجيوبوليتيكا، من الوجهة المنهجية أو الابيستمولوجية. وفي هذا يقول دوغين عن الجيوبوليتيكا الداخلية، أنها مجرد منهجية تحليلية سياسية سوسيولوجية، لا أكثر. لذلك ينبغي وضع الفارق بينها وبين المشاريع الكونية (العالمية) الخاصة بعلماء الجيوبوليتيكا، والتي تشمل الأرض (كلها). والفرق بين الجيوبوليتيكا «الداخلية» والجيوبوليتيكيا الحقيقية، في رأي دوغين، يكمن في أنهما تشكّلان «منظومتين علميتين مختلفتين تماماً، لا تتقاربان إلا في بعض المصطلحات. فالجيوبوليتيكا الداخلية «تكف عن أن تكون جيوبوليتيكا بالمعنى الحقيقي للكلمة، وتغدو مجرد شكل من أشكال المنهجية الإحصائية ـ السوسيولوجية»[1].

والواقع أن دوغين يرى أن الجيوبوليتيكا ينبغي ألا تعالج الصراع بين القوى العظمى فحسب، بل إنها مدعوة لأن تعالج، بشكل أساسي، الصراع بين القوة البحرية العظمى من جهة والقوة البرية العظمى من جهة أخرى؛ وهو الصراع الذي تناولناه سابقاً. فالجيوبوليتيكا، في رأي دوغين، تهدف إلى تغطية الصراع التاريخي والمستمر الذي دار، وسيدور على الكرة الأرضية بين البر والبحر، أي بين شعوب البر وشعوب البحر؛ مما يجعل رؤيته للجيوبوليتيكا تتّسم بحتمية ليس لها ما يسوّغها من المبررات الأبيستمولوجية. وإذ يرفض دوغين الجيوبوليتيكا الداخلية، يتجاهل ديناميكية التفاعلات بين ما يجري داخل الدولة وخارجها. فانهيار دولة الاتحاد السوفياتي، ودول ما كان يُعرف بالمعسكر الشرقي، ومن ثم، هو انهيار يندرج ضمن الجيوبوليتيكا الداخلية، لكنه قاد إلى بروز دول جديدة، وتبدلات في الحدود السياسية، وإلى تشكل واقع جغرافي سياسي جديد، أنتج نزاعات بين تلك الدول على أراضٍ تحاول كل دولة منها أن تستأثر بها. وبذلك تكون الجيوبوليتيكا الداخلية قد أفضت إلى ما هو من شأن

(١) دوغين، المصدر نفسه، ص ١٧٧ .

الجيوبوليتيكا الخارجية. بالمقابل تأتي وحدة الألمانيّتين، ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية، لتنقل المسائل الجيوبوليتيكية الخارجية بين الدولتين إلى أدراجها في الجيوبوليتيكا الداخلية ضمن الدولة الألمانية الموحدة. بالمقابل فإن التكتُّل الأوروبي، في تطوّره نحو إقامة اتحاد أوروبي ذي دستور يعلو على دساتير الدول الأوروبية كل منها على حدة، ينقل الإشكاليات الجيوبوليتيكية الخارجية بين الدول الأوروبية، إلى إشكاليات داخلية تقع ضمن الاتحاد.

هذه الأمثلة ليست سوى عيّنة محدودة لما يجري في العالم، حيث تشهد الكثير من الدول في داخلها اتجاهات انفصالية، هي من الجيوبوليتيكا الداخلية، مثل كندا الفرنسية، والعراق الكردي... وتشهد دول أخرى اتجاهات نحو الاتحاد مع غيرها، تبدأ ببناء تكتلات اقتصادية تنعكس حكماً على وظائف الحدود السياسية. وكلتا المجموعتين من الاتجاهات لهما من انعكاسات إحداهما على الأخرى ما يجعل التفاعل بين الجيوبوليتيكا الخارجية والجيوبوليتيكا الداخلية، أمراً لا يمكن تجاهله. بناء على ذلك، لا نرى أن الشؤون الداخلية، التي تؤدي إلى تداعيات سياسية جغرافية (داخل الدولة)، يمكن إقصاؤها عن الجيوبوليتيكا عموماً.

ومن جهة أخرى، فإن حصر الجيوبوليتيكا، وجعلها تتناول الصراع بين القوى العظمى دون المشاكل الأخرى، يختزلان عملياً المادة الجغرافية إن لم يطيحا بها، إذ إن معالجة الصراع، وفق هذه النظرة، غالباً ما تؤدّي إلى التركيز على الشؤون السياسية والاستراتيجية على حساب العوامل الجغرافية التفصيلية. ودوغين يدرك تماماً هذا الأمر، ذلك أنه، في تعريفه للجيوبوليتيكا، لا يجد فيها سوى أنها «علم الحكم»... ما يجعل الجغرافيا والجغرافيين في موقع يكاد يكون خارج الجيوبوليتيكا.

٢ ـ ٢ ـ المستوى الثاني

يتمثل المستوى الثاني من الاعتراض على الجيوبوليتيكا، في رفض مجموعة من

المؤلفين والباحثين، للجيوبوليتيكا جملة وتفصيلاً؛ واعتبارها منذ نشأتها، كما بعد إحيائها في الربع الأخير من القرن العشرين، مجرَّد صدىً للحركات العنصرية في الدول التي تنشط فيها، بواسطة الإصدارات المختلفة من كتب ودرويات تروّج للجيوبوليتيكا.

يضاف إلى هؤلاء مجموعة أخرى لا تناصب الجيوبوليتكيا ذاك العداء السافر، لكنها لا ترى فيها حقلاً معرفياً قائماً بذاته، بل تفصيلاً، أو عنواناً من العناوين يندرج في إطار الجغرافيا السياسية الأشمل.

في كتابه «جيوبوليتيكا وتاريخ»(١) (Géopolitique et histoire) يقوم رافستان، بمعاونة لوبرانو، وباستور، بمحاكمة الجيوبوليتيكا وإدانتها، منذ نشأتها، وحتى نهاية القرن العشرين. ويخلص إلى استنتاجات مفادها، أن المنشورات المتعلقة بالجيوبوليتيكا التي تصدر حالياً في كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا تنضح بالكراهية لكل ما هو غير غربي. وهي تتقدم بمقالات يصفها أصحابها أنها دراسات جغرافية واجتماعية علمية؛ لكنها ليست سوى دعاوات فاشية ونازية. فضلاً عن ذلك، يرى رافستان ورفيقاه أن مضمون الجيوبوليتيكا في إسبانيا يحمل حنيناً إلى الحقبة الفرانكية الديكتاتورية، قبل أن تتحوّل إسبانيا إلى ديمقراطية ليبرالية، على غرار الدول الأوروبية الأخرى. وفي إيطاليا، يرى رافستان ورفيقاه أيضاً أن الدورية الجيوبوليتيكية الإيطالية الشهيرة «حدود» "limes" تعبّر عن الدعاوة إلى الحركة الفاشية التي أسّسها موسوليني، في محاولة لاستعادة أمجاد الامبراطورية الرومانية.

أما في فرنسا، فيوجّه كلود رافستان انتقاداً شديداً لمجلّة هيرودت (Herodote) الشهيرة، التي أطلقها إيف لاكوست منتصف السبعينيات من القرن العشرين، ويأخذ على لاكوست ارتداده إلى فكر جغرافي ـ سياسي يذكّر بالنازية، بعد أن كان جغرافياً

(١) Claude Raffestin, Dario Lapreno et Yvan Pasteur "Géopolitique et histoire". Edition Payot, Lausanne, 1995.

ماركسياً نشطاً في الميدان السياسي. وفضلاً عن ذلك يرى رافستان أن الإصرار على استخدام مصطلح الجيوبوليتيكا يعبّر عن منزلقات سياسية، ينبغي للجغرافيين تجنبها، في معالجاتهم للعلاقات بين ما هو جغرافي وما هو سياسي؛ وبالتالي ينبغي اعتماد عنوان الجغرافيا السياسية بديلاً من الجيوبوليتيكا في المباحث الأكاديمية، للإبقاء على السمات العلمية الموضوعية لتلك المباحث. وهكذا يعبّر رافستان عن اتجاه معيّن في أوساط الجغرافيين، يقول بأن الجيوبوليتيكا ليست سوى تشويه مشهود للجغرافيا السياسية.

في هذا السياق، يدعو روجيه برونيه R. Brunet أيضاً الجغرافيين والمؤلفين إلى تجنب استخدام مصطلح الجيوبوليتيكا، لأنه بكل بساطة يذكّر بالنازية. ويرى أن عودة الجيوبوليتيكا منذ الثمانينيات بقوة إلى التداول، لم تنزع عنها ما علق في الأذهان من أنها منهج تبسيطي غير علمي، يقارب النزاعات في العالم من أجل صياغة تصورات جامحة واستراتيجيات متهوّرة تذكّر، كما يقول، «باللعب بالكرة الأرضية»[1]؛ في إشارة إلى فيلم شارلي شابلن الشهير عن الديكتاتور، حيث تبدو فيه الشخصية الرئيسة شبيهة بهتلر وهو يتلاعب بخفة وفظاظة بكرة توحي بأنها الكرة الأرضية.

ويضيف برونيه قائلاً إن مصطلح الجيوبوليتيكا غالباً ما يُستخدم حالياً في وسائل الإعلام بطريقة تحتمل إمكانية أن يحلّ محله مصطلح السياسة، أو الجغرافيا، أو الاستراتيجيا، دون أن يتغيّر المعنى المقصود الذي يتضمّنه خطاب تلك الوسائل الإعلامية. لذلك لا تشير الجيوبوليتيكا بالضرورة إلى أهمية علمية، بل إلى ما يتوخّاه الإعلام من الإثارة التي يؤدّيها استخدام مصطلحات على قدر كبير من الالتباس والغموض.

(١) Roger Brunet, R. Ferras, H. Théry "Les Mots de la Géographie", Rcelus Paris, 1992 P. 240.

إلا أن برونيه: لا ينفي أن للجغرافيا بعداً سياسياً أكيداً، وأن للسياسة بعداً جغرافياً هو الآخر بغاية الأهمية. ولكن الإشكاليات، التي يطرحها التداخل بين السياسة والجغرافيا، ليس من الضروري إدراجها تحت عنوان الجيوبوليتيكا، بالنظر إلى ما علق من الجيوبوليتيكا في الأذهان من جهة، ونظراً إلى استخدامها بطريقة عشوائية من جهة أخرى؛ ما يجعل من تجنبها وإحلال الجغرافيا السياسية محلّها أمراً مفيداً من الوجهتين الأكاديمية والعلمية على السواء. ويمضي برونيه في القول إن الجغرافيا السياسية من شأنها التركيز على دراسة الدول وحدودها واستراتيجياتها وسياساتها، والتقسيمات الإدراية في داخل كل منها، فضلاً عن الدوائر الانتخابية والجغرافيا الانتخابية، والمواقف السياسية للأحزاب، وأثر الإجراءات التي ينفّذها أصحاب القرار على عملية تنظيم المجال الجغرافي؛ وما تُدخله تلك الإجراءات ذات الطابع السياسي من تبديلات وتعديلات وتحوُّلات على المشهد الجغرافي... ثم يضيف قائلاً إن التعاون بين الجغرافيا والعلوم السياسية ينبغي الأخذ به على أوسع نطاق، من دون الوجل الذي اتصفت به الجغرافيا الكلاسيكية؛ ذلك أن هذه الجغرافيا كانت قد أسقطت وأغفلت الجانب السياسي من الجغرافيا بذريعة العلمية والموضوعية. ولكن بالمقابل، لا يمكن السير في ركاب أولئك الذين يرون أن السياسة حاضرة في كل شيء، وأنها هدف الجغرافيا النهائي، في إشارة إلى فريق مجلة هيرودوت في فرنسا، والناسجين على منوالهم في الأوساط الأكاديمية الأوروبية الأخرى.

من جهة أخرى، وفي سياق مختلف، يأخذ بعض المؤلفين بالجغرافيا السياسية، من دون أن ينفوا الجيوبوليتيكا، ذلك أنهم يدعون إلى اعتبار الجغرافيا السياسية عنواناً عريضاً تندرج فيه الجيوبوليتيكا، بحيث تصبح الأولى إطاراً عاماً تحتل فيه الثانية فصلاً من فصول الجغرافيا السياسية. ومن الذين يمثّلون هذا الاتجاه بيتر تايلور، وكولن فلنت الأميركيان، وغيرهما من الذين يعتبرون أن الجغرافيا السياسية تعالج وتحلل العلاقات بين سياسات الدول من جهة، والعوامل الديموغرافية والاقتصادية في

هذه الدول من جهة أخرى. أي إن الجغرافيا السياسية، بمعنى آخر، تنطلق من أن صياغة الاستراتيجيات، التي تأخذ بها الدول في معالجة الشؤون العالقة فيما بينها، تحكمها، إلى هذا الحد أو ذاك، الوقائع الجغرافية السكانية والاقتصادية لهذه الدول، من هنا، تذهب الجغرافيا السياسية إلى دراسة الجغرافيا البشرية بكل تفاصيلها في الدول المعنية، من أجل الإحاطة بالأسس التي تبنى عليها الاستراتيجيات والسياسيات المعتمدة. أما الجيوبوليتيكا، وفق ما يراه تايلور وفلنت وسواهما. فهي تتناول حالة محددة من العلاقات بين الدول، هي حالة المنافسة فيما بينها، في إطار الاستراتيجيات المذكورة.

بناء على ذلك، تكون الجغرافيا السياسية فرعاً من فروع الجغرافيا البشرية وتتوسَّل مجمل معطياتها. لكن بهدف استخلاص نتائج سياسية في إطار الدولة والعلاقات الدولية. أما الجيوبوليتيكا، في رأي هؤلاء المؤلفين، فتتناول تلك العلاقات الدولية، عندما تتحوّل إلى تنافس، وتصادم، وما ينتجه التنافس، أو التصادم، من إجراءات أمنية واستراتيجية. وهكذا تنطلق الجيوبوليتيكا من مبادئ تشكّل مجموعة من الفرضيات الاستراتيجية، تضعها السلطة في دولة معينة، تحسُّباً لمواجهة دولة أخرى على تنافس معها. والمبادئ، التي نعنيها هنا، تنبني عليها تصورات لسبل المواجهة، بعد تقييم المساحات الجغرافية (البرية والبحرية) المتنازع عليها، والواقعة خارج الحدود السياسية للدولة المعنية؛ وذلك من زاوية أهميتها الاستراتيجية، وإمكانية أن تصبح يوماً ما مصدر تهديد لأمنها.

كما تشمل مبادئ الجيوبوليتيكا، بالمعنى الذي يقصده تايلور وفلنت؛ تقييم قدرات الدول المجاورة. بناء على ذلك، تقع هذه المبادئ على ثلاث مستويات، هي: المحلي، والإقليمي والعالمي. يتطلب المستوى المحلي من الدولة أن تقيّم أوضاع الدول المجاورة لها. وهذا ما تتَّبعه كل دول العالم أيّاً يكن حجمها. أما قواعد المستوى الإقليمي فهي مطلوبة للدول التي تتطلَّع إلى مد نفوذها على حساب جيرانها

المباشرين. وهذا ما تضعه حكومات القوى الإقليمية في الحسبان. وأخيراً، فإن عدداً قليلاً من الدول تتبع سياسات استراتيجية عالمية، وتعمل حكوماتها وفق مبادئ جيوبوليتيكية تتساوق مع المنظومة الدولية. هذا يعني أن كل الدول لديها «مبادئ جيوبوليتيكية محلية؛ وكثير من الدول لديها مبادئ إقليمية؛ وقليل من الدول لديها مبادئ عالمية»(١).

نخلص إلى أن الجيوبوليتيكا وفق نظرة تايلور وفلنت تتناول إذن مستوى محدّداً من الجغرافيا السياسية أي من العلاقات بين السياسة والجغرافيا، في إطار جغرافية الدول، انطلاقًا من أن الدولة تشكّل بؤرة سياسية تتفاعل فيها المعطيات الجغرافية الخاصة بها. لكن معطيات الجغرافيا البشرية فقط، هي: موقع الدولة، مساحتها، سكانها، اقتصادها، إدارتها. وتقضي المقاربة الجغرافية السياسية، كما المقاربة الجيوبوليتيكية. بالأخذ بها؛ لكن في توجُّهين متمايزين: يتناول الأول مجمل العلاقات بين الدول؛ ويتناول الثاني العلاقات الخلافية منها.

في موقع قريب من هذه النظرة إلى الجغرافيا السياسية، يقف الجغرافي الفرنسي أندريه ـ لوي سانغان A. L. Sanguin الذي كان من أوائل العاملين على إعادة الاعتبار إلى الجغرافيا السياسية في الجغرافيا الجامعة، منذ سبعينيات القرن العشرين.

وسانغان، كمعظم الجغرافيين الفرنسيين الذين لا يستسيغون مصطلح الجيوبوليتيكا، يرى أن الجغرافيا السياسية ينبغي أن تغطّي مجمل المعطيات والعوامل الجغرافية الاجتماعية بأبعادها السياسية في الدولة الحديثة، بما فيها مسائل الانتماء والهوية المتعلقة بالدولة القومية أو الدولة الأمة، أو الدولة الأرضانية Etat territorial، أي الدولة المعاصرة. غير أن الجغرافيا السياسية، كما يريدها سانغان تقدم بانوراما اجتماعية وسياسية أكثر مما تطرح إشكاليات تتعلق بالنزاعات السياسية على الأراضي، داخل الدولة أو خارجها.

---

(١) تايلور، وفلنت مصدر سابق، ص ١٦٥ .

والواقع أن الجغرافيا السياسية، التي يروّج لها تايلور وفلنت، وسانغان، تختلف عن الجغرافيا السياسية التي وضع أسسها راتزل، في إسقاط العوامل الطبيعية منها. فالجغرافيا السياسية بحلّتها الجديدة، هي من الجغرافيا البشرية أو الاجتماعية؛ وبالتالي ليس لها علاقة بالجغرافيا الطبيعية التي كان راتزل يرى أنها تلعب دوراً مهماً في تمايز المجتمعات والأمم والدول بعضها من بعض، وفي صياغة الأهداف السياسية لهذه الدولة أو تلك.

يرد لاكوست على رافضي الجيوبوليتيكا وعلى الداعين إلى الجغرافيا السياسية، بأن الجغرافيا الأكاديمية خلت دوماً من فرع الجغرافيا السياسية؛ مع العلم أنها تحتوي على جغرافيا سكانية، وجغرافيا اقتصادية، وأخرى مناخية وغيرها.. وإن الذين يريدون اليوم إنشاء فرع للجغرافيا السياسية في الجغرافيا الأكاديمية، لم يفعلوا ذلك إلا في سبيل منافسة الجيوبوليتيكا، وهي منافسة جاءت متأخّرة، لأن الجيوبوليتيكا قد تقدّمت وتعزّزت إلى درجة لم يعد بالإمكان تجاهلها؛ وفرضت نفسها بعد أن تخلّصت مناهجها من كل ما علق بها من شوائب وادّعاءات سيئة، أُلحقت بها زوراً وبهتاناً.

وفي سياق الخلافات والاختلافات بين الجغرافيين والمؤلفين حول الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، تتوقف إزاء ما يقدّمه الجغرافي المصري محمد رياض من تعريف عمومي يعتبر فيه أن الهدف الأول للجيوبوليتيكا، هو «دراسة الأوضاع العامة للكتل القارية ومنحها أهميتها السياسية بشأن موضوع واحد هو السيادة العالمية. وبذلك تكون الجيوبوليتيكا في الأساس علماً سياسياً، يستمد جذوره من الجغرافيا وحقائقها، ويعمل على الإفادة منها، لخدمة خطط سياسية معيّنة في غالبية الأحوال»[1].

وعندما يميز بين الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية يضيف «بأن هناك فروقاً كثيرة بين الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية، يمكن أن نجملها فيما يلي:

---

(١) محمود رياض، «الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط». دار النهضة العربية - بيروت ١٩٧٩، ص ١١١ .

١ ـ ترسم الجيوبوليتيكا خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة، بينما تدرس الجغرافيا السياسية كيان الدولة الجغرافي.

٢ ـ تضع الجيوبوليتيكا تصوّراً لحالة الدولة في المستقبل، بينما تقتنع الجغرافيا السياسية برسم صورة الماضي والحاضر.

٣ ـ تتسم الجيوبوليتيكا بالتطور والحركة، بينما تميل الجغرافيا السياسية إلى الثبات.

٤ ـ تحاول الجيوبوليتيكا أن تجعل الجغرافيا وحقائقها في خدمة الدولة، بينما لا تمثّل الجغرافيا السياسية إلا صورة للدولة(١).

هذا النوع من التعريفات، التي تفتقر إلى التسديد في التحديد، لا يغني ولا يسمن، فما الفائدة من إحلال علم السياسة محل الجيوبوليتيكا، إذا كان المقصود الإشارة إلى معنى واحد؟ فضلاً عن ذلك، فإن الجغرافيا السياسية، كما يراها رياض، ليست سوى الجغرافيا الإقليمية المتعارف عليها في أوساط الجغرافيين، لا أكثر ولا أقلّ، فما الحاجة إذن إلى إطلاق صفة السياسية عليها؟ فدراسة البلدان والدول هي من شأن الجغرافيا عموماً، كما هو معروف منذ أن تأسّست الجغرافيا. كما أن ما يتضمنه كتاب محمود رياض من معالجات للجيوبوليتيكا خصّص لها قسماً كبيراً من كتابه، يمكن إدراجه تحت عناوين هي من اختصاص التاريخ والجغرافيا والسياسة، إذ لا نقع لديه على مبادئ منهجية تستحق أن توصف بجيوبوليتيكية، أو جغرافية سياسية، متميزة، يتّبعها في معالجاته. فالمعالجات التي يقدّمها، كدراسات تطبيقية للجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، لا تخرج عن كونها بكل بساطة، تاريخية أو جغرافية، أو سياسية، وليس لها صفات تجعلها منها دراسات جيوبوليتيكية أو جغرافية سياسية مميزة.

(١) المصدر نفسه ص ١١٢ .

٣ ـ أبعاد وخلفيات إيديولوجية

إن معظم الخلافات والاختلافات في الأوساط الأوروبية والأميركية التي أوردناها، والتي لم تكن سوى جزء معبّر عن مجادلات واسعة حول الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية، لا تُبنى على خلفيات ذات طابع أكاديمي، بل إن لها أبعاداً إيديولوجية على صلة بمواقف سياسية موزّعة ذات اليمين وذات اليسار.

ذلك أن اليمين واليسار كانا قد طبعا الحياة الاجتماعية السياسية في أوروبا، منذ الثورة الصناعية. وفي هذه الإطار تجدر الإشارة إلى أن الجيوبوليتيكا، ومن قبلها الجغرافيا، والمقصود هنا الجغرافيا الأكاديمية الحديثة، هما من صناعة رجالات انتموا عموماً إلى الأوساط السياسية اليمينية، مثل راتزل وهاوسهوفر في ألمانيا، وفيدال دولابلاش في فرنسا، وغيرهم ممن ينتمون إلى الخط السياسي اليميني نفسه. فقط الجغرافي الفرنسي إليزيه ريكلوس Elisé-Reclus، وهو من جيل المؤسّسين، كان في الموقع المغاير؛ وقد أقصي عن الوسط الأكاديمي، وقضى حياته منفياً بعيداً عن فرنسا، لأنه كان ناشطاً سياسياً في الحركة اليسارية الأنارشية anarchisme، ومشاركاً في أعمال عنف جرت في فرنسا، ولا سيما خلال ثورة باريس عام ١٨٧٠[١].

في مختلف الأحوال، ما يهمنا هنا هو أن الجغرافيا والجيوبوليتيكا، اتصفتا، حتى الحرب العالمية الثانية، باليمينية. وبعد ذلك، وعلى أثر الحرب المذكورة، انحصرت الصفة اليمينية، أو بالأحرى اليمينية المتطرفة وما يرادفها من فاشية ونازية، بالجيوبوليتيكا، بينما نُزعت هذه الصفة عن الجغرافيا الأكاديمية. وزيادة على ذلك، راح الكثيرون من الناشطين في الجغرافيا الأكاديمية ينحون باتجاه إنتاج خطاب سياسي يساري، إثر تزايد أعداد الجغرافيين الشيوعيين خلال الخمسينيات والستينيات. إلا أن معظم هؤلاء، بدّلوا، فيما بعد، انتمائهم الحزبي واتجاههم اليساري.

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر معين حداد، «الجغرافيا على المحك»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت ٢٠٠٤.

مع إحياء الجيوبوليتيكا في الربع الأخير من القرن العشرين، واتساع إنتاجها لا يزال يدور نقاش إيديولوجي واسع حول خطابها، ومضامين منشوراتها. وقد اتصف هذا النقاش بالحدة التي يتصف بها كل نقاش إيديولوجي إذا ما ارتفعت سخونته إلى درجة الخروج عن قواعد التناظر الأكاديمي، واستخدام مفردات تكاد تنضح بالشتائم أو تشي بها.

ومن العيّنات المعبّرة في إطار المجادلة الإيديولوجية التي نحن بصددها، نتوقف عند شخصيّتين بارزتين في التأليف الجغرافي الأوروبي، هما كلود رافستان اليساري، وإيف لاكوست القادم إلى الجيوبوليتيكا من الحركة اليسارية الفرنسية.

يقوم رافستان، في كتابه «جيوبوليتيكا وتاريخ»[1] بتحليل نصوص متعددة من مختلف الإنتاج الجيوبوليتيكي الأوروبي منذ ما قبل العودة الصاخبة. ومن المؤلفات التي يتوقّف عندها كتاب بيار سيليريه P. Célérier المعنون «جيوبوليتيكا وجيوستراتيجيا» Géopolitique et Géostratégie الصادر عن «منشورات الجامعة الفرنسية» PUF عام ١٩٥٥، أي في الفترة التي كانت «الجيوبوليتيكا» فيها لا تزال خارج موضة العصر. يقول رافستان أن سيليريه، إذ يستعيد نظريات مكيندر والصراع بين قوى البر وقوى البحر، يذهب فيما يذهب إليه الأولون من أن القوة البحرية تتميّز بقدرتها على التحرير وإعلاء شأن الحرية، وعلى مواجهة القوة البرية المشاغبة والمرتدة على الحرية، ليصل إلى منتج دعائي لمصلحة الحلف الأطلسي، والدور الذي ينبغي أن تضطلع به فرنسا، من ضمن هذا الحلف، بصفتها رئة القارة الأوروبية في مواجهتها لقوى الاستبداد، المتمثلة بالكتلة الشرقية وعقيدتها الشيوعية.

غير أن رافستان يشير مواربة، ومن خلال إحدى الحواشي، إلى أن عمل سيليريه

(١) Géopolitique et Histoire مصدر سابق.

لم يقتصر فقط على الدعاوة إلى الفكر اليميني ذي النزعة شبه الغرائزية في معاداة الشيوعية، ابل استهدف أيضاً مسائل أبيستمولوجية تتعلق بالتمييز بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، معتبراً أن الأولى تتناول المعطيات الجغرافية الثابتة للدول بينما الثانية ترمي إلى محاولة إلقاء الضوء على النهج السياسي المبني على المعطيات الجغرافية لهذه الدولة أو تلك. ويشير رافستان إلى أن العديد من المؤلفين فيما بعد، اعتمدوا في التمييز بين الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية على ما كتبه سيليريه في هذا الموضوع منذ ذلك الوقت، دون أن يدركوا أن هذا التمييز بحد ذاته هو ناتج فكر سياسي يميني يحرّض على تأليب «المتوثبين الأحرار» على «الخاملين المستكينين» للأوضاع السياسية المستبدة بهم.

على أن المنحى اليميني الذي يصفه رافستان بشتى الأوصاف الشيوعية يلاحظه أيضاً في الدورية الفرنسية التي تحمل عنوان «جيوبوليتيك» (Géopolitique) التي تأسست عام ١٩٨٣، وذاع صيتها بعد، وحمل إنتاجها تواقيع مؤلفين عديدين ينشطون في الأوساط اليمينية المتطرفة.

تتّخذ الدراسات المتعاقبة والمنشورة في الدورية المذكورة، اتجاهاً واضحاً أريد منه في أول الأمر أن تشكل الدورية مرصداً للحرب الباردة التي كانت دائرة بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي. بعد ذلك راحت الدراسات فيها تتناول مواضيع تتعلق بموازين القوى بين الدول، وبين الثقافات والحضارات واختلاف الموازين بين عالمي الشمال والجنوب، والأعباء التي تلقيها الدول المتخلفة على الدول المتقدمة، وصولاً إلى الأخطار التي تهدِّد بها جموع المتخلفين عالم الحضارة والتقدم.

يستشهد رافستان بمقالات منشورة في دورية «جيوبوليتيك»، تشدد على أن غزو البرابرة لأوروبا بات في حكم المؤكَّد، وأن طلائع ذلك الغزو تمثِّله جاليات الأفارقة والآسيويين والشرق أوسطيين في مختلف الدول الأوروبية، وهي جاليات يستعصي

عليها الاندماج في العالم الحضاري، ويتعذر عليها الأخذ بأسباب التقدم والرقي. وبالتالي على الشعوب الأوروبية أن تخرج من سباتها ومن تعاميها عن الأخطار المحدقة بها، لتدافع عن قيمها وثقافتها المتقدمة والمميزة. ذلك أن الحياة صراع، والصراع يستوجب اليقظة والحذر من أجل رد الاجتياح.

ويتوقف رافستان عند بعض المؤلفين في دورية «جيوبوليتيك»، ممن أصابوا شهرة واسعة في فرنسا وأوروبا، أمثال ماري فرانس غارو M. F Garaud، ورينيه جان دوبوي R. J. Dupuy، وبيار غالَوا P. Gallois، مُحلّلاً أفكارهم التي يجد أنها تنتظم تحت ثلاثة عناوين تنطوي على دعاوة تحريضية شبه عنصرية، على الرغم من ادعاء هؤلاء المؤلفين أنهم يتوسلون المناهج الأكاديمية الموضوعية.

يرتِّب رافستان عناوين المنظومات الفكرية التي تعالجها مجلة «جيوبوليتيك» على النحو التالي:

ـ **عسكرة العالم:** إن العالم، في ماضيه وحاضره، تحكمه المواجهات العسكرية. فالإنسانية، منذ أن وجدت، لا تزال تتوزع على مجموعات تخوض الحروب فيما بينها من أجل السيطرة على الثروات. فالحرب قدر لا مفر منه؛ والذين يعتقدون بأن السلام بين الأمم والشعوب يمكن أن يتحقق في يوم من الأيام ليصبح حالة طبيعية يمكن أن تسود، هم واهمون، لاهثون خلف سراب. ويستشهد رافستان بدراسات لماري فرنسوا غارو حملت عناوين، مثل: «السيف، محور العالم» و«فخ السلام» وغير ذلك من العناوين المشابهة، من حيث ما تحمله من حض على قتال الآخر غير المتحضر.

ـ **مساوئ الرخاء المادي:** إن الرخاء الذي تشهده الأمم الغربية يؤدّي إلى شلل مجتمعاتها، وهذا الشلل ينبغي مجاوزته بإلحاح حتى يتمكن العالم الغربي من التحصن ضد الذين يتربصون به من الرعاع المحيطين به. لذلك بات على الأمم الغربية أن تعيد إحياء قيم القوة والإرادة والاقتدار وما يترتب عليها من استعدادات لمواجهة المتوحشين المحيطين بأوروبا.

ـ **الخوف من الآخر:** والآخر، هو من يحيط بالعالم الغربي، ويحاول اجتياح العالم المتحضر واحتلاله. فالعالم المتحضر، لا يتسع للجميع؛ وعلى المتخلفين أن يبقوا خارجه. لذلك ينبغي إغلاق العالم المتحضر وتسويره، باتخاذ إجراءات صارمة على الحدود، لإبقاء الآخر خارج أسواره. والآخر أيضاً هو المتخلّف، أي شعوب العالم المتخلّف، حيث بلغ التزايد السكاني مبلغاً، بات من الضروري على العالم المتحضر معه أن «يحسن» إدارته للعالم بأسره ما يحفظ مسيرة الأمم الغربية الحضارية. ويستشهد رافستان بأقوالٍ لدوبوي وغالوَا، تنضح جميعها بالعنصرية، وتحذِّر الأمم الغربية من مغبّة إسلاس الأمور لشعوب العالم الثالث، والتهاون إزاء الانعكاسات التي تخلّفها المشاكل المتفاقمة لهذه الشعوب؛ وينبغي للأمم الغربية، بالتالي، أن تسحب ثقتها من المؤسسات الدولية المنضوية تحت راية الأمم المتحدة؛ وتتسلّم الأمم الغربية مباشرة مسؤولية إدارة الإنسانية. وبناء على ذلك، تغدو الجيوبوليتيكا، أداة معرفية مهمتها تصويب أمور إدارة العالم التي على حكومات الدول المتحضِّرة الاضطلاع بها، مراعاة لهذا العالم الذي يَضُج بالمتخلفين والعاجزين عن التقدم، بحكم تكوينهم وطبيعتهم.

يرى رافستان في هذه العيّنة من الجيوبوليتيكا، كما يعرضها، أنها تمثِّل القاعدة الفكرية للاتجاه اليميني المتطرف والمعادي للقيم الإنسانية العليا ولمستقبل الإنسان والإنسانية. وهذه القاعدة الفكرية تضع نفسها في خدمة القوى العنصرية في الدول الغربية.

وتحت عنوان «جيوبوليتيكا أخرى» يخصِّص رافستان صفحات عديدة من كتابه «جيوبوليتيكا وتاريخ»[1]، للنيل من مساعٍ بذلها جغرافيون تخلّوا عن مواقعهم اليسارية، وقدِموا إلى الجيوبوليتيكا من أجل تجميلها، إذا جاز التعبير. ويخص رافستان بالذكر الشيوعي السابق بيار جورج P. Georges وإيف لاكوست، ذا الماضي

(١) Géopolitique et Histoire، مصدر سابق.

اليساري المشاكس، وغيرهما. على أن لاكوست في نظر رافستان هو الذي يتحمّل المسؤولية الأولى، في عملية التضليل الهادفة، لكن دون جدوى، إلى تخليص الجيوبولبتيكا من يمينيّتها المتطرفة. ذلك أن كل ما فعله ويفعله لاكوست ورفاقه في نظر رافستان ما هو إلا تبييض فاشل لصفحة الجيوبوليتيكا السوداء.

والواقع أن لاكوست يُعتبر بالإجماع أنه هو الذي يقف وراء يقظة الجيوبوليتيكا في أوروبا، إذا جاز التعبير، وذلك منذ منتصف السبعينيات في القرن العشرين، وعن ذلك الأمر يقول دوغين: «ترتبط اليقظة الجيوبوليتيكية في أوروبا بنشاط العالِم الجغرافي إيف لاكوست، الذي أنشأ عام ١٩٧٦ مجلة هيرودوت، حيث صارت النصوص الجيوبولبتيكية، لأول مرة تصدر، وبصورة دائمة في أوروبا ما بعد الحرب، وينبغي أن نشير بشكل خاص إلى أن رجلاً قريباً من الأوساط السياسية اليسارية (أي لاكوست) كان يقف على رأس هذا العمل، بينما لم تكن تهتم بالجيوبوليتيكا في أوروبا تلك الفترة إلا الأوساط القومية اليمينية الهامشية إلى حد كبير»[1]. لكن رافستان يرى أن لاكوست قد تخلّى، في معرض إنتاجه الجيوبوليتيكي، عن اليسارية، محاولاً تظهير الجيوبوليتيكا على نحو جديد بغلاف ناعم يدعوها رافستان الجيوبوليتيكا الناعمة (Soft-geopolitique) يتخفى وراءها اتجاه يمينيّ يتصف بكل أنواع الشوفينية.

يلاحظ رافستان أيضاً أن مجّلة هيرودوت، عندما تأسست (١٩٧٦)، لم تكن تحمل على غلافها أي إشارة إلى الجيوبوليتيكا، دون أن يعني ذلك، أن لاكوست لم يكن يضمّن الأعداد الصادرة من المجلة، منذ ذلك التاريخ، المسائل المتعلقة بالجيوبوليتيكا. لكن لاكوست، برأي رافستان، اعتمد المواربة والتورية، عندما راح يعلن أنه بصدد إطلاق جغرافيا جديدة، دعاها بـ«الجغرافيا البديلة والمتلزمة»، تهدف إلى وضع المعارف الجغرافية الطبيعية والبشرية في خدمة الفئات الاجتماعية التي تعاني من

(١) دوغين، مصدر سابق، ص ١٧٤ .

التسلط عليها، أمثال النقابيين والعمال، والمهمَّشين وسائر الطبقات الشعبية من أصحاب الدخل المحدود؛ حتى تتمكّن هذه الفئات، والتي تنتمي عموماً إلى جماهير اليسار مذ وجد اليسار، من استخدام المعارف الجغرافية المذكورة، لما فيه مصلحتها.

ثم راحت المجلة تشدِّد على معالجة مشاكل فئات اجتماعية مشغولة بالمسائل الوطنية والقومية وعلاقاتها بالدولة المركزية؛ وبمشاكل الحركات الاندماجية للمهاجرين الأجانب العاملين في الدول الأوروبية؛ وبمشاكل الحركات الانفصالية أو الحركات المطالبة بالحكم الذاتي، ضمن الدولة الواحدة، أكانت هذه الدولة من عالم الشمال المتقدم أم من عالم الجنوب المتخلف، مع تخصيص حيّز مهم للتداعيات التي تنتجها ممارسات القوى العظمى في دول العالم الثالث.

لكن رافستان يجد أن اتجاهاً جديداً اتخذته مجلة هيرودوت، منذ عام ١٩٨٢، بعد أن أضافت إلى غلافها عنواناً ثانوياً يشير إلى أنها مجلة الجغرافيا والجيوبوليتيكا؛ فعمدت إلى معالجة الشؤون الجيوبوليتيكية من منطلقات قومية فرنسية يمينية شبه شوفينية أحياناً، «وقومية أوروبية»، أي معادية لغير الأوروبي، أحياناً أخرى. ويستشهد رافستان على ذلك بنصوص وردت في المجلة، تنضح بما ينتجه اليمين المتطرّف من آراء وأفكار سياسية وبما يطرحه من حلول اجتماعية. ويذكر، على سبيل المثال، أن لاكوست، في العدد ٦٧ من هيرودوت الصادر عام ١٩٩٢ والمخصص للمسألة الصربية (بعد تفكيك يوغوسلافيا)، يصل إلى استنتاجات تذهب به إلى التوصيات «بحلول واقعية» تقضي بترحيل السكان، تبعاً لأصولهم الإثنية أو الدينيّة أو سواهما، من مدينة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، بهدف تحقيق التجانس الضروري منعاً للاقتتال الإثني أو الديني بين السكان.

بناء على ذلك وعلى نصوص أخرى ذات معانٍ مشابهة لما ذكرناه، يرى رافستان أن ترحيل السكان، بهدف تحقيق النقاء الإثني أو العنصري، هو من صلب الدعاوى التي تُميّز اليمين المتطرف.

يردّ لاكوست على رافستان وعلى منتقديه من رفاقه القدامى الآخذين عليه تخلّيه عن مواقعه اليسارية التي اشتهر بها عندما كان ناشطاً في الجغرافيا المتخصصة بالعالم الثالث، ويتمثّل ردّه بمطالعات متعددة ينشرها، في مجلة هيرودوت، وفي غيرها، مبيّناً فيها رؤيته للجيوبوليتيكا كعلم جديد، أو بالأحرى متجدد وضروري، مستقل عن التأويلات التي تدفع به دفعاً قسرياً نحو المواقع اليمينية، لتنال من قدر مستواه الأكاديمي، وتضع في وجهه مختلف العراقيل والحواجز، وتمنعه أن يتخذ دوره في الأوساط الجامعية والأكاديمية، تعليمياً وبحثياً، كسائر العلوم الإنسانية أو الاجتماعية المعترف بها.

يقول لاكوست إنه، عندما أضاف عام ١٩٨٢ إلى عنوان مجلة هيرودوت عنواناً ثانوياً يشير إلى الجغرافيا والجيوبوليتيكا، كان ذلك في سياق سعيه إلى انتزاع الاعتراف من السلطات الإدراية والأكاديمية بعلم الجيوبوليتيكا، والإقرار رسمياً بأن هذا العالم يشكّل منظومة علمية قائمة على إنتاج المعارف الجغرافية لأهداف سياسية، مع المساهمة في التحليل المتعدد المقاربات (والمنهجيات) لإشكاليات النزاع السياسي على الأراضي في العالم. وبالفعل، تمكّن لاكوست ورفاقه من جعل الجيوبوليتيكا اليوم تحتل مكاناً مميزاً في الجامعة الفرنسية. وقسم الجيوبوليتيكا للدراسات العليا، الذي أسّسه لاكوست في جامعة فنسان Vincennes، يستقبل اليوم أعداداً متزايدة من الطلاب القادمين من فروع الجغرافيا، والعلوم السياسية، والاقتصادية، والتاريخ والسوسيولوجيا والفلسفة.

والواقع أن لاكوست صاغ رؤيته للجيوبوليتيكا، على ما يقول، متحرِّراً من مقولات اليسار واليمين، وذلك بناءً على الدور الذي اضطلع به الجغرافي عموماً منذ بدء التاريخ. فالجغرافي كان فيما مضى، وفي أغلب الأحيان، يمثل القدرة الاستطلاعية لجيوش الملك، أي استطلاع الأراضي والاستعلام عنها، بما يفيد طموحات الملك في السيطرة على المزيد من الثروات. كان ذلك دور الجغرافي، لدى الاسكندر الكبير، ومَن

كان قبله، وصولاً إلى لويس الرابع عشر، ومَن بَعده، مروراً بسائر الحكام، الذين كانوا يمثّلون الله أو ظله على الأرض. كانت المعارف الجغرافية الطبيعية والبشرية تُوظّف في خدمة سلطة هي الواسطة بين الرعية والإله. لكن السلطة السياسية في الدولة المعاصرة تبدلت طبيعتها بتبدل شكل الدولة. فالسلطة صارت في الدولة المعاصرة، الديمقراطية، مستمدة من الشعب مصدر السلطات، ومؤسسة على إراداته العامة. فإذا كانت المقاصد السياسية للجغرافيا فيما مضى، العمل لخدمة سلطة متعالية على الناس، فقد آن الآوان لأن تكون الجغرافيا في خدمة الإرادة العامة، إرادة المجتمع والشعب أي في خدمة المواطن، لا الحاكم. وهكذا أدى انتقال استمداد السلطة من السماء إلى استمدادها من الأرض، أي استمداد السلطة من المجتمع، إلى وجوب تحوُّل الجغرافيا من مهمتها في خدمة الحاكم إلى مهمتها في تعزيز المواطنية على حساب الحاكم. وفي هذا يلتقي لاكوست مع الجغرافي المصري جمال حمدان الذي يقول، في مقدمة كتابه «شخصية مصر» عارضاً لدور الجغرافي في العالم المعاصر: «فإلى من يتجه المواطن... لمعرفة جوهر وطنه إلى من سوى ذلك، (الجغرافي) الذي يربط الأرض بالناس والحاضر بالماضي والمادي باللامادي والعضوي بغير العضوي..»[1].

ويحذّر لاكوست من أن مسألة المواطنية، والوطن، والوطنية، التي تستهدفها الجغرافيا بمقاصدها السياسية المباشرة، قد تؤدي إلى منزلقات تنحو باتجاه الشوفينية المعادية للقيم الإنسانية الكونية. وفي هذا يقول حمدان أيضاً «إن أكثر ما يهدّد الجغرافيا التي تتناول الشأن السياسي الوطني هي «الشوفينية». والشوفينيون، (هم) الدعاة وأنصاف الكتاب المحترفون الذين يبيعون المبالغات والإثارة... يريدون أن يحيلوا جغرافية الوطن إلى نوع جديد من الوثنية الجغرافية، التي تتمثّل من رقعة أرضه وترابه، صنماً جباراً يُعبد، ويؤّله باسم الوطنية. وبهذا يفرضون حجْراً وإرهاباً فكرياً على النقد العلمي... إن الشوفينية غير علمية، نصاً وروحاً، بل ضد ـ علمية رأساً. وهي

(١) جمال حمدان: «شخصية مصر»، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٤، ص ١٤.

علمياً مجرد مركب نقص... والأسوأ من هذا أنها ضمان جازم بالتجمّد والتخلف، وضد التغير إلى الأفضل والتطور نحو الأمام»[١].

إن لاكوست يضمّن مقدمة «قاموس الجيوبوليتيكا[٢]، الذي يشرف على إصداره، مجمل هذه المواقف والاعتبارات، وعلى خلفيتها، ينفي عن نفسه تهمة اليمينية المتطرفة التي كالها له منتقدوه من رفاق الأمس اليساريين، موضحاً ومبيّناً أن الجيوبوليتيكا التي عمل ويعمل عليها، تبدأ من الجغرافيا التي تُعنى بأراضي الدولة الديموقراطية المعاصرة، والإشكاليات التي تطرحها النزاعات، بين الدول، انطلاقاً من تصورات مواطنيها للأراضي التي ينتمون إليها، وما تنتجه النزاعات من تداعيات مختلفة. وبهذا تشكل الجيوبوليتيكا، في رأيه، حقلاً معرفياً وتطبيقياً، يمثّل امتداداً لما تنجزه الجغرافيا من معارف طبيعية وبشرية خاصة بالأراضي المتنازع عليها.

٤ ـ ملاحظات استنتاجية

أدت عودة الجيوبوليتيكا إلى جعلها تقليداً راحت التحليلات السياسية تتوسّلها على نحو عشوائي في تناولها للقضايا والأحداث الإقليمية والعالمية. ومع الرواج الواسع للمصطلح، صدرت كتب أكثر من أن تحصى، تحمل على غلافاتها عنوان الجيوبوليتيكا، في حين خلت متونها من أي إشارة مباشرة إلى الجيوبوليتيكا أو إلى ما يمت إليها بصلة. وأدى الاستخدام المفرط للمصطلح إلى تذويبه وإفراغه من دلالاته الأساسية. على أن ذلك لم يمنع تكاثر المعاهد والمؤسسات الأكاديمية، والبحثية العامة والخاصة، من أن تحمل أسماء لها تشير إلى نشاطها في الجيوبوليتيكا، الأمر الذي يشي بحالة من الفوضى والبلبلة التي لا بد من إنهائها، لكي تستقيم أوضاع الجيوبوليتيكا، وتتوضح أسسها المنهجية.

---

(١) جمال حمدان مصدر سابق ص ٣٠.

(٢) مصدر سابق. Dictionnaice de Goépolitique

الفصل الرابع

إحياء الجيوبوليتيكا

لم تسلم عودة الجيوبوليتيكا إلى التداول، في سبعينات القرن العشرين، من استحضار ماضيها النازي، بحيث عمد البعض إلى إفشال مختلف المحاولات الرامية إلى نزع الشوائب التي علقت بالجيوبوليتيكا، خلال مسارها في النصف الأول من القرن العشرين. ما جعل عودتها تترافق مع جملة مشاحنات دفعت بالعاملين على إحياء الجيوبوليتيكا إلى صياغة مناهجهم بطريقة علمية وأكاديمية واضحة. غير أن ذلك لم يكن ليمر دون خلافات داخل الصف الواحد.

١ ـ في الحاجة إلى الجيوبوليتيكا

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، تم تكريس ما دُعي بالثنائية الدولية. وانشطرت الكرة الأرضية سياسياً إلى معسكر شرقي شيوعي من جهة، وغربي رأسمالي من جهة أخرى، وهما على تضاد أنتج الحرب الباردة التي استمرت حتى إزالة حائط برلين، وانهيار المعسكر الشرقي، وتفكك الاتحاد السوفياتي.

خلال تلك الحرب الباردة، غاب ذكر الجيوبوليتيكا، عموماً، عن التحليلات التي تتناول النزاعات السياسية، والصراعات الاجتماعية، والصدامات المسلحة، التي كانت تجري بين القوى المختلفة في أمكنة متعددة من الكرة الأرضية. على أن حدود المواجهات بقيت محكومة بالتوازن الثنائي بين المعسكرين، الذي كان يمنع تلك المواجهات من التدرج نحو الصدام المسلح المباشر بينهما.

كانت جميع التحليلات والدراسات، التي تتناول النزاعات بين القوى السياسية

آنذاك، تقدم العوامل والأسباب الاقتصادية على غيرها من العوامل والأسباب، في تفسير الأحداث، واستشراف مناحيها واتجاهاتها. كان التركيز على الاقتصاد، في معالجة الأمور الاجتماعية السياسية، قضية معرفية غير قابلة للمراجعة أو للطعن. ألم تجرِ الحروب في التاريخ دوماً من أجل الأراضي الخصبة، أو من أجل المناجم، ... والمعادن...؟ أليس هدف الحروب الرئيسي هو الاحتلال للاستعمار ولاستغلال الثروات الطبيعية والبشرية؟ أما الأهداف الأخرى، من دينية وأخلاقية أو روحية على ما كان شائعاً، فقد ظلّت في المقام الثاني. فالاقتصاد هو قاطرة الأحداث، ومحوره؛ وغيره لاحق وتابع له، وفي أفضل الأحوال مؤسس عليه. ثم إن المجتمعات البشرية في القرن العشرين، كما هو ظاهر للعيان، تنتظم جميعها على قاعدة الاقتصاد: من إنتاج واستهلاك ونمو، وما إلى ذلك. وعلى هذه القاعدة تنبني وتتشكّل قيم الإنسان الأخرى. وقد شاعت، على نحو واسع، الأفكار والآراء القائلة بأن الزمن المعاصر هو زمن الاقتصاد قبل أي شيء آخر.

حتى أن النفوذ السياسي، أو الديني أو الأخلاقي لم يكن يُراعى في التحليلات والدراسات المختلفة، دون أن يُشدَّد على الدافع الذي تؤمّنه البنى الاقتصادية المختلفة.

ترسّخ في الأذهان أولوية العامل الاقتصادي على غيره من العوامل. ولم يكن ذلك وقفاً على الذين التزموا المبادئ أو المناهج الفكرية المادية من ماركسية وغيرها كما قد يُظن للوهلة الأولى، بل أخذ به الذين يتبنّون المفاهيم المعادية للمادية أو للماركسية، أي أولئك الذين يقولون بالأسس الفكرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الحر ويروِّجون لها.

كان هناك إذن، في كلا المعسكرين الشرقي والغربي، توافق على الأخذ بالمنهج الاقتصادي في التعامل مع الأحداث ومعالجتها. كان على التحليلات السياسية، لكي تحظى بالصدقية أو الجدية، أن تتبنّى منطلقات المنهج الاقتصادي، ثم تذهب إلى التاريخ أو السوسيولوجيا أو الفلسفة... لتدعيم منطقها واستنتاجاتها.

وهكذا عمد المؤلفون والبحاثة والأكاديميون والإعلاميون إلى التفتيش بتؤدة وبحماسة، في تضاعيف الأحداث وخلفياتها، عن المصالح الاقتصادية للدول والمؤسسات. وساد الاعتقاد بأن الرهانات الاقتصادية، من علاقات الإنتاج إلى حوالات المبادلات التجارية والمضاربات المالية... وغيرها من العوامل الاقتصادية، هي التي تحكم ضروب السلوك السياسي ومواقف قادة الدول وقادة الرأي والنافذين، بل هي التي تحكم، وإن بشكل غير مباشر، حتى حماسة المواطنين لهذا الخيار القومي أو ذاك؛ وبالتالي، هي التي تؤدي إلى المواجهات بين الدول، والشعوب، ومختلف القوى... أو إلى عقد المصالحات وعقد المعاهدات.

وفي موازاة التوافق بين المحلّلين على أولية الاقتصاد، كان هناك أيضاً تلاقٍ بين الإيديولوجيتين: الشيوعية والرأسمالية حول اعتبار الخصومات على الأراضي بين الدول والأمم وعلى الحدود السياسية، أموراً ثانوية وغير جديرة بالاهتمام؛ فهي ليست ذات أهمية، لأن تداعياتها لا تلبث أن تتلاشى تحت وطأة الصراع الكبير والأساسي بين المعسكرين الكبيرين.

في هذا السياق، اتّسم الصراع المذكور بكونه صراعاً بين نظامين: نظام اقتصادي سياسي اشتراكي (شيوعي) من جهة، ونظام اقتصادي سياسي حر، أي رأسمالي، من جهة أخرى، الأول تقوده وتدعو له موسكو ومن يدور في فلكها؛ والثاني واشنطن وحلفاؤها. وراجت إثر ذلك مقولة «النظام» بالمعنى الاقتصادي السياسي، ضمن منطق التفاضل بين النظامين المعمول بهما في العالم.

وعلى هذه الخلفية باتت طبيعة النظام الاقتصادي السياسي مفتاح الحل للمشاكل والأزمات بين الدول، والشعوب، والفئات الاجتماعية. فالنظام الاقتصادي الرأسمالي القائم على حرية الرأسمال، هو، في رأي البعض، من يؤمّن حرية الإنسان ومصلحته، وبالتالي حرية الشعوب والدول ومصالحها العليا، نظراً لما يشكّله شرط الحرية من ضرورة إنسانية. أما البعض الآخر، فيرى أن النظام الاشتراكي هو المعوّل عليه للقضاء

على استغلال الإنسان، ولإحلال العدالة بين الناس، وإحقاق سائر القيم الأخرى، من حرية حقيقية وقدرة على الإبداع والخلق... وهكذا كان المعسكران يتبادلان التهم ويتحاججان حول الغايات من النظام السياسي المعتمد بالنسبة إلى الدول والشعوب. أما الذين كانوا يقفون بين المعسكرين، لا سيما في دول العالم الثالث، فكانوا، في ظل ما كان سائداً من اعتبارات في هذا الإطار يحاولون التفتيش عن طريق ثالث، أي عن نظام مغاير للنظامين الاشتراكي أو الرأسمالي، تحقيقاً لاستقلالهم، وتأكيداً لوجودهم. لكن النتيجة كانت تنتهي، إما باعتماد هذا النظام أو ذاك، والالتحاق بأحد المعسكرين، وإما بمحاولات الجمع بين السمات الاشتراكية والسمات الرأسمالية في نظام واحد، كما حصل، خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في مصر والهند، وأندونيسيا، وغيرها من الدول الأفريقية والآسيوية والأميركية اللاتينية. على أن تلك الدول لم تتمكن من النأي بنفسها عن التجاذبات الحاصلة بين القوتين العظمين، أي بين موسكو ومن معها، وواشنطن ومن يؤيّدها.

في هذا السياق، كان المعسكران الأساسيان اللذان هيمنا على الكرة الأرضية يحاول كل منهما التقدُّم على الأرض، لكسب المزيد من الشعوب إلى قضيته. بمعنى آخر، كانا في تنافس جلي وواضح على الجغرافيا أو على الأراضي. كان كل منهما يسعى، إما بالتصادمات المحلية وإما بالمحاججة، إلى توسيع نفوذه على الأراضي. ومده على مساحات جغرافية جديدة. ومع ذلك، فإن التحليلات والدراسات لم تلاحظ البعد الجغرافي أو «الأرضاني» (territorial) في التنافس بينهما؛ واستطراداً، لم يكن يُعرّف عن المواجهة بينهما على أنها مواجهة جيوبوليتيكية. بيد أن تلك المواجهات كانت لتُعتبر كذلك، لو كان التداول بمصطلح الجيوبوليتيكا مُتاحاً في ذلك الحين.

واللافت أن ما درج في حينه، من مصطلحات ومفاهيم مواكبة لأولوية الاقتصاد وتالياً لمقولة النظام الاقتصادي السياسي، صيغ كالتالي: التقدمية مقابل الرجعية، والحرية مقابل الاستبداد، والديموقراطية الشعبية الحقة مقابل الديموقراطية الوهمية،

والديموقراطية الليبرالية الحقيقية مقابل الديكتاتورية، وغيرها من المفردات التي توزعت في متون وهوامش هذا الخطاب أو ذاك. كانت المشاكل تُعالَج عن طريق استخدام هذه المفاهيم، وغيرها مما هو مشابه لها، دون الإتيان على الجغرافيا أو على الأراضي المتنازع عليها، بما عليها من سكان وشعوب ودول. لم يكن يُلاحظ، فيما كان يقال ويشاع، أي دور لهويات الشعوب وانتمائها إلى أراضيها، في التأثير على مجريات النزاع بين القوى الكبرى، إلا في الدوائر الضيقة للسلطات المختصة، والمعنية بوضع الاستراتيجيات المراد اعتمادها. أما الأوساط الأكاديمية والإعلامية، فلم يكن لها أن تتوقف عند المعطيات الجغرافية، أو عند مسائل «الأراضي» (territoires) منها في التأثير على سير المواجهة بين الفرقاء المتخاصمين.

ثم إن الخلافات التي كانت عالقة بين الدول ضمن المعسكر الواحد أو في كل واحدة منها، كان يجري طمسها، عن طريق ردّها إلى كونها حاصل عجز السلطة، في هذه الدولة أو تلك، عن الأخذ بالنظام الصحيح الاشتراكي في هذا المعسكر، أو الحرّ في المعسكر الآخر، وتطبيقه، أو تحقيقه كما ينبغي.

وهكذا آلت الأمور إلى اعتبار «النظام»، كل من وجهة نظره، في ما يمكن أن يُعمل لتعديله وتصحيحه أو تبديله، وكأنه مفتاح الحلول للمشاكل العالقة بين الدول أو في كل منها، مهما تكن حدّة هذه المشاكل أو طبيعتها. وفي هذا السياق، احتدمت المجادلات حول تأميم المرافق الاقتصادية، أو تخصيصها. التأميم من أجل الاشتراكية والعدالة الاجتماعية، والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان، من جهة؛ أو الخصخصة على قاعدة إطلاق حرية المبادرة الفردية، كمدخل لتحقيق حرية الإنسان على كافة الأصعدة. وراح المعسكران يكيلان أحدهما للآخر مختلف التهم والنعوت السلبية، فيما خص إجراءاته الاقتصادية الاجتماعية؛ وفي الوقت نفسه، يدّعي كل منهما صحة إيديولوجيته، ونظرته إلى الحياة والإنسان والمستقبل.

إلى جانب ذلك، اعتُمدت تسميات متعددة في تصنيف الكتلتين: اشتراكية أو

رأسمالية، مُوجّهة أو حرة؛ وكلّها تسميات للدلالة على طبيعة نظام كل منهما. لكن لم يذكر، في الدراسات والمنشورات الغزيرة التي خرجت إلى النور في حينه، أنهما كتلتان جيوبوليتيكيتان. كان ذلك من باب الحرص على تجنّب المصطلح، للأسباب التي ذكرناها في الفصول السابقة، أي لأنه باختصار يذكّر بالنازية أكثر مما ينبغي.

إن الإشكاليات، التي كانت تطرحها ثنائية العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، هي إشكاليات جيوبوليتيكية، لأن الفريقين كانا يسعيان، كل من جهته، إلى إقصاء الآخر، عن الأراضي التي يتحكم فيها، والتقدم عليها لإحلال منظومته القيمية فيها، مع ما يستتبع ذلك، من إجراءات تنعكس تبدُّلات مُحقّقة في قضايا «الأراضي»، لجهة هوياتها والانتماء إليها.

من جهة أخرى، شهد النصف الثاني من القرن العشرين تكاثراً ملحوظاً في أعداد الدول التي خرجت إلى الوجود، بانسحاب الاستعمار الأوروبي المباشر، من مختلف القارات. وقد أدّى ذلك، فيما أدّى إليه، إلى مشاكل متزايدة بين الدول الجديدة، حول الحدود السياسية وحول حقوق الدول، في أراضٍ تعتبرها هذه الدولة أو تلك ملكاً لها، اقتطعت منها، وألحقت بغيرها، بناء على موازين القوى المختلفة. فضلاً عن ذلك، أبدت جماعات عديدة رفضها للحدود السياسية في الدول المستجدة كما وُضعت، وراحت تتطلع إما إلى الانفصال عن الدولة الجديدة، وإما إلى تحقيق الوحدة بين دول ناشئة. بمعنى آخر، راحت جماعات في أفريقيا وآسيا، وفي أمكنة أخرى، تعبّر عن رفضها للواقع السياسي ـ الجغرافي، وتسعى إلى تبديله بوسائل مختلفة. لكن هذه الأمور، على ما يتجلّى فيها من إشكاليات جيوبوليتيكية باعتبارها نزاعات سياسية «أرضانية»، لم تثر اهتمام الباحثين والمؤلفين من هذه الوجهة، بل عولجت على خلفية اعتبارها من المسائل الاقتصادية السياسية لا من المسائل الجغرافية السياسية أو الجيوبوليتيكية.

باختصار، نقول إن النسق التحليلي للأحداث والمنازعات، الذي ساد في النصف الثاني من القرن العشرين، استوى في معالجته للأحداث على ركيزتين، الاقتصاد، والنظام السياسي. حيث أدّى ذلك من الوجهة الأبستيمولوجية، إلى رهن الاقتصاد

بالنظام السياسي والنظام السياسي بالاقتصاد. وعلى هذا تكوَّنت مجموعة واحدة من الأدوات المفهومية يستخدمها في الوقت نفسه، المنتمون إلى المعسكر الاشتراكي الشيوعي من جهة، والمنتمون إلى المعسكر الرأسمالي الحر من جهة أخرى، لكن وفق منطق مضاد.

استمرت الأمور على هذا النحو حتى سبعينيات القرن العشرين، عندما راح يتبدّى للبحّاثة والأكاديميين كما للإعلاميين، أن الأحداث المتزاحمة والمتلاحقة هي من التعقيد، بحيث يعجز المنهج الاقتصادي السياسي بأحاديّته عن الإحاطة بها. فما كان من البعض إلا أن توجّه إلى الجيوبوليتيكا، للاستعانة بها في تعليل ما يجري من نزاعات بين القوى والدول المختلفة، في عملية تجاوز جريئة، إذا جاز التعبير، لمختلف أنواع «المحرّمات». وكانت الشرارة التي أطلقت آلية الإقرار بالجيوبوليتيكا على نحو واسع، الحرب التي دارت في سياق خلاف حدودي مستفحل بين دولتين شيوعيتين هما كمبوديا وڤيتنام، في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، يوم لم يوفَّق المحلِّلون، من اليمين كما من اليسار، في تعليل المواجهات العسكرية بين الدولتين، التي تكررت على مدى ثلاث سنوات، بالأسباب الاقتصادية السياسية.

فأولئك الذين يفسّرون الأحداث وفق المنهج الاشتراكي أو اليساري عموماً، وقفوا عاجزين في بحثهم عمّا يؤدي إلى هذا الخلاف العميق بين نظامين سياسيين من المفترض أن القيّمين عليهما هم من طبقة واحدة هي الطبقة البروليتارية، التي يقودها الحزب الشيوعي الأممي الحاكم في كلتا الدولتين، والذي يجد في الحدود السياسية بين الدول، ترجمة وتعبيراً عن مصالح الطبقة المعادية للجموع الإنسانية، ولا سيما العمالية والفلاحية أي الطبقة البروليتارية. كما أن الأممية البروليتارية الداعية إلى الصراع الطبقي كما هو معروف، تجاوز حدود القوميات التي تُعتبر من نتاج الطبقة البورجوازية، أو الرأسمالية، والتي تضغط بها على الطبقة البرولتيارية لمنعها من التضامن الأممي الذي فيه خلاص الإنسانية.

أدّت الصراعات المتكرّرة بين الدولتين الشيوعيتين إلى ضرب الشعار الذي طالما رفعته «الأممية الاشتراكية»، والقائل «يا عمال العالم اتحدوا»، وبالتالي أدّت بالمنهج الاقتصادي الماركسي أو اليساري الشيوعي، في تناوله للأحداث، إلى نوع من العجز والقصور عن القبض على الأسباب العميقة الكامنة في الصدام بين نظامين سياسيين يستهدفان إعلاء شأن الأممية الاشتراكية. وقد أدّى ذلك إلى تفريغ الحدود السياسية بين الدول من معانيها، بناء على اعتبار هذه الحدود من العوائق التي تمنع الحزب الشيوعي، قائد المشروع الأممي، من الاستيلاء على السلطة، كمدخل لإنهاء كيان الدولة في العالم وإحلال النظام الأممي. هذا يعني أن المنطق اليساري الشيوعي يقضي بأنه متى تولّى الحزب الشيوعي السلطة، في دولتين متجاورتين، فإن من غير المعقول، أو من غير المفهوم، حدوث صدام حدودي بينهما؛ بل إن المنطق عينه يقضي بأن يدفع تماثل النظامين إلى الوحدة بينهما، وتوسيع هذه الوحدة، من ثم، باتجاه دول أخرى، يتولّى فيها الحزب الشيوعي السلطة فيها.

لكن العجز عن الإحاطة بأسباب الصدامات بين الدولتين لم يكن وقفاً على الذين يتبنّون قضية النظام الاشتراكي، بل إن العجز شمل أيضاً أولئك الذين يقفون على الطرف النقيض منهم في المعسكر الرأسمالي أو الحر، ذلك أنهم يعتبرون أن الخلافات بين الدول هي خلافات على مصالح اقتصادية أكثر مما هي خلافات من نوع آخر. وتسعى كل واحدة منها بواسطة الحروب، ومهما كان نظامها، إلى التقدم على أراضي الدولة الأخرى، طمعاً بالثروات الطبيعية، التي تكتنزها. ولكن دلتا الميكونغ موضوع النزاع لا تحتوي على مناجم وثروات جديرة بأن تؤسس لاندلاع صدامات عسكرية من أجلها. لذلك بدا جلياً للمراقبين والمتتبعين أن النزاع على دلتا الميكونغ، كان أبعد من أن يكون نزاعاً يمكن للمنهج الاقتصادي السياسي الرأسمالي والاشتراكي، أن يعالجه معرفياً على نحو مُرضٍ.

أيقن المعنيون بالحدث المذكور، يساراً ويميناً، من بحّاثة وأكاديميين وإعلاميين، ضرورة التحرّي عن أبعاد أخرى، أبعاد غير الأبعاد الاقتصادية السياسية، يتضمّنها

النزاع المذكور. لم تكن تلك الأبعاد سوى الأبعاد الجيوبوليتيكية، بمعنى أن الصراع الذي دار على الأرض هو صراع سياسي من أجل أرض، أدّى إلى صدام عسكري بين الدولتين؛ وأن الأرض المتصارع عليها تمتلك بحد ذاتها قيماً معيّنة في نظر المتحاربين، ليست اقتصادية، أو بالأحرى ليست مادية، بل معنوية، لا يعيها ولا يأخذها في الحسبان، سوى الذين يعتبرون الأرض التي من أجلها يتصارعون عليها أنها ملك لهم دون غيرهم لأسباب معقدة، منها تاريخي، ومنها ثقافي، وأسباب تقتضي البحث عما هو أعمق مما تتناوله التفسيرات والتحليلات الاقتصادية السياسية في معالجة المواجهات بين الدول.

وقد واكب الصراع على دلتا الميكونغ نزاعات عديدة في أماكن مختلفة على الكرة الأرضية وكانت تلك النزاعات بمثابة المحرّض على إطلاق صفة الجيوبوليتيكية عليها، نظراً إلى عدم قدرة المنهج الاقتصادي السياسي على معالجتها والإحاطة بها.

هكذا انتشر المصطلح، وتلقّفته الأوساط الأكاديمية والجامعية والسياسية. وكما راحت وسائل الإعلام تستخدمه بمناسبة وبغير مناسبة، توخّياً للإثارة ولفت الانتباه إلى أن ظواهر الأحداث تخفي ما هو أعمق من الظاهر.

على العموم، كانت الصفة الجيوبوليتيكية التي ألحقت بالنزاعات، تشير عن دارية أو غير دراية، إلى أن ثمة عنصراً، غير العنصر الاقتصادي السياسي، ينبغي أخذه بالحسبان.

٢ ـ في الكشف عن الأبعاد الجيوبوليتيكية

بيّنّا سابقاً كيف ولماذا، تجنّب الجميع، الجيوبوليتيكا بعد الحرب العالمية الثانية، مع العلم أن نزاعات أكثر من أن تحصى احتدمت، وما تزال تحتدم، ومنها استمر، ومنها ما لم يستمر، تنطوي جميعها على أبعاد جيوبوليتيكية. لكن لم يجر الكشف عن تلك الأبعاد إلا بعد أن تلقّت من المعالجات المبتورة معرفياً، ما جعل من مقاربتها على نحو

مختلف، إجراء ضرورياً يفرض نفسه، إذا ما أريد سبر أعماق تلك النزاعات، التي تدور على الأرض، ومن أجل الأرض.

وهنا نتوقف عند بعض النزاعات، التي تشكّل عيّنات معبّرة عمّا نرمي إلى توضيحه.

قضى مؤتمر يالطا، الذي عُقد عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء وقد لاح لهم النصر الحاسم على النازية، بتقسيم العالم إلى الكتلتين الشرقية والغربية اللتين أشرنا إليهما سابقاً. وبدت الكرة الأرضية وكأنها مسرح للمواجهة بين فريقين يضم كل منهما مجموعتين من الدول، تدوران حول محور قطباه موسكو وواشنطن. غير أن المواجهة في بداية الأمر جرت في ظل احترام ما اتفق عليه في يالطا، من اقتطاع وتوزيع بين المعسكرين. فعلى سبيل المثال، مارست موسكو ضغطها على الحزبين الشيوعيين الكبيرين آنذاك في كل من فرنسا وإيطاليا، للكف عن السعي إلى تبديل نظام الحكم في كل من الدولتين المذكورتين، لأنهما ضمن المعسكر الغربي، ولا يجوز التطاول عليه. بالمقابل جانبت واشنطن التدخل الفاعل لدعم الانتفاضات والثورات المتلاحقة التي اندلعت، في كل من بولونيا وألمانيا الشرقية وبلغاريا، ضد النظام الذي فرضته موسكو في كل منها.

على هذا بدا الفريقان وكأن التنافس الذي كان يدور بينهما يكتفي بأن يكون تنافساً بين نموذجين متناقضين، يتقدم الفريقان بهما من العالم، كل من جهته لتبيان فاعلية نظامه، بالإنجازات التي يحقّقها، ويعلن بها تفوُّقه على النظام الآخر، مع الإبقاء على توازن معيّن على الأرض، حتى إشعار آخر.

خلال تلك الفترة ،جرت تصفية الاستعمار التقليدي. وأدى ذلك إلى تكاثر عدد الدول المستقلة حديثاً، لاسيما في قارّتي إفريقيا وآسيا. وتشكّل إثر ذلك، عالم جديد إذا جاز التعبير (انضمت إليه، دول من أميركا اللاتينية)، تشغله الشعوب الواقعة جغرافياً خارج المعسكرين الشرقي والغربي. وأطلق على هذا العالم اسم العالم الثالث.

على هذا العالم الثالث، وشعوبه، راح كل من المعسكرين، يمارس عمليات الإغراء والإرهاب واقتناص الفرص المتاحة من أجل نشر نموذجه وإحلاله على أوسع مساحة جغرافية، بدولها وأقاليمها وشعوبها، في سياق ما هو معمول به من تنافس بين المعسكرين.

كان يعني ذلك، فيما يعنيه، أن دول كل معسكر من المعسكرين متضامنة متوائمة، غير أن الأحداث سرعان ما أثبتت أن الأمور هي على عكس ذلك. فكان أن اندلع نزاع حدودي واسع وعميق بين الاتحاد السوفياتي من جهة والصين من جهة أخرى، مع العلم أنهما في معسكر واحد.

والنزاع الحدودي هنا نزاع تاريخي مسرحه حوض نهر الأمور الفاصل بينهما؛ وذلك أن مجرى النهر يشكّل الحد السياسي بين الدولتين، ويصل طوله إلى ٤٤٠٠ كلم. غير أن النهر يقع في إقليم جغرافي له نسق مورفولوجي ـ مناخي، يشهد فيضانات على علاقة بالأمطار الموسمية في الجزء الشمالي الشرقي من آسيا، ما يدفعه إلى تغيير مجراه بين الحين والآخر، فيدفع الدولتين إلى خلاف على هوية الأراضي من جهتي النهر ، إلى البحث فيهما.

بعد انتصار الثورة الشيوعية في الصين بقيادة ماوتسي تونغ، نهاية الأربعينيات من القرن العشرين توقّع العديدون أن ينتهي الخلاف الحدودي، بالنظر إلى أن الدولتين صارتا على عقيدة واحدة، هي العقيدة الماركسية ـ اللينينية، الأممية، التي تُتفِّه الحدود السياسية، وتعتبرها من صنع الطبقة المُستغِلة. أما وقد باتت الطبقة البروليتارية هي الحاكمة في كلا البلدين، فإن النظام الواحد سيجعل من الحدود مسألة لا قيمة لها. غير أن الصدامات العسكرية تواترت على نحو واسع؛ وراحت تشارك فيها فرق كاملة من الجيشين، مستخدمة كافة أنواع الأسلحة في معارك كادت تنذر، في كل مرة، بحرب شاملة بين الدولتين.

خلال النصف الأول من الخمسينيات، كان سكوت الحكومتين السوفياتية

والصينية عن مجريات المعارك، معمولاً به بشكل صارم. غير أن استفحال الأمور واشتداد المعارك، على الحدود، انتهيا إلى إحداث خروق في الحصار الإعلامي المضروب على الخلافات الحدودية، التي سرعان ما ظهرت إلى العلن، ولم تنفع معها المعاهدات المعقودة بين الدولتين وهي معاهدات تعاون وتنسيق وصداقة وإخوة كانت تربط بين الحكومتين، حيث كانت المساعدات السوفياتية بموجبها تتدفق على الصين بشكل مستمر، يواكبها «جيش» من المستشارين والفنيين، من أجل تدعيم النظام الشيوعي الجديد، الذي أرساه قائد الثورة ماوتسي تونغ.

في نهاية الأمر، أدّى استفحال الأمور على الحدود، إلى إحلال قطيعة بين الدولتين، جعلت كل واحدة منهما تدعي أنها هي التي تحمل وتحمي العقيدة الأممية البروليتارية الصحيحة، وتتّهم الأخرى بخيانة الأممية والإنسانية. جاءت الخلافات والصدامات الدموية على الحدود السياسية بين الدولتين، لتطرح على المنهج الاقتصادي السياسي المعمول به في المعسكر الشرقي، أي المنهج الاشتراكي أو الماركسي ـ اللينيني، جملة من الإشكالات المستعصية على المعالجة. فالسؤال عن تشبّث دولتين، لهما نظام سياسي واحد ماركسي ـ أممي، بمساحات محددة من الأراضي النائية، وبذل الغالي والرخيص من أجلها، سيبقى من دون جواب، إذا لم يراعِ التحليل ما تعنيه الأراضي المتنازع عليها للدولتين، لا من حيث ما تكتنزه من ثروات ـ وهي بالمناسبة لا تذكر، أقلّه أنها ليست ذات أهمية اقتصادية يُعتّد بها، بل من حيث أن تلك الأراضي تجاوز في قيمتها البعد المادي إلى ما هو معنوي. والمقصود هنا بالمعنوي أن الأراضي المتنازع عليها تعتبرها كل من الصين وروسيا، أنها من صلب هوية شخصيتها السياسية. لذلك يؤدّي النيل من الأراضي إلى النيل من الهوية. واستطراداً، يؤدّي إلى جملة من التداعيات التي تنعكس سلباً على انتماء الشعب إلى الدولة، بناء على أن الدولة كما يراها القيّمون عليها هي في حال من التماهي مع المجتمع المنبثقة منه.

لم يطل الأمر، ولم تنتهِ خمسينيات القرن العشرين، حتى باتت الدولتان في صراع مكشوف تلى انقطاع العلاقات بينهما انقطاعاً كاملاً. وحل العداء بديلاً من التضامن

الأممي، ووحدة الطبقة البروليتارية. وتهاوت الشعارات التي رُفعت غداة انتصار ماوتسي تونغ، والخاصة بالحلف الصيني ـ السوفياتي، في مواجهة الإمبريالية، كمحصّلة طبيعية لما كانت الثورة الصينية تتلقّاه من دعم عسكري وسياسي غير محدود من موسكو وسائر حلفائها.

استمرت المواجهات العسكرية المتقطعة بين الفريقين على الحدود يواكبها خطاب رسمي لافت ينطوي على صيغ وعبارات ومصطلحات عن الوطن والحدود، أقلّ ما يقال فيها إنها على تناقض تام ومباشر مع العقيدة الشيوعية، المعوّل عليها قيادة الإنسانية، في عملية إزالة الحدود السياسية بين الدول، وصولاً إلى إلغاء الدولة والسلطة السياسية فيها، ليحل محلّها جهاز إداري تناط به مهمة تحقيق العدالة الشاملة للإنسانية جمعاء. كانت الخطب الرسمية المبرِّرة للمواجهات تُركّز، في موسكو مثلاً، على أن جيشها يدافع عن «وطن لينين المقدّس»، ويُحامي عن حدود الأراضي التي بذلت الطبقة العاملة في سبيلها التضحيات السخية، لإعلاء شأن دولتها، أي دولة تلك الطبقة. بهذه الطريقة سعت موسكو إلى إحراج بكين وإظهارها أمام الأحزاب الشيوعية في العالم وكأنها تخل بعهودها، وتخون القضية العمالية والأممية. وبالمقابل كان الرد الصيني يأتي في خطب رسمية مشحونة بالمفردات الوطنية، من جهة، ومتهمة موسكو بالتخلّي عن العقيدة الشيوعية التي تدّعي أنها تأخذ بها، من جهة أخرى.

فضلاً عن ذلك، نقل الفريقان الخلاف بينهما إلى المستوى الإيديولوجي. وراح كل منهما يكيل للآخر تهمة التلاعب بالقضية العمالية، قضية الإنسانية المركزية، وتهمة الانحراف العقائدي، لما فيه مصلحة الإمبريالية.

كيف تعامل المحلّلون والدارسون الذين يتبنون المنهج اليساري عموماً، والماركسي تحديداً، مع الخلاف الصيني ـ السوفياتي بشأن الحدود؟

لقد أغفلوا بالكامل قضية الأراضي، وأسقطوها من المعالجة. ولم يجدوا فيها ما يستحق جعلها مسألة تستدعي التحري الخاص بها، وما يستتبع ذلك من ضرورة

البحث في التصورات والأفكار التي تصوغها كلتا الدولتين عن الأراضي موضوع الخلاف.

ذلك أن واقع النزاع، في حقيقة الأمر، ينطلق من التصوّرات والأفكار «الأرضانية» التي تجعل كل فريق يتمسك بالمساحات التي يعتبرها ملكاً له، وغير قابلة للمساومة عليها. فبدل التوجّه نحو الأرض في مقاربة النزاع، حفلت معالجات الباحثين والدارسين، الذين يأخذون بالمنهج الماركسي، بالتركيز على المستوى الإيديولوجي، لتنتهي إلى مجادلات في شأن انسجام السلوك السياسي لهذه الدولة أو تلك مع العقيدة التي تتبنّاها. بمعنى آخر اتّسمت التحليلات، التي انتشرت آنذاك، بالقصور عن الإحاطة بالإشكالات الحدودية. وحاولت البحث عمّا يربط هذا الانحراف العقائدي أو ذاك، كل من وجهة نظره، بخدمة الإمبريالية.

غني عن القول أن المنطق المتّبع في شأن الخلاف الحدودي، لم يتمكّن من إلقاء ما يكفي من الضوء على ذلك النزاع، الذي طالما شغل المحلّلين عموماً، والماركسيين خصوصاً، خلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته.

هذا في الصين فماذا في فلسطين؟

لم يكن حظ فلسطين، بأفضل من الصين، على صعيد المعالجات التي تلقتها، من قبل الباحثين والدارسين لشؤون الشرق الأوسط، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلكَ في صفوف الآخذين بالمنهج «الغربي» الرأسمالي الحر، أو في صفوف الآخذين بالمنهج «الشرقي»، الاشتراكي. فقد تلاقى الطرفان على إيلاء الاقتصاد ومندرجاته السياسية الأهمية الأولى في مقاربة الصراع الدائر؛ فبدا ذلك وكأن الأرض لا تشكّل سوى تفصيل هامشي في هذا الصراع. لقد رأى «الغربيون» أن ما يجري في المنطقة، من مواجهات وحروب، على مدى القرن العشرين، يحمل عنواناً رئيسياً: أزمة الشرق الأوسط، وهي أزمة شبيهة إلى هذه الدرجة أو تلك بأزمات عديدة في العالم، تنشأ وتتلاشى، أو تحتدم وتتراخى.

وفي ظل الثنائية الدولية، اعتمد «الغربيون»، في حديثهم عن أزمة الشرق الأوسط، خطاباً فئوياً يماشي حاصل مجريات الحرب الباردة بتعقيداتها وتشعباتها. فصارت إسرائيل في نظرهم تمثّل الديموقراطية الرائدة، التي من المتاح لجيرانها، إن لم يكن من الواجب عليهم، مصالحتها للاستفادة منها، باعتبارها نموذجاً سياسياً اقتصادياً، برهن في مختلف مراحل النزاع عن مقدرته وتفوُّقه على غيره من الأنظمة السياسية الاقتصادية المحيطة به. بناء على ذلك، فإن حلّ مسألة ما خسره الخاسرون من أراض وحقوق يكمن في التعويض عليهم تعويضاً مادياً، من الممكن أن تتعهّده منظمة الأمم المتحدة، لاسيما الدول الغنية فيها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية والدول الحليفة لها. على أن يشكّل التعويض المذكور مدخلاً لسلام دائم بين إسرائيل وجيرانها، يُنهي ما كان يصفه دوماً العالم الغربي بأنه أزمة أكثر مما هو صراع مفتوح وشامل على أرض تتنامى قيمتها المعنوية من احتدام الصراع عليها.

لسنا هنا بصدد الانكباب على تفاصيل الصراع العربي ـ الفلسطيني، كما جاءت في التحاليل «الغربية» في النصف الثاني من القرن العشرين. إلا أن ما هو مستخلص منها يشي بإغفال حقيقة ساطعة تتمثّل في أن الأراضي هي التي تشكّل المحور الأساسي في توليد الطاقة المفجّرة للأحداث والمواجهات والحروب، التي شهدتها المنطقة المعنية، ولا تزال.

لا شك في أن الرؤية الغربية المبتورة لمجريات الأمور في الشرق الأوسط، يمليها الانحياز إلى إسرائيل. إلا أنها في الوقت نفسه، ناجمة لا عن تغليب المنهج الاقتصادي على غيره من المناهج في مقاربة النزاعات، فحسب، بل عن تجاهل ما تقدّمه الجيوبوليتيكا، من إيلاء الأرض الأهمية التي تستحقها، في تحليل النزاعات الدائرة في أكثر من مكان في العالم.

أثبت الصراع العربي ـ الإسرائيلي ولا يزال أن الاقتصاد على أهميته، ليس المحرّك الوحيد للأحداث، وقد لا يكون محرّكاً أساسياً، بل في كثير من الأحيان تتراجع فاعليته

في تحريك الأوضاع إلى المرتبة الثانية من حيث الأهمية. ذلك أن الرموز والمعاني التي تكتنزها مساحة معينة من الأرض، كبرت هذه المساحة أم صغرت، قد تشكّل مدعاة لمواجهات عنيفة ومستديمة، تدفع بالأحداث في اتجاهات لا يمكن للمنهج الاقتصادي أن يرصدها، لأنه يُبقي على أسئلة أساسية من دون جواب. إذ كيف يفسّر هذا المنهج إقدام الفلسطينيين (ما دمنا في الصراع العربي ـ الإسرائيلي) على الموت من أجل بضعة أمتار مربعة من مساحة مدينة القدس، هي الأمتار المحيطة بالمسجد الأقصى وبحائط البراق كما يسمّيه المسلمون؟ وكيف تنشغل دوائر القرار في العالم بالمواجهات التي تحصل على الدوام وبشكل شبه يومي حول الحائط عينه، حائط المبكى كما يسمّيه اليهود؟ وهل من الممكن تأشير أسعار الأمتار المربعة المقدسية المتنازع عليها في بورصة العقارات؟

في هذا الإطار نتساءل أيضاً عن مقاربة المنهج الاقتصادي الحر لموضوع الجولان السوري المحتل، وشريط الأمتار العشرة منه الذي يلف الجانب الشرقي من بحيرة طبريا[1]، وكيف أفشل هذا الشريط المفاوضات التي جرت في جنيف، سويسرا عام ٢٠٠٠ بين الرئيس السوري آنذاك حافظ الأسد، والرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون. غني عن القول، أن الأمتار العشرة المذكورة، والتي انشغل العالم بها آنذاك، تملك قيمة سياسية لا شأن لها بقيمتها المادية.

صحيح أن التاريخ الحديث قد شهد صفقات «عقارية» دولية حول أراضٍ معيّنة؛ إلا أن ذلك يبقى الاستثناء الذي ينفي تعميمه. صحيح أنه، منذ زمن غير بعيد، عقدت حكومة الولايات المتحدة صفقات، تكاد تكون عقارية، على ولايتين من ولاياتها، عندما اشترت من فرنسا، على عهد نابليون، ولاية لويزيانا؛ واشترت من روسيا بعد ذلك ولاية الآسكا. لكن هذا النوع من الصفقات يشكّل حالة لا يمكن تصور حصولها في الوقت الراهن. فالجولان السوري المحتل الذي لا تجاوز مساحته الألف كلم٢، لا يعقل

(١) لمزيد من التفصيل انظر معين حداد: «أرض لا تهدأ، الرهانات الجيوبوليتيكية الرئيسية في المشرق العربي». شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ٢٠٠٢.

أن يجري التعامل معه كمساحة قابلة للبيع والشراء. فأي سوريّ، أكان معارضاً للنظام في دمشق أو موالياً له، خارج سوريا أو داخلها، يمكن أن يفكر في الأمر على هذا النحو. بل أكثر من ذلك، من هو ذلك السوري المسؤول الذي يُجازف بإعلان قبوله التخلي عن جزء من الجولان المحتل مقابل تعويضات مختلفة، أو صفقة معيّنة مع إسرائيل، على الرغم من تفوُّق إسرائيل العسكري على سوريا؟

نسوق هذا الكلام لنؤكد أن البحث في معالجة الخلافات والنزاعات على الأراضي ينبغي ألا يتوقف عند الأبعاد المادية، بل عليه أن يراعي أبعاداً أخرى، لم يلاحظها المنهج الاقتصادي السياسي بمختلف اتجاهاته.

في الجهة المقابلة، أي لدى مجموع الباحثين الذين يؤيدون المعسكر الشرقي، تأسست المقاربات التي تتناول الصراع العربي ـ الإسرائيلي على مبادئ وأفكار معاكسة للمبادئ والأفكار اللبيرالية الرأسمالية؛ لكنها تلتقي معاً، في التحليل الأخير، على استبعاد كل ما هو غير مادي من البحث في الصراع المذكور، للوصول إلى خلاصات تقضي باعتبار الدوافع النزاعية، ذات الصلة بالشؤون الروحية، مبنية على أوهام تجر المعنيين بها إلى تدمير مصالحهم الحقيقية، وتلحق الضرر الجسيم بأحوالهم.

فقد ربط الباحثون اليساريون، أو الماركسيون، الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالصراع الطبقي الأممي، وما يستتبعه من تهميش القيم المعنوية للأراضي المتنازع عليها؛ وبالتالي، ضرورة العمل على إبطال دور هذه القيم الوهمية، المُؤجِّج للصراع، لأنه يحرفه عن الوجهة التي ينبغي أن يتّخذها من أجل خلاص الإنسانية على المستوى العالمي، وبطبيعة الحال، حل الخلافات التفصيلية المحلية أو الإقليمية.

على هذه الخلفية، أنتج الخطاب الماركسي عموماً، والسوفياتي الرسمي خصوصاً، توصيات تدعو إلى التضامن الطبقي بين العمال في إسرائيل، والعمال في محيطها الإقليمي، وقد أدّى ذلك إلى إرباكات، قيل فيها الكثير في صفوف الأحزاب الشيوعية

العربية الملتزمة بتحالف أممي عضوي مع الحزب الشيوعي السوفياتي، قائد الثورة العالمية على طريق تحرير الإنسانية.

كانت موسكو السوفياتية تنظر إلى إسرائيل في خمسينيات القرن العشرين، أي في المرحلة التي تلت إنشاءها، على أنها دولة تتحقق فيها شروط التحول الاشتراكي الاقتصادية الاجتماعية أكثر ممّا تتحقق هذه الشروط في الدول المجاورة، لا سيما وأن الحركة الصهيونية التي أسست إسرائيل تنتمي إلى الأممية الثانية، التي انبثقت أو انشقت عنها «الأممية الثالثة» وأحزابها الماركسية ـ اللينينية. بمعنى آخر كانت صلاة القربى إذا جاز التعبير، بين إسرائيل والاتحاد السوفياتي في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، لها ما يبررها برأي الدولتين على السواء. أما الدول العربية المحيطة بإسرائيل، فلم تكن أقرب إلى المعسكر الغربي منها إلى المعسكر الشرقي فحسب، بل كانت تنظر إلى الاتحاد السوفياتي على أنه في موقع معاد لها أيضاً، وذلك لأسباب عديدة ومعقدة، منها، على سبيل الذكر لا الحصر، الإلحاد الرسمي الذي يقول به الاتحاد السوفياتي، ويحاول نشره بواسطة الأحزاب الشيوعية؛ ما جعل الدول العربية وشعوبها، وهي المعروفة بعلاقاتها مع الدين والأديان، تنفر منه بشدّة.

في هذا الإطار وعلى هذه الخلفية بتفاصيلها المتشعبة، انطلقت التحليلات والدراسات الماركسية العربية وغير العربية، في معالجتها للصراع العربي ـ الإسرائيلي، لتصل في نهاية المطاف إلى خلاصات فحواها أن حل الصراع يكمن في انتصار النظام الاشتراكي الشيوعي في كل من إسرائيل ودول الجوار بحيث تتأمن معه المصالح الحقيقية لشعوب المنطقة. وإذ ذاك، تتلاشى تلقائياً الخلافات على الأراضي كنتيجة حتمية للتضامن الطبقي العمالي.

في الواقع، كان هذا الطرح الذي ساد في منتصف القرن الماضي، مبنياً على ما كان قد كتبه كل من ماركس وإنجلز ولينين وستالين حول المسائل المتعلقة بالانتماء والهوية والأرض، حيث أنهم ركّزوا على التحذير من أن الأخذ بالأفكار السياسية

القومية والوطنية تساهم حكماً في حرف النضال من أجل تحرير الإنسانية عن مساره الأممي الصحيح. فضلاً عن ذلك، جاءت «الأممية الثالثة»، التي أطلقت الأحزاب الشيوعية غداة انتصار الثورة البولشفية، لتعترض على ما شاب أحزاب «الأممية الثانية» مما وصفه لينين بالنزعة القومية التي ينبغي فضحها واجتثاثها. ومنذ ذلك الوقت، أي منذ نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، جهدت الأحزاب الشيوعية الفتية في التركيز على العمل ضد حشو الأدمغة المنادي بحب الأوطان. ويقول الماركسي مكسيم رودنسون في هذا الأمر، إن النشاط المعادي للدعاوة المطالبة بالأراضي الوطنية أو القومية قادته الأحزاب الشيوعية في حينه بحماسة بالغة. ويتجلّى هذا النشاط «بأشكال كثيرة: تجلّى بالطابع غير القومي لتسمية الاتحاد الجديد للجمهوريات السوفياتية، المفتوح شرعاً لبلدان الكون بأسره، كما تجلّى... بالمفهوم المُركّز للأحزاب الشيوعية على النطاق العالمي. ويظهر هذا، على المستوى التنظيمي... وفي بُغض القاعدة الشيوعية لكل ظاهرة فيها أثر للنزعة القومية، وفي انتشار لغة الإسبرنتو في الأوساط الشيوعية، هذه اللغة العالمية التي كان مقدّراً لها أن تزيل، في أجل محدد، حالات عدم التفاهم بين الشعوب... وفي كلمات مئات الأناشيد الشعبية لدى الأحزاب الشيوعية، كما نجده مثلاً في النشيد الإيطالي، الراية الحمراء: لم يعد هناك أعداء لا حدود. فعلى الحدود ترفرف الرايات الحمر»[1].

كان المنهج الاقتصادي المادي التاريخي أو الماركسي، يعالج الظواهر المتعلقة بالنزاعات السياسية على الأراضي باعتبارها من نتاج بورجوازيات الدول الحديثة الأوروبية، ذات الشكل القومي المعاصر. والنزعة القومية، عموماً لدى تفشيها في الأوساط الشعبية، تغدو في نظر اليسار الشيوعي تعبيراً عن إيديولوجيا الطبقة البرجوازية الصغيرة الحائرة والتائهة بين قطبي المجتمع السياسي: البرجوازية الرأسمالية المترنحة، والبروليتاريا الصاعدة.

(١) مكسيم رودنسون. الياس مرقص، إميل توما: «الأمة، المسألة القومية، الوحدة العربية والماركسية». دار الحقيقة ـ بيروت ١٩٧١، ص ٣.

وعلى العموم، ومن دون الدخول في التفاصيل، فإن الفكر الأممي كان، منذ ماركس، يجنح للتوجّه إلى التضحية بالقيم الثانوية من أجل الاشتراكية السائرة نحو الشيوعية. ومن تلك القيم الثانوية، القيم القومية أو القيم «الأرضانية»، على اعتبار أن حل مشكلات الأراضي، العالقة بين الفرقاء المتنازعين عليها، يتحقّق تلقائياً لدى بلوغ الاشتراكية، أهدافها الشيوعية.

تلك الأمور النظرية، وما تستدعيه من مواقف وسلوكيات سياسية ميدانية، أدّت إلى إرباكات عديدة، وعلى مختلف المستويات في أوساط الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية، من حيث تناولها للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ذلك أنها جهدت في العمل على التوفيق النظري بين «الوطني» من جهة و«الطبقي»، أو «الأممي» من جهة أخرى.

كانت الأحزاب الشيوعية الغربية قد شهدت مثل ذلك الإرباك، حيث راحت تترجَّح بين الأخذ بالمبدأ الأممي، والأخذ بالمبدأ الوطني. لقد أدرك الجميع أن المنهج المادي التاريخي (الماركسي)، بطبعته الأصلية، غير قادر على الإحاطة بالمسائل «الأرضانية» (territoriales)، وما يتفرع عنها. فعلى سبيل الذكر لا الحصر، ترجُّح المواقف لدى الحزب الشيوعي الفرنسي من قضية الجزائر، وثورتها في سبيل تحقيق الاستقلال وتحرير الأراضي الجزائرية من السيطرة الفرنسية. كان هذا الحزب يعلن أن استقلال الأراضي الجزائرية إذا ما تم أصلاً، فإن ذلك سيحدث في فرنسا، وليس في الجزائر. يقول رودنسون في ذلك: «كان قادة الحزب الشيوعي الفرنسي يفكّرون على هذا النحو: حين تنتصر الاشتراكية في فرنسا، فإن المشكلة الجزائرية ستحل تلقائياً». ثم يضيف «طبعاً يمكن استهجان هذا الموقف والبحث عن دوافع خفية؛ لكن ينبغي أن لا ننسى أن ماركس كانت له مواقف من هذا النوع وكان أحياناً يعتقد بأن استقلال إيرلندا سوف يُظفر به في لندن وليس في دبلن»[1]. غير أن الحزب الشيوعي الفرنسي لم يلبث أن

(١) المصدر نفسه، ص ٣١.

طوّر مواقفه حيال القضية الجزائرية باتجاه آخر، نحا فيه إلى تأييد حق الشعوب في أراضيها.

وكذلك فعلت الأحزاب الشيوعية العربية، التي، في تصدّيها النظري والميداني للصراع العربي ـ الإسرائيلي، انتقلت بعد ذلك مما يمكن وصفه بالغلو الأممي، إذا جاز التعبير، إلى الجهة المقابلة المتمثّلة في إعلاء الشأن الوطني أو القومي، لكن خلال مسيرة شهدت جملة من الانقسامات والمحاججات التي حُسمت في نهاية الأمر لصالح الإقرار بأن النزاع على الأراضي، تجاوز البعد المادي إلى أبعاد أخرى.

جاء هذا الإقرار أخيراً كمحصّلة لمعاناة متعددة الجوانب. فالشيوعيون كانوا قد بذلوا جهوداً نظرية مضنية حتى البؤس لعلّهم يتمكنون من جعل الصراع على مساحة محدودة من الأرض، بما تكتنز من معانٍ ورموز وقيم روحية أو دينية، يبدو وكأنه يندرج في سياق الصراع الطبقي، والأممي. لكن تلك الجهود كانت تُظهر، أكثر فأكثر، عدم كفاية المنهج المادي التاريخي في معالجة موضوع الأراضي، بأبعادها الثقافية والسياسية.

وفي هذا السياق، يمكن أن نذكر أيضاً أن الشيوعيين وحلفاءهم من اليسار، قد عانوا أيضاً في هذا الإطار من مفارقة لافتة منشأها أن «الأممية الثالثة» التي أرساها لينين كانت قد أقرت حق مطالب الشعوب بأراضيها؛ لكن تلك المطالب كان ينبغي أن تُصاغ ويُعمل عليها، بناء على ما ترتئيه المصالح العامة للثورة العالمية، وهي مصالح كان تقديرها منوطاً بهيئة أركان القيادة المركزية ومقرّها موسكو، أي إنها كانت، عملياً، رهناً بالاستراتيجية التي تقرّرها موسكو؛ الأمر الذي كان من شأنه أن يؤدّي إلى نوع من الاستغراق في تجاهل ما تحتويه الأراضي من طاقة خاصة بها في تفجير الصراعات.

٣ ـ إشكالات

لا أحد ينكر أهمية دور الاقتصاد في إشعال الحروب، ولا أهمية دور ما تكنزه

الأرض من ثروات في تأجيج النزاعات. فذلك من المسائل البديهية التي تؤكّدها الأحداث في كل زمان ومكان. لكن ينبغي أن نضيف إلى الاقتصاد، والثروة والمناجم... أموراً أخرى لها دورها أيضاً في المسائل النزاعية.

يتبيّن لنا، من مجمل ما أوردناه، أن مقاربة النزاعات في العالم كان لابد لها، في نهاية الأمر، من أن تشهد تبدلات منهجية، تمثّلت في إعادة الاعتبار إلى الجيوبوليتيكا، لكن دون أن تنجو من الالتباسات والإشكالات.

ذلك أن شيوع استخدام الجيوبوليتيكا منذ ثمانينيات القرن العشرين، قد اتّخذ مختلف الاتجاهات. وحُمّل المصطلح أكثر بكثير مما يحتمل، وصار من فرط ترداده بمناسبة وبغير مناسبة، وكأنه تقليد تتلبّسه المداخلات، والسجالات الإعلامية والسياسية والمناظرات والأبحاث. ولم تعد تُحصى الكتب التي يتصدَّر اسم الجيوبوليتيكا عناوينها أو الصفة المشتقة منه. بدت الأمور وكأن للمصطلح المذكور سحراً خاصاً، إذا جاز التعبير، يمكّنه من الترويج لهذا النص أو ذاك. وما أصاب الكتب، أصاب كذلك المقالات الصحفية، وبرامج «التوك شو» التلفزيونية في العالم العربي، وغيره من العوالم. وبلغ استخدام المصطلح مبلغاً، أدّى به إلى نوع من التذويب أفقده معانيه الخاصة به، والمميّزة له.

كما استُخدم المصطلح أيضاً، بطرق ووسائل ملتوية تنفي عنه حداثته، من حيث أنه عنوان لعلم أو لحقل معرفي لم يتشكّل إلا في القرن العشرين. إذ ردّه البعض اعتباطاً، إلى مراحل من التاريخ القديم على قاعدة تعتبر أن الصراعات التي جرت في التاريخ والسياسات التي اتّبعت، والاستراتيجيات التي صيغت، هي من الجيوبوليتيكا، الأمر الذي يجعلنا نتساءل لماذا لم يستخدم الأقدمون تعبير الجيوبوليتيكا، مع أنهم كانوا على معرفة ودراية واسعة بالجغرافيا وبالسياسة.

من الأمثلة العديدة التي تُفرّغ الجيوبوليتيكا مما هو خاص بها، ما يقوله محمد رياض في هذا الموضوع: «والحقيقة ان الأفكار الجيوبوليتيكية قديمة قدم الفكر

الإنساني... ولعل أقدم فكرة صريحة وصلت إلينا هي أفكار الفيلسوف الإغريقي أرسطو الذي أكّد أن موقع اليونان الجغرافي في الإقليم المعتدل المناخي قد أهّل الإغريق للسيادة العالمية على شعوب الشمال البارد والجنوب الحار»[١]. ثم يضيف، في تناوله لما يدعوه بالجيوبوليتيكا: «ارتبطت الأفكار الجيوبوليتيكية القديمة عامة بالظروف الجغرافية المحيطة بشعب أو مملكة أو مفكر. ويبدو أن السياسات القديمة... كانت تقودها وتسيطر عليها فكرة الوحدة الجغرافية المتكاملة، مثل الأودية النهرية: وادي النيل الأدنى الذي تكوّنت فيه الدولة المصرية، وما بين النهرين الذي تكوّنت فيه دول سومر وأكاد وبابل وأشور... وفي عهود هذه الدول القديمة، ظلت الصحارى والجبال مناطق متميزة بوضوح خارج الدولة...»[٢].

وينطلق رياض، كما يقول، من اعتبار «جوهر الجيوبوليتيكا هي تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء الأوضاع والتركيب الجغرافي. ولهذا فإن الآراء الجيوبوليتيكية يجب أن تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية...»[٣]. وبناء على ذلك يستفيض رياض في شرح الجيوبوليتيكيات الإغريقية... والرومانية والعربية، معتمداً نوعاً من المزج بين ما هو جغرافي وما هو سياسي، من دون أن تتبدى ملامح، ولو جنينية، لمنهج بحثي أو تحليلي مميز أو ذي شأن يذكر.

بمعنى آخر، لا نجد لدى رياض تعييناً لحقل معرفي خاص بالجيوبوليتيكا، فهو يزجّ بمصطلح الجيوبوليتيكا، أو بالصفة الجيوبوليتيكية، زجّاً قسرياً في أطر وسياقات تجعل المصطلح المذكور، أو الصفة المذكورة، في موقع لزوم ما لا يلزم، كما في قوله على سبيل الذكر لا الحصر أن «الجغرافي الروماني بليني Pliny الكبير رسم صورة

(١) محمد رياض: الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا ،دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط. دار النهضة العربية ـ بيروت، ص ٦٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٥.

جيوبوليتيكية فريدة للأمبراطورية الرومانية... وأوضح أن روما تمد نفوذها الإقليمي في اتجاهات مختلفة... في صورة اتفاق متكامل مع امتداد الطرق...»[١]. أو: «وعلى العموم فإن النظرة الجيوبوليتيكية العربية والإسلامية كانت تقسم العالم المسكون ... إلى قسمين رئيسين هما أوروبا في الشمال وإفريقيا وآسيا في الجنوب»[٢]. وعلى هذا يتبين لنا أن بالإمكان الاستغناء عن صفة الجيوبوليتيكية فيما خص الامبراطورية الرومانية، دون أن يتغير شيء في المعنى، المراد إظهاره. أما عن النظرة العربية والإسلامية الموصوفة بالجيوبوليتيكية، فهي ليست سوى تصوّر من التصوّرات الجغرافية للعالم لا حاجة لإلصاق الصفة الجيوبوليتيكية بها. تصور صاغه العرب المسلمون، كما صاغت وتصوغ سائر الشعوب تصوّراتها المختلفة عن العالم[٣]، منذ ما قبل تشكُّل الظاهرة السياسية، ونشأة الدولة في المجتمع الإنساني وحتى اليوم، مروراً بمختلف المراحل، وفي مختلف الأماكن.

من جهة أخرى، ودوماً في سياق تضخيم المحتوى الدلالي للجيوبوليتيكا، بما يؤدّي إلى تمييعها كحقل معرفي، يذهب إلكسندر دوغين في الاتجاه المسوّغ للإفراط المتزايد في استخدام مصطلح الجيوبوليتيكا، والصفة المشتقة منها، إلى الدرجة التي تجعل من شيوع تداول المصطلح عبئاً على مراميه العلمية ودلالاته المعرفية.

ذلك أن دوغين ينطلق من قانون للجيوبوليتيكا يصوغه على النحو التالي: «القانون الأساسي للجيوبوليتيكا هو إقرار الثنائية المنعكسة في التكوين الجغرافي للكوكب الأرضي، وفي النمطية التاريخية للحضارات. وهذه الثنائية تعبّر عن نفسها في مواجهة «التيلوروكراتيا»، (القوة البرية) «والتالاسوكراتيا القوة البحرية» وطابع هذه

(١) المصدر نفسه، ص ٧٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.
(٣) حول مفهوم التصورات في الجغرافيا، انظر معين حداد: «الجغرافيا على المحك». شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت، ٢٠٠٤.

المواجهة إلى المواجهة بين الحضارة التجارية... والحضارة ذات الهيبة العسكرية... إنها بكلمة أخرى ثنائية الديموقراطية، والإيديوقراطية»[١].

ولا يتوانى دوغين عن جعل الجيوبوليتيكا الأداة المعرفية التي تمكّننا من فهم التاريخ البشري برمّته، بعد أن أعادت الجيوبوليتيكا تركيب مناهج بحثية مختلفة ومتباعدة «من نظرية الحق، حتى علم الثقافة، من السوسيولوجيا حتى الاستراتيجية العسكرية، ومن علم الأديان حتى التحليل الاقتصادي، ومن الأنطولوجيا حتى الطب النفسي...»[٢].

وفق هذه الرؤية، تنفلش الجيوبوليتيكا، وتتخطّى الأمور المتعلقة بالجغرافيا والسياسية، بما يفقدها ميزاتها الأساسية. إن ما يُقدم عليه دوغين في هذا الشأن، هو من باب تمجيد الجيوبوليتيكا، ليذهب بها إلى خارج الإطار الأكاديمي أو العلمي، متحدّثاً عنها بطريقة تكاد تكون هذيانية. فيقول: «والجيوبوليتيكا، ليست عقيدة جامدة، ليست تجميعاً لحقائق ثبتت صحتها مرة وإلى الأبد، وتمّت البرهنة عليها ودراستها بشكل مفصل. إنها أقرب إلى أن تكون باقة من بداهات وأحداث تاريخية توحّد بينها متعة الإحساس باللذة المسبقة للتعرّف على الواقع ضمن منظور جديد غير مسبوق. ويمكن القول بأن هذه المنظومة تستمد جاذبيتها من تفتّحها بالذات، ومن كونها تنتسب للتطور الخلاق في كافة الاتجاهات، لأنها في طورها الجنيني، ولأنها تجتذب الأرواح الحية المتوثبة والعقول الباحثة عن بدائل للمناهج القديمة السائرة إلى الاضمحلال»[٣].

---

(١) إلكسندر دوغين: «أسس الجيوبوليتيكا»، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة ـ بيروت، ٢٠٠٤ ص ٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٩.

الفصل الخامس

مشكلات سيميائية ومنهجية

مع إحياء الجيوبوليتيكا، وبعد عودتها الصاخبة كما أسلفنا، طرأت على الأوساط الأكاديمية مشكلة جديدة قديمة في آن، تمثَّلت في عملية التمييز بينها وبين الجغرافيا السياسية، بما بدى وكأنه استعادة لما جرى مع هاوسهوفر، عندما أقدم على تأسيس الجيوبوليتيكا، وفق قواعد ومنطلقات تختلف عن الجغرافيا السياسية، التي وضعها راتزال.

من هنا أدّى إحياء الجيوبوليتيكا إلى انشغال الأوساط الأكاديمية بالدلالات التي يحملها كل من المصطلحين: الجغرافيا السياسية، والجيوبوليتيكا، انطلاقاً ممّا يؤشران إليه من حيث محتواهما المعرفي والمنهجي.

غير أن البعض أصرّه كما رأينا سابقاً، على أنه لا داعيَ مطلقاً إلى الأخذ بالجيوبوليتيكا، مطالباً بإحلال الجغرافيا السياسية محلّها بشكل نهائي، على خلفية استدعاء الشروط المتباينة التي واكبت تأسيس كل من الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا. فالجغرافيا السياسية تنتمي إلى مرحلة ما قبل النازية، وبالتالي لم تكن على علاقة مباشرة بها. بالإضافة إلى أن بالإمكان إدراجها في مناهج الجغرافيا الأكاديمية إلى جانب الجغرافيات الأخرى، أي الجغرافيا الاقتصادية، الجغرافيا السكانية أو الجغرافيا المدنية والجغرافيا الريفية... بما يُجنّب ما تثيره الجيوبوليتيكا من ارتياب، فضلاً عن أن اعتماد الجغرافيا السياسية بديلاً من الجيوبوليتيكا يرمي إلى توسيع حقل الجغرافيا المعرفي عن طريق تنويعها. ومن الجغرافيين الذين يأخذون بهذه المقولات، على ما أوردناه في الفصل الثالث والمشهود لهم بنشاطهم الأكاديمي المميّز، روجيه برونيه وكلود رافستان، ورفاق عديدون لهما في الجامعة الفرنسية، وسائر الجامعات

الأوروبية.

١ ـ بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الأكاديمية

رأينا من قبل أن الجغرافيا السياسية، التي أسّسها راتزل، تقوم على إنتاج المعارف الجغرافية الطبيعية، والجغرافية البشرية لأهداف سياسية. بمعنى آخر، ينبغي لهذه الجغرافيا السياسية أن تتضمّن إلى جانب المعارف الطبيعية والبشرية، تعيين سبل استخدام تلك المعارف من قِبَل القوى السياسية (عموماً)، ولاسيما السلطة السياسية العليا في الدولة، (في حال راتزل، الدولة الألمانية). بتعبير آخر يمكن القول إن الإنتاج العلمي لتلك الجغرافيا يقع في الإطار الأكاديمي للجغرافيا العامة، (أي الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية)، والجغرافيا الإقليمية. وفي هذه الجغرافيا الإقليمية، تندرج حكماً جغرافيّة الدولة، أو جغرافيات الدول[١].

يعني ذلك، فيما يعنيه، أن الجغرافيا السياسية هي، في وجه من وجوهها، ليست سوى الجغرافيا الأكاديمية، لكن من دون المسائل المتعلقة بالسياسة على نحو مباشر، أي من دون الاستهدافات السياسية التي كانت توحي بها الجغرافيا الراتزلية.

من هنا فإن الجغرافيا الأكاديمية، التي استمر العمل بها حتى الجزء الثاني من القرن العشرين، باتت، ولا سيما الجغرافيا الكلاسيكية منها، قريبة المضمون من الجغرافيا الراتزلية، ما يجعلنا نعتبر أن الجغرافيا عموماً بقيت، إلى هذه الدرجة أو تلك، مبنية على الجغرافيا السياسية في مرحلتها التأسيسية، لكن بعد تشذيبها من العناصر «العدائية» التي تضمّنتها الجغرافيا على يد راتزل.

إذا كان الأمر كذلك، فكيف صارت الجغرافيا السياسية فرعاً من فروع الجغرافيا؟

---

(١) لمزيد من التفصيل، انظر معين حداد: «الجغرافيا على المحك»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت، ٢٠٠٤.

مع تقدُّم الجغرافيا، واتساعها خلال القرن العشرين، تزايدت فروعها، وتشعبت في اتجاهات مختلفة، إلى جغرافيا سكانية، وجغرافيا اقتصادية وجغرافيا مناخية وجغرافيا احيائية... وغيرها. فكان لا بد من أن تجد السياسة تلقائياً مكاناً لها في الجغرافيا إلى جانب السكان والاقتصاد... وصار الحديث عن الجغرافيا السياسية شبيهاً بالحديث عن الجغرافيا السكانية والجغرافيا الاقتصادية، مع الإشارة إلى ضرورة الانطلاق من الجغرافيا السياسية في مرحلتها التأسيسية، شرط ألا يؤخذ منها سوى العناصر التي تؤمن ما يمكن أن يؤدي إلى تشكل هوية أكاديمية مميزة لجغرافيا سياسية، تقف جنباً إلى جنب مع الجغرافيات الأخرى، لا سيما الجغرافيا السكانية والجغرافيا الاقتصادية. ولما كان المستوى المعرفي الأول من المقاربة الجغرافية السكانية، هو توزيع المجموعات السكانية على الأرض، ومن المقاربة الجغرافية الاقتصادية، هو توزيع الوحدات الاقتصادية على الأرض، فإن الجغرافيا السياسية صارت تتناول في مباشرتها لموضوعاتها توزيع الوحدات الجغرافية السياسية، أي توزيع الدول بأقاليمها الجغرافية؛ ثمَّ تتناول كما تفعل الجغرافيا السكانية والجغرافيا الاقتصادية، دراسة علاقات هذه الوحدات فيما بينها، أي العلاقات بين الدول.

لكن ماذا أبقى القائلون بالجغرافيا السياسية اليوم من الجغرافيا السياسية التي أسَّسها راتزل؟

كانت الجغرافيا السياسية مع راتزل تضم كما رأينا سابقاً، الجغرافيا الطبيعية، والجغرافيا البشرية على السواء، فضلاً عن العلوم السياسية؛ وكل ذلك في توليفة عامة، تستهدف توظيف هذه العلوم مجتمعة لما فيه مصلحة الدولة. بمعنى آخر كانت الجغرافيا السياسية الراتزلية تتوخَّى، من إنتاج المعارف الطبيعية والاجتماعية والسياسية، إرشاد السلطة في الدولة إلى تبيان مصالحها وتنميتها. وهذا ما فصَّلناه عندما ذكرنا كيف كانت البعثات الجغرافية تستطلع مختلف العناصر الطبيعية البشرية للأراضي، التي كانت تستهدفها الدول القوية ذات المطامح الاستعمارية.

لكنّ راتزل كان قد أخذ الجغرافيا السياسية، والجغرافيا عموماً، بشقّها الطبيعي والبشري، في اتجاه آخر. فهو استخدم المعارف الطبيعية والبشرية، لتبيان دورها في صقل الشخصية السياسية للأمة ودولتها. فالعلاقة القائمة بين الطبيعة والمجتمع على الأرض، تنتج الخصائص التي تتميز بها الشعوب والأمم ودولها، بعضها من بعض. وتجعل الدول تنتهج سياسات تحدّد معالمها طبيعةُ إقليم الدولة، وخصائص شعبها، في علاقته مع هذه الطبيعة. من هنا كان للمعارف الطبيعية في الجغرافيا السياسية الراتزلية أهمية خاصة.

والواقع أن راتزل كان في ذلك يستكمل، ولكن بشكل منهجي جديد، الأفكار المتعلقة بتأثير الطبيعة على الإنسان، والتي استمرت منذ الأقدمين حتى عصر الأنوار، مخترقة العصور المختلفة حتى يومنا هذا[١].

إلا أن راتزل كان يدرك أن الإقليم، الذي يسكنه هذا الشعب أو ذاك، ذو خصائص جغرافية طبيعية تختلف من ناحية إلى أخرى، من حيث السطح، أو المناخ، أو النبات... لذلك، ركّز راتزل على تعامل الشعوب والسلالات مع محيطها، وعلى العلاقة التي تقيمها مع هذا المحيط، انطلاقاً من استعداداتها النفسية المختلفة، بما يؤدي إلى تمسُّك متباين لهذه الشعوب أو السلالات بالأراضي التي تعيش فيها وتستثمرها.

كما أن طبيعة الإقليم، بالإضافة إلى ما يطرأ على الشعب من تحوُّلات ديمغرافية واقتصادية قد تدفع دولة هذا الشعب أو ذاك إلى التوسُّع نحو مواقع جديدة، إذا ما ملكت الدولة المعنية عناصر الاقتدار، وإلا فإنها تتراجع أمام دول أخرى أقوى منها، على اعتبار الدول كائنات حية تشكِّل أغلفتها العضوية؛ حدودها في محيطها الطبيعي تتسع مع نموّها على حساب الآخرين، انطلاقاً من موقعها الجغرافي في علاقاتها مع الدول الأخرى[٢].

---

(١) لمزيد من التفصيل، انظر معين حداد، المصدر السابق.

(٢) انظر الفصل الأول.

ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى الأهمية التي أولتها الجغرافيا السياسية، في مرحلتها التأسيسية، للشأن الطبيعي؛ حيث أن راتزال صاغ نظريته «وقوانينه» في الجغرافيا السياسية مستنداً إلى أن للجغرافيا الطبيعية دوراً أساسياً في تعيين أهداف الشعوب وتوجهاتها ومدى تلبية دولها السياسية؛ الأمر الذي وسم الجغرافيا الراتزلية، والجغرافيا الأكاديمية الصرفة المتكئة عليها بنوع من «الحتمية»، وهي الحتمية التي أثارت جدالاً واسعاً، خلال النصف الأول من القرن العشرين[1].

من الوجهة المنهجية، لم يكن بمقدور الجغرافيا السياسية الراتزلية الحفاظ على عافيتها واستمرارها، على الرغم من انتشارها، وعمق تأثيرها. فالجمع بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، في إطار الجغرافيا السياسية، دونه عقبات تمنع الجغرافيا السياسية من فتح آفاق معرفية متجدِّدة. ذلك أننا لا نحتاج إلى بصيرة متقدة، حتى نتبيّن أن سياسات الدول تتبدل بين فترة وأخرى، وتتّخذ اتجاهات متباينة، مع العلم أن طبيعة أقاليمها، أي جغرافيتها الطبيعية، كما مواقعها، تبقى على درجة عالية من الثبات الملحوظ. بناء على ذلك فإن دور الطبيعة، من أشكال التضاريس والمناخ وسائر العناصر الجغرافية الطبيعية، ليس ذلك الدور الذي يُعتد به لتفسير هذا التوجه السياسي، أو ذاك، في هذه الدولة أو تلك، كيفما كانت طبيعة إقليمها، وكيفما كان موقعها الجغرافي من سائر الدول. بمعنى آخر، لم يكن بالإمكان التعويل على جعل الطبيعة عنصراً أساسياً في التحليل الذي كانت تعتمده الجغرافيا السياسية الراتزلية.

من هنا، كان لابد من حذف الجغرافيا الطبيعية من الجغرافيا السياسية، والاكتفاء بجعل الجغرافيا السياسية فرعاً من فروع الجغرافيا البشرية، كما هي حال الجغرافيا السكانية أو الجغرافيا الاقتصادية، مع مراعاة التقاطعات العديدة بين السياسة والسكان والاقتصاد.

---

١) انظر معين حداد. «الجغرافيا على المحك»، مصدر سابق.

وهكذا، وبدل التفتيش عن مختلف العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في سياسة الدول، نحا الباحثون، القائلون بالجغرافيا السياسية، منحى التحرّي عن عناصر الجغرافيا البشرية دون الطبيعية في هذا الشأن.

على أن الجغرافيا السياسية، بحلّتها الجديدة أي المقتصرة على «الاجتماعيات» دون «الطبيعيات»، لم تخلُ من العثرات التي انعكست سلباً عليها. يصف بيتر تايلور وكولن فلنت الإشكالات التي صادفتها الجغرافيا السياسية خلال مسارها، على النحو التالي: «وصلت الجغرافيا السياسية إلى قمة مجدها خلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، ما بين ١٩١٨، و١٩٣٩. وكان مؤتمر فرساي للسلام، الذي انعقد سنة ١٩١٩، قد استعان بمشورة عدد من الجغرافيين أثناء المفاوضات. وفي السنوات التالية صار مشاهير الجغرافيين... من الشخصيات السياسية المرموقة إلى جانب تميزهم الأكاديمي في عالم الجغرافيا»[١]. ثم يضيف المؤلفان «أن الجيوبوليتيكا، كما الجغرافيا السياسية قد تراجعتا في أعقاب سنة ١٩٥٤... بل إن الجغرافيا السياسية، في جملتها، تضاءل قدرها في عالم الجغرافيا، وتضاءل الاهتمام بالجيوبوليتيكا داخل مجال الجغرافيا السياسية. ويتضح أيضاً هذا الانحسار لو أننا ألقينا نظرة على فصل من فصول كتاب في الجغرافيا السياسية صدر عن رابطة الجغرافيين الأميركيين بمناسبة عيدها المئوي سنة ١٩٥٤، وعنوانه: الجغرافيا الأميركية، حالها الراهنة والتوقعات المستقبلية... ففي هذا الفصل يعبّر هارتشورن Hartshorne عن الأسى الذي آلت إليه حال الجغرافيا السياسية من تخلف، داخل الإطار العام لميدان الجغرافيا. وينتقد هارتشورن المناهج المتبعة في الجغرافيا السياسية»[٢]. ذلك أن هذه المناهج صارت تقتصر على الدراسات الجغرافية البشرية للمناطق، والتقسيمات السياسية للعالم، وأقاليم الدول، أي إن هذه الجغرافيا السياسية لم تعد تتعدّى المستوى الوصفي

(١) تايلور وفلنت، مصدر سابق، ص ٢٥١.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥٢.

في تناولها الأبعاد المكانية للظواهر السياسية المتمثلة بالدول، من حيث السكان والاقتصاد في هذه الدول، بمعنى أن الدراسات الجغرافية السياسية لم تكن سوى دراسات في الجغرافيا السكانية والجغرافيا الاقتصادية للدول، أي إنها باتت جغرافيا إقليمية تقتصر على مقاربة العناصر البشرية للدول، ولا سيما عنصرَي السكان والاقتصاد، وما لهما من علاقة مع السياسة، في إطار هذه الدول، وفي العلاقات القائمة بينهما.

هذا الضمور اللافت للجغرافيا السياسية أدّى إلى ردود أفعال مختلفة، في أوساط بعض الجغرافيين، يجمعها ضرورة العمل على أن يكون للجغرافيا السياسية دور معرفي نشط ومتنامٍ؛ ويجمعها أيضاً هدف قطع الطريق على عودة الجيوبوليتيكا، أو على الأقل احتواؤها، وجعلها في أفضل الأحوال فصلاً من الفصول التي تتضمّنها الجغرافيا السياسية.

في فرنسا، برزت أول محاولة متكاملة لتجديد الجغرافيا السياسية وإعطائها موقعاً أكاديمياً خاصاً بها، وهوية مميزة لها، عندما أصدر أندريه ـ لويس سانغان A. L Sanguin كتابه «الجغرافيا السياسية»[1] (La géographie politique) عام ١٩٧٧، وفيه يعيِّن محتوى الجغرافيا السياسية ويوزّعه على الموضوعات التالية: حجم إقليم الدولة الجغرافي وموقعه، السكان ومشاعر الانتماء، الأمة والدولة، الأقلّيات في الدولة الواحدة، النواة المركزية للدولة والعاصمة، أوضاع الدول الدستورية، الخدمات العامة، التنظيمات الإدراية، الانتخابات، المجالات المائية (بحار وأنهار) والمجالات الجوية، وحقوق الدول فيها، وأخيراً الشؤون والعلاقات الدولية.

يعتبر سانغان، في مقدمة كتابه، أن جغرافيته تستكمل الجغرافيا الراتزلية، لكنها تجدِّدها. ويرفض سانغان، منذ مقدمة الكتاب، الجيوبوليتيكا، جملة وتفصيلاً، ويضعها خارج أي اعتبار أكاديمي.

(١) Andrè-louis Sanguin. "La géographie politique", PUF Paris 1977.

لكن ما ينبغي سوقه من ملاحظات حول مشروع سانغان في الجغرافيا السياسية، يتعلَّق بجملة مفارقات وحيثيات اعترت عمله هذا. فهو لم يُفرد للاقتصاد ما يستحقه من دور في إطار سياسة الدولة، أو السياسة الدولية، إذ بقي موضوع الاقتصاد متوارياً على مدى صفحات فصول الكتاب بمجملها. كما أن الجغرافيا الطبيعية أُسقطت بالكامل من المعالجة، مع العلم أن المؤلّف يشير في المقدمة إلى أن العوامل الطبيعية ينبغي أن تراعيها الجغرافيا عموماً، والجغرافيا السياسية خصوصاً. لكنه، عملياً، وخلافاً لما يقول، لم يجد ضرورة لها في تناوله لموضوعات الجغرافيا السياسية كما يراها، إلا من بعض التلميح إليها، عندما يتطرّق إلى مسألة شكل الدولة الإقليمي، وإلى الشؤون المائية وحقوق الدول في البحار، والأنهار وأحواضها. والتلميح المشار إليه يأتي في سياق استكمال المسائل الحقوقية الدولية. وهو بذلك لم يجاوز الاهتمام الذي يبديه خبراء القانون الدولي في هذه الأمور.

يعتبر سانغان، كما يقول، أن الجغرافيا السياسية هي «الطفل الشرعي للجغرافيا البشرية». آنذاك، أي خلال السبعينيات من القرن العشرين، كانت الجغرافيا تجتاز أخطر مرحلة وأخطر أزمة في مسارها. وذلك عندما حلّت القطيعة شبه التامة بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية[1]، على الرغم من محاولات العديد من الجغرافيين الإبقاء على الجمع بينهما، الأمر الذي كان لابد أن يجعل المؤلفين الجغرافيين الأوفياء لوحدة الجغرافيا (الطبيعية والبشرية) عاجزين عن صون تلك الوحدة، هذا ما وقع فيه سانغان الذي أصرَّ، في مقدمة كتابه، على إدراج العوامل الطبيعية، في الجغرافيا السياسية؛ لكنه لم يتمكَّن من توظيفها في هذه الجغرافيا التي تُعدّ إحدى بنات الجغرافيا البشرية على حد قوله.

كان سانغان، في إطلاقه للجغرافيا السياسية وتجديدها، يستلهم أيضاً ما كتبه الجغرافي الفرنسي جان غوتمان[2] J. Gottman عام ١٩٥٢، في «سياسة الدول

(١) لمزيد من التفصيل انظر معين حداد: «الجغرافيا على المحك»، مصدر سابق.

(٢) J. Gottman, "La politique des Etats et leur géographie". A. Colin Paris 1952.

وجغرافيتها»؛ عن دور الجغرافيا في السياسة عموماً. بناء على ذلك، حاول سانغان تعيين هدف خاص للجغرافيا السياسية لتمييزها من جغرافيات سواها؛ فحدَّد هدفها بأنه البحث في مدى التطابق والانسجام ما بين النظم السياسية والعوامل الجغرافية، وما يستتبع ذلك من تداعيات على مستوى العلاقات الدولية.

طور سانغان بعد ذلك أعماله في الجغرافيا السياسية. واشتغل، وفق رؤيته لهذه الجغرافيا، على دول أميركا اللاتينية. لكن بقيت الجغرافيا السياسية لديه أقرب إلى العلوم السياسية منها إلى الجغرافيا.

في مختلف الأحوال، سجّلت الجغرافيا السياسية منذ السبعينيات تقدُّماً ملحوظاً، في الجامعات الفرنسية. وأقبل عليها العديد من الجغرافيين، ولا سيما أولئك الذين يتشاركون في رفض الجيوبوليتيكا رفضاً قاطعاً. صحيح أن أصحاب هذه الجغرافيا، قد نجحوا في إنتاج معارف ذات قيمة علمية مضافة؛ غير أن هذه المعارف بقيت موزَّعة على حقول معرفية متعددة، ولم يكن ثمة سبل إلى توظيفها في إشكاليات محدَّدة، تجعل من الجغرافيا السياسية المذكورة ذات موقع أكاديمي مميّز، أو مختلف عن سائر الجغرافيات.

في الولايات المتحدة، اختلف الأمر، عمّا هو في فرنسا. فالجغرافيا السياسية الفرنسية انطلقت من العمل على مقاربة الدولة، كموضوع أساسي لها، على اعتبار أن الدولة، بصفتها كياناً سياسياً قائماً على مساحة معينة، وذات إقليم جغرافي محدَّد، تشكِّل الوحدة الجغرافية السياسية بامتياز وبالمقابل، جاوزت بعض تيارات الجغرافيا السياسية في الولايات المتحدة، كما في العالم الانغلوسكسوني، مسألة التركيز على الدولة كإقليم يشغله كيان سياسي، لتتناول النظم السياسية في سياقات تحوُّلاتها وتبدُّلاتها على مستوى الكرة الأرضية ككل.

وتشهد الجغرافيا السياسية، في العالم الانغلوسكسوني عموماً، تيّارات متعدّدة، منها، على سبيل المثال لا الحصر، التيار الذي يقوده بيتر تايلور مؤلِّف «الجغرافيا

السياسية لعالمنا المعاصر»[1]، (بالاشتراك مع كولن فلنت). تجدر الإشارة إلى أن تايلور ليس جغرافياً بالمعنى الأكاديمي للكلمة. فهو، في الأساس، متخصِّص في العلوم الاقتصادية والسياسية. أما الجغرافيا، التي يتناولها، فليست سوى الأبعاد المكانية التي يتَّخذها الاقتصاد، وتتخذها السياسة في التطوُّرات والتحوُّلات التي يشهدها العالم. وهو يرى أن العوامل الجغرافية ليس لها في السياسة ذلك الدور الذي يتحدّث عنه الجغرافيون، بل إن السياسة، كما في كل زمان ومكان، هي ناتج الاقتصاد. ولما كان الاقتصاد هو اقتصاد السكان، فإن السياسة تصبح مبنية على عُنصرَي الاقتصاد والسكان، حيث تؤدّي التبدُّلات فيهما إلى تبدُّلات في النظم السياسية التي تبقى مرهونة لهما. أما جديد تايلور الذي تناول المستوى الجغرافي من هذا الموضوع، فتصح مقارنته بالجديد الذي أتى به ماركس حول التاريخ. ذلك أن تايلور عمل على صياغة نظرية في الجدلية الجغرافية تستكمل الجدلية التاريخية لدى ماركس. بمعنى أن التناقضات الاقتصادية والاجتماعية في السياق التاريخي، لها ما يقابلها في الإطار الجغرافي. فكما تابع ماركس وحلَّل التناقضات، بين الطبقات الاقتصادية الاجتماعية عبر التاريخ ومجرى الصراع بينها، وما ينتجه هذا الصراع من نظم سياسية، متحوّلة، تابع تايلور وحلَّل الانتشار الجغرافي للتناقضات الاجتماعية الاقتصادية، وأثر هذا الانتشار على النظم السياسية الموزَّعة في العالم.

ينطلق تايلور من أن التقارير، التي تنشرها تباعاً الأمم المتحدة عن التنمية في العالم، تظهر على نحو مذهل، ليس عمق الهوة بين الأغنياء والفقراء فحسب، بل انتشار هذه الهوة على مستوى العالم ككل. ذلك أن ما لا يزيدون عن ثلاثمئة من أغنياء العالم يملكون أكثر مما يملكه ثلاثة مليارات من سكان العالم. ويقول تايلور في هذا الصدد: «إن من النادر أن تلخِّص حقيقة واحدة عالماً كاملاً كالحقيقة الراهنة... أن الاستقطاب المتزايد للثروة، حيث الأغنياء يصبحون أغنى، ومعظم الباقين يصبحون أفقر، صار بادي الوضوح وفي داخل المدن وفيما بينها، داخل الدول وفيما بينها.. غير أن النتائج

(١) تايلور وفلنت. مصدر سابق.

الكاملة، التي تترتَّب على تنامي هذه الاتجاهات، أصبحت الآن واضحة إلى درجة السفور في شموليتها... إنها حقيقة من حقائق العولمة، أو ربما حقيقتها..»[1]. بناء على ذلك تصبح مهمة الجغرافيا السياسية رصد الوقائع الاقتصادية الاجتماعية، وصياغة الأسئلة المتعلقة بما يصيب النظم السياسية، والدول في العالم، من تحوُّلات تطرح مستقبل الدولة نفسه، كإطار اجتماعي سياسي، على بساط البحث. ولما كانت الدولة تمثِّل على الدوام الشاغل الأساسي للجغرافيا السياسية، فإن مصير الدولة تحت وطأة الاقتصاد والاجتماع، واختلاف هذا المصير من مكان إلى آخر على الكرة الأرضية، هو الذي سيحتل الحيِّز الأبرز من المعالجة الجغرافية السياسية.

وإذا كان تايلور يعتبر أن السياسة مبنية على الاقتصاد، إلا أنه، وعلى طريقة الماركسيين الجدد، يذهب في اتجاه إعطاء السياسة نوعاً من «الاستقلالية» عن الاقتصاد، يجعلها على درجة من الفاعلية يحدِّد مداها أصحاب القرار في الدولة، ما يجعل التدابير والشؤون السياسية، مفتوحة على آفاق متعدِّدة، لكن في إطار موقع الدولة من «المركز» أو من «الأطراف»، على خريطة العالم، أو ما يُسمى، في لغة الديبلوماسيين، موقع الدولة من عالم «الشمال» المتقدِّم، أو من «عالم الجنوب» المتخلِّف. أما الآفاق المتعدِّدة التي يتحدث عنها، فهي تعني إمكانية أن ينفتح التوزيع الجغرافي للدول بين المركز والأطراف، على احتمال أن يُطاح هذا التوزيع السائد حالياً؛ وبذلك تشكّل الجغرافيا السياسية حقلاً معرفياً ينتج معارف اقتصادية، وديموغرافية، وسياسية، ترصد تحوُّلات الدول، لا في سياقها التاريخي فحسب، بل في إطار توزِّعها الجغرافي أيضاً. وكما أن التاريخ السياسي في الماركسية ينتهي بانتهاء الدولة، بعد تلاشي التناقضات ما بين الطبقات الاجتماعية الاقتصادية، كذلك ستنتهي الجغرافيا السياسية، عند تلاشي التناقضات بين الأمكنة، أي بين المركز والأطراف.

(١) تايلور وفلنت، مصدر سابق، ص ١٨.

٢ ـ جغرافيات أخرى

تنطلق تيارات أخرى في الجغرافيا السياسية من عملية تحليل العالم المتمثّل في الخريطة السياسية التي تُعيِّن دول العالم على وجه الأرض، بناء على أن هذه الخريطة، هي في حد ذاتها، مضلِّلة لأنها تولِّد انطباعاً عن حال من الاستقرار هو مزيّف كلياً. وفي هذا الصدد تُلقى على عاتق الجغرافيين مهمة كشف هذا الزيف، عن طريق متابعة التحوُّلات المتلاحقة للبنى السياسية، في علاقتها مع الأماكن المختلفة من العالم، كما حصل عندما انهار الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، وأضيفت إلى خريطة العالم دول جديدة بشكل غير مسبوق في التاريخ. من هنا يرى هؤلاء أن الجغرافيا السياسية ينبغي أن تُعوّل على قراءة أوضاع الدول من حيث أنها تنتمي إلى لحظة من الزمن، وأن هذه الأوضاع هي في حالة من التغيُّر والتبدُّل الذي لا ينقطع، لأنها حالة تمثِّل حلقة من سلسلة الأنماط المتتابعة التي شهدت تغيُّرات في الماضي، والتي سوف تشهد تبدُّلات أخرى في المستقبل.

من أجل ذلك اعتُمدت نظريات متعددة في الشؤون التي تجمع بين الجغرافيا والسياسة، أي الشؤون التي تختص بالدولة في علاقتها مع إقليمها الجغرافي الذي تشغله والتحوُّلات التي تشهدها. من أهم هذه النظريات، نظريتان لا تزالان على درجة من الفاعلية، هما: التطورية، والوظيفية.

فالتطورية كان المؤسس راتزل قد بدأها، كما رأينا، عندما وضع «قوانين» نمو الدولة، وكأنها من الكائنات الحية. واستمرت في القرن العشرين مع شيوع الأفكار التطورية وانتقالها من البيولوجيا إلى سائر المظاهر الطبيعية والبشرية.

ومن الأمثلة على شيوع التطورية في مختلف الميادين، الشهرة التي نالتها نظرية الأميركي وليم موريس ديفيز في الجيومورفولوجيا[١]، حول التعرية التي يتعرَّض لها

(١) انظر معين حداد: «الجغرافيا على المحك»، مصدر سابق.

المشهد الجغرافي الطبيعي، ولا سيما في أوديته النهرية وجرى نقلها إلى ميدان السياسة. وقد عرفت النظرية الديفيزية شهرة فاقت نظرية راتزل في الدولة. تشرح النظرية الديفيزية كيف تتعاقب على أودية الأنهار دورات تتألف من مراحل الشباب والنضج والشيخوخة. وقد جرى تطبيقها وإسقاطها على الشأن السياسي، فانتشرت في الولايات المتحدة أفكار تعتبر أن دولة الولايات المتحدة مرت وتمر بالمراحل التي تُذكّر بالمراحل الديفيزية في الجيومورفولوجيا.

ينقل بيتر تايلور وكولن فلنت عن «التطوريين» في الولايات المتحدة، كيف يُقدمون على تبيان فكرتهم عن تطور الدولة وإقليمها، انطلاقاً من أن الولايات المتحدة مرت بالمرحلة الأولى وهي مرحلة «الولادة» ما بين عامي ١٧٧٦ و١٨٠٣، عندما كانت تعزّز بنيتها الداخلية؛ ثم المرحلة الثانية، وهي مرحلة «الشباب» التي استغرقت أعوام ١٨٠٣ ـ ١٩١٨، حيث أخذت الدولة في التوسُّع. تلتها المرحلة الثالثة التي دخلت فيها الولايات المتحدة «مرحلة النضج»، بعد أن استقرت في إقليمها كما هو معروف حالياً.

رأينا من قبل ما كان للتطورية في الشأن الاجتماعي والسياسي، من منابت داروينية، وقد تلاشت، أو خفّ وهجها، بعد الحرب العالمية الثانية. غير أنها ما لبثت أن انتعشت، عندما عمد البعض إلى تزويدها برؤى جديدة، كما فعل الأميركي De Blij، دي بليج[1] الذي تناول المراحل التطورية البيولوجية ونقلها إلى الدول، متحدّثاً، على سبيل المثال، عن كيفية استعادة الدول الأوروبية «لنضجها،» بعد أن كادت «الشيخوخة» تقضي عليها نهائياً، وتلغي دورها وفاعليتها من التاريخ الإنساني. في الواقع يمثّل دي بليج حالة متطرِّفة من النزعة التطورية في تطبيقها على الشأن السياسي، بكل ما تحتويه من مواقف يمينية متشدّدة قوامها التعويل على القوة في حسم الأمور.

ذلك أن النزعة «التطورية» الناجمة عن نقل «الداروينية» إلى الاجتماع الإنساني،

(١) H. J. De Blij: Systematic political Geography. Wiley, New York 1967.

تأخذ بالأفكار المبنية على الانتخاب الطبيعي وصراع البقاء،مما يعني عملياً تمجيداً للقوة في العالم السياسي، على حساب الحق الإنساني. في هذا الصدد، وكدليل على بقاء النزعة المذكورة حية في الأوساط الأميركية، تجدر الإشارة إلى تصاريح بعض من أفراد الطاقم الحاكم في إدارة الرئيس جورج بوش الابن، وطريقة معالجاته لمسائل التدخل العسكري الأميركي في العراق؛ حيث أن وزير الدفاع في هذه الإدارة رامسفيلد، وفي معرض خلافه مع الأوروبيين حول الحرب في العراق، وصف دولاً، كفرنسا وألمانيا وغيرهما من الدول الأوروبية، بأنها دول «هرمة»، وعاجزة، وغير قادرة على اتِّخاذ المبادرات الجريئة في الشؤون الدولية، كما تفعل الولايات المتحدة.

أما النظرية الوظيفية، فتتناول الوظيفة الملقاة على عاتق الدولة، في عملية توحيد إقليمها (أو أقاليمها) الجغرافية، وما ينتج من هذه العملية، داخلها وخارجها، أي داخل الدولة الواحدة، من علاقات بين الدول.

يعود الفضل في إطلاق النظرية الوظيفية إلى الجغرافي الفرنسي جان غوتمان، الذي انتقل إلى جامعات الولايات المتحدة، نهاية النصف الأول من القرن العشرين، أصاب غوتمان شهرة واسعة، من خلال أعماله الجغرافية ذات المستوى الرفيع. وقد بدأ بدراسة المدن لينتقل منها إلى دراسة السياسة ولا تزال جغرافيته السياسية محط احترام الجميع. فالأوساط الأكاديمية الأميركية (بما تتمتَّع به من حرية تجيز، إلى هذا الحد أو ذاك، التعامل مع الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية، على عكس أوروبا في ذلك الحين)، وفرَّت له شروطاً مؤاتية لإنتاجه الجغرافي السياسي، حيث بدأ منذ عام ١٩٥٠ بتطوير العناصر الأساسية للنظرية الجغرافية في الدولة، مركِّزاً على الوظيفة الأساسية التي تضطلع بها الدولة إزاء الإقليم الجغرافي الذي تشغله على الأرض، منطلقاً من الواقع الجغرافي السياسي للعالم، الذي يتميّز بتعدُّد دوله وتوزُّعها.

يرى غوتمان أن وظيفة الدولة، من الوجهة الجغرافية، تكمن في معالجتها لعاملين أساسيّين متناقضين.

- الأول هو ما يشهده، أو ما يمكن أن يشهده إقليم الدولة من تبدُّلات، وتحوُّلات، وبالتالي عدم الاستقرار والحراك.

- الثاني، يتمثَّل فيما يُدعى بالأيقونوغرافيا أو الرموز وما تعبّر عنه من تمسك بالذات والتقاليد... أي الاستقرار.

في إطار هذه الرؤية، يُعبّر عدم الاستقرار عن كل ما تشمله حركات التبادل في كل ما يتعلق بالبشر والسلع والأفكار. بينما يعبّر الاستقرار عن الثقافة الروحية لشعب الدولة المعنية. بناء على ذلك، لا تكون خريطة العالم السياسية، في أي حقبة من حقب التاريخ، سوى حاصل ذلك التوازن الذي تضطلع بتأمينه الدول بين عدم الاستقرار والاستقرار، بين الحراك والأيقونوغرافيا.

أسَّس غوتمان ما يمكن أن ندعوه بالمدرسة الوظيفية في الجغرافيا السياسية. وقد عمل ناشطون آخرون، من بعده، على تطوير النظرية الوظيفية، ولا سيما هارتشورن الذي يعتبر بدوره أن وظيفة الدولة الأساسية هي في أن تجمع مكوِّناتها الاجتماعية والجهوية الإقليمية في نسيج مترابط واحد ومتكامل. أما المكوِّنات الاجتماعية، فتعني الفئات والطبقات الاجتماعية الاقتصادية، في حين أن الجهات الإقليمية في الدولة تعني الأراضي أو المناطق الموزَّعة داخل الإقليم السياسي.

يميز هارتشورن بين وظيفة الدولة في مهمتها لربط الفئات والطبقات الاجتماعية من جهة، وبين مهمة الدولة ووظيفتها في ربط أقاليمها الجغرافية من جهة أخرى. فالمهمة الأولى تتَّخذ اتجاهاً رأسياً لتخترق الفواصل بين الشرائح والطبقات الاجتماعية. أما المهمة الثانية فتتَّخذ اتجاهاً جانبياً أو أفقياً في ربطها للأقاليم. وهي، في رأيه، من اهتمامات الجغرافيا السياسية. أما المهمة الأولى، ذات الاتجاه الرأسي، فهي ليست من اهتمامات الجغرافيا السياسية، إلا حين ترتبط بالشؤون الجهوية الإقليمية.

بناء على ذلك، فإن المدرسة الوظيفية في الجغرافيا السياسية تجعل من التكامل الإقليمي في الدولة مسألة محورية، تقوم على مجموعتين من القوى: قوى طاردة تنحو

إلى تفكيك الدولة، وقوى جاذبة تشد أوصال الدولة نحو المركز. في هذا السياق، تمثّل فكرتا «الحراك» «والأيقونوغرافيا» لدى غوتمان، التعبيرين الأساسيين عن كل من القوى الطاردة، والقوى الجاذبة. ومن حاصل جدلية الطرد والجذب ضمن الدولة، تنبني خريطة العالم السياسية، وتُنسج العلاقات بين الدول.

٤ ـ بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا

تجمع الجغرافيا السياسية ما هو جغرافي إلى ما هو سياسي. ولكن ما الجغرافي منها؟ وما السياسي؟

إن السياسي، في الجغرافيا السياسية، يعني الدولة. أما الجغرافي منها فيكتنفه الالتباس والغموض. ذلك أن الجغرافيا تتناول موضوعات شتى يلتقي ويتجاور فيها الطبيعي والبشري، ففي الطبيعي ما هو من سطح الأرض، أو من المناخ، ومن المياه، ومن التربة والنبات. وفي البشري، ما هو من السكن والسكان ومن الاقتصاد، والمدن والأرياف.

حاول مؤسِّس الجغرافيا السياسية راتزل أن يجمع كل العناصر الجغرافية في نسق مرتبط بالسياسة أو بالدولة. لكن الأمور، فيما بعد، أظهرت أن من غير الممكن الإبقاء، منهجياً، على تكامل يربط مجموع العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية على السواء[١]. فكم بالحري ربط الجغرافيا ومجمل محتوياتها بالسياسة أو بالدولة؟ بناء على ذلك، اضطرت الجغرافيا السياسية إلى فك ارتباطها بالجغرافيا الطبيعية، لتبقيه مع الجغرافيا البشرية. غير أن العلاقة بين الجغرافيا البشرية بفروعها الاقتصادية والسوسيولوجية، من جهة، والسياسية من جهة أخرى، من شأنه أن ينحو بهذه العلاقة، إلى الاقتصاد السياسي، أو إلى السوسيولوجيا السياسية بما يُبقي البعد

(١) لمزيد من التفصيل، انظر معين حداد: «الجغرافيا على المحك»، مصدر سابق.

الجغرافي فيها ثانوياً، وينزع عن الجغرافيا السياسية صفتها المميزة، التي تسعى إليها في الإطار الأكاديمي.

أما الجيوبوليتيكا، فكانت، منذ أن أسَّسها هاوسهوفر مدعوة إلى أن تكون أفضل تسديداً من الجغرافيا السياسية في استهدافاتها المعرفية النظرية والتطبيقية. ومن أجل ذلك، كان لا بد من تخليصها من الشوائب التي علقت بها، الأمر الذي يستدعي الإيضاحات التالية:

- على الرغم من أن الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، كلتيهما تشتركان بيستمولوجيا، على اعتبار أن البادئة «الجيو» في الجيوبوليتيكا تعني الجغرافيا، والبوليتيكا، تعني السياسة، فإن التمييز بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، معرفياً أو منهجياً، ينبغي أن يُبنى على مراعاة الشروط التي واكبت كل منهما، منذ التأسيس وحتى اليوم؛ مع العلم أنهما تتقاطعان على مستويات متعددة، بالنظر إلى محتوياتهما الجغرافية والسياسية، على ما رأينا في الفصل الأول.

- إن البادئة «الجيو» في الجيوبوليتيكا لها مدلول خاص يختلف عن مدلول البادئة نفسها في المصطلحات الأخرى التي تحمله مثل الجغرافيا géo-graphie أو الجيولوجيا géo-logie، أو الجيوديزيا géo-désie، وصولاً إلى سائر المصطلحات المشابهة.

إن البادئة جُيو في الجيوبوليتيكا تعني «الأراضي» Territoires، بصفتها مساحات جغرافية معيّنة تنتمي إليها الجماعات والشعوب. وتشكّل «الأراضي»، إذ ذاك، مكوِّناً للهوية الشخصية الاجتماعية الخاصة بتلك الجماعات والشعوب. أما «الجيو» في الجغرافيا، والجيولوجيا، وغيرهما، فتعني الأرض، لكن بشكل يختلف من مصطلح إلى آخر. تعني الغرافيا graphie في الجغرافيا الوصف والقياس والرسم. فالجغرافيا تهدف إلى وصف سطح الأرض وقياساته وتمثيله أو رسمه. وتعني «اللوجيا» في الجيولوجيا علم الأرض، بمكوِّناتها، من باطنها إلى سطحها. لكن البادئة «الجيو» في الجيوبوليتيكا التي تعني «الأراضي» (Territorie)، تجعلها تنطوي على اهتمامات خاصة بها، دون

غيرها. هذا تشير إليه المصطلحات الأخرى التي تحمل الجذر نفسه، أي جذر الجيو. أما البوليتيكا (في الجيوبوليتيكا)، فتغطي ما يتعلّق بالسياسة من نقاش، وتناظر وخلاف واختلاف، ونزاع وحرب، من أجل السلطة، وفي حال الجيوبوليتيكا من أجل السلطة على الأراضي المعنية بها.

- بناء على ما تقدَّم، فإن التميُّز بين الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية يتأسَّس على التالي:

إن الجغرافيا السياسية، بصفتها عنوان فرع من فروع الجغرافيا العامة، تجاور الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا السكانية، أو الجغرافيا المُدنية والجغرافيا الريفية... وقد ذهب المؤلّفون، من أجل الاختصار، إلى استخدام مصطلحات، مثل «جيو - اقتصادية» (géo-économique)، أو «جيومدينية» (géo-urbaine) أو «جيو - ريفية» (géo-rurale) بدلاً من الجغرافيا الاقتصادية، أو الجغرافيا المُدنية أو الجغرافيا الريفية. الأمر الذي أدّى إلى احتمال اختصار الجغرافيا السياسية «بالجيوبوليتيك»، أي الجيوسياسة، أو الجيو سياسية.

لكن الضرورات المنهجية تفرض الأخذ بالاعتبار أن المقاربة الجغرافية فيما خص الجغرافيا الاقتصادية والجغرافيا المدينية أو الجغرافيا الريفية واستطراداً الجغرافيا السياسية، تقضي مستوياتها الأولية بتعيين مواقع الوحدات المعنية بكل جغرافيا من تلك الجغرافيات، من أجل التعريف بتوزيعاتها المختلفة، كالمصانع والمزارع... في الجغرافيا الاقتصادية والمدن في الجغرافيا المدينية، أو القرى في الجغرافيا الريفية.. وبالتالي الدول في الجغرافيا السياسية. وعلى مستوى آخر تعمد كل تلك الجغرافيات إلى دراسة العلاقات القائمة بين الوحدات المعنية.

أما الجيوبوليتيكا فتختلف الأمور فيها عما يجري في الجغرافيات المذكورة. ذلك أن المستويات الأولية للمقاربة الجيوبوليتيكية تقضي بتعيين «الأراضي» بمكوناتها الطبيعية والاجتماعية، وبأبعادها التقنية، من حيث الهوية والانتماء والسياسة، من أجل

البحث في ما يدور عليها من نزاع بين القوى السياسية. من هنا مصدر اختلاف الجيوبوليتيكا عن الجغرافيا السياسية ومختصرها «الجيوسياسية»، باعتبارها اختصاراً للجغرافيا السياسية. لذلك أبقينا على مصطلح الجيوبوليتيكا، بعد نقله كما هو إلى اللغة العربية، لمنع الالتباس، ولتأكيد أن الجيوبوليتيكا تمثّل حقلاً معرفياً يختلف عن سائر الجغرافيات بما فيها الجغرافيا السياسية منها.

إن الجيوبوليتيكا إذن تستهدف النزاع السياسي على الجغرافيا، بمعنى أن الجغرافيا هنا والمختصرة بالبادئة «جيو»، تشير في الجيوبوليتيكا إلى «الأراضي» Territoires، وما يتأسّس عليها من انتماءات وهويات تتواجه وتتنازع سياسياً عليها.

بيد أن «الأراضي»، كمفهوم في علاقاته مع السياسة ولا سيما مع الدولة، شهد تطوُّراً أصبحت معه الأراضي تشكِّل في العالم المعاصر هوية الدولة والمجتمع القائم عليها. فصارت الدول تُعرّف عن نفسها باسم أراضيها، مع الإشارة أن الاسم (اسم العلم)، هو المؤشِّر الأول والأساس للهوية التي يُراد لها أن تتبلور في إطار من الانتماء الموحَّد في كل دولة من الدول المعاصرة.

الفصل السادس
الأراضي في الجيوبوليتيكا

تشهد الخطب السياسية والدبلوماسية محلياً ودولياً، ولا سيما في أوساط هيئة الأمم المتحدة، تركيزاً على مفهوم الأراضي في إطار الدولة المعاصرة، حيث تتحدث الخطب المعنية عن «وحدة الأراضي وسلامتها» «وحق السيادة على كامل الأراضي» إلى ما هنالك من صيغ عديدة تتشابه وتكرر في تناولها موضوع الأراضي كشأن سياسي على درجة عالية من الأهمية. يقودنا ذلك إلى القول أن الأراضي بهذا المفهوم تحمل أبعاداً حقوقية وسياسية نجمت عن كونها أراضي تملكها هذه الدولة أو تلك، تتمسك بحقوقها فيها، وتشكّل جزءاً لا يتجزأ من شخصيتها السياسية.

إلا أن الأراضي هي أيضاً مكان معيّن يشكّل خصوصية للإنسان. بناء على ذلك، فإن الأبعاد السياسية المشار إليها تستكمل أبعاداً أخرى، هي أبعاد ثقافية، مبنية على السلوك الإنساني الاجتماعي إزاء الأمكنة، باعتبارها من مكوِّنات الشخصية الاجتماعية.

فما المحمول الثقافي ـ الحقوقي ـ السياسي للأراضي؟

١ ـ في الأبعاد الثقافية

يقدم جان غوتمان J. Gottman [١] توصيفاً لأصول مفهوم «الأراضي». فكلمة «الأراضي» التي يقابلها بالأجنبية (Territoire, Territory) مشتقة من اللاتينية (Terra). التي كانت تعني المساحات المحيطة بالمدينة والخاضعة لها. وكان استخدام الكلمة يرتبط في بادئ الأمر بالدول المدن في العالم القديم. ثم غابت الكلمة بعد ذلك، لتظهر من جديد في العصور الوسطى.

---

(١) The signifience of territory، ذكره تايلور وفلنت في مصدر سابق.

لكن، في النصف الأول من القرن العشرين، استُخدم مصطلح «الأراضي» (Territoire) في علم الطيور (الأتولوجيا Ethologie)، ثم في علم الحيوان عموماً، للدلالة على المساحة التي تقتطعها الأنواع الحيوانية وتعمل على تحديدها، في نقاط شتّى تُخلّف عليها روائح إفرازاتها، معلنة بذلك، تحذير الآخرين من الاقتراب إليها. وفي نطاق هذه المساحة، تقوم الأنواع الحيوانية بتأمين غذائها وتناسلها. لذلك تواجه أفراد تلك الأنواع بشراسة المزاحمين على «أراضيها».

وقد استفاضت الدراسات الطبيعية، في تفاصيل ما تبديه الحيوانات، ذكوراً وإناثاً، أفراداً وعائلات، من سلوكيات متباينة إزاء «الأراضي» التي تعيش عليها وتدافع عنها. وقد تبين أن الأراضي تشكّل لها «مجال حياة»، أو تشكّل «مجالاً حيوياً» للكائن الحي، يتمسك به ولا يتخلّى عنه إلا مرغماً، مع ما يؤدّي إليه هذا التخلّي من انعكاسات سلبية عليه.

تتشابه «الأراضي» في عالم الإنسان مع «الأراضي» في عالم الحيوان، من نواح؛ وتختلف عنها من نواح أخرى. فالتشابه يقع على مستوى انشداد الكائن الحي عموماً إلى أراضيه، واعتبارها ملكاً له. أما نقاط الاختلاف فتتجلى على أكثر من صعيد. فمن الوجهة السوسيوبيولوجية، يبقى الحيوان في علاقته مع أراضيه، جزءاً من الطبيعة، وعنصراً من عناصرها، في حين أن الإنسان، في علاقته مع أراضيه، يتعالى على الطبيعة فيها، فيتحكم فيها، متجاوزاً شروطه البيولوجية، بواسطة الأدوات التي يستخدمها كامتدادات لكيانه العضوي في المكان الذي يعيش فيه؛ ما يتيح له إجراء تعديلات وتبديلات تفضي إلى «أنسنة» الطبيعة؛ أو بتعبير آخر، إلى إدخال بعد ثقافي (إنساني) عليها، يجعل علاقة الإنسان بالمكان، تختلف جذرياً عن علاقة الحيوان به.

فإذا كان انشداد الحيوان إلى أراضيه هو انشداد طبيعي، فإن انشداد الإنسان إلى أراضيه، هو، فضلاً عن ذلك، شأن ثقافي أيضاً تنطرح معه مسألة الهوية والانتماء بشأن المكان.

تُعدُّ مسألة الهوية والانتماء عموماً، من المسائل التي شغلت وما تزال تشغل

مختلف ميادين العلوم المجتمعية الإنسانية، وتجري حولها نقاشات مستفيضة ومتشعبة نظراً إلى أنها تحتوي على مسائل فرعية متعددة.

بيد أن مقاربة المسألة تنطلق، كما يقول ناصيف نصار، من واقع عام قوامه «ان كل إنسان اجتماعي يأتي إلى الوجود محاطاً بمجموعة من الانتماءات... على تداخل وتراتب فيما بينها.. كالانتماء القرابي والانتماء اللغوي.. والانتماء الحضاري.. وسوى ذلك من الانتماءات..»[١]. ثم يضيف «قد يعتبر بعضهم في المرتبة العليا أو الأساسية الانتماء الذي يبدو لبعضهم الآخر في المرتبة الثانية أو دونها. وقد يذهب بعضهم إلى اعتبار ما هو أصلي في نظر غيرهم انتماء فرعياً في نظرهم، وقد يختلف الجيل الحاضر.. عن الجيل السابق في الترتيب الذي اعتمده...»[٢].

ويفيد الانتماء معنى التجانس، أي إن الذي ينتمي إلى هذه العائلة أو تلك، أو إلى هذا البلد أو ذاك، يجانس ويماثل الذي ينتمي إلى العائلة نفسها، أو البلد نفسه،.. بينما تفيد الهوية معنى الاختلاف، أي إن الذي ينتمي إلى هذه العائلة أو تلك، أو هذا البلد أو ذاك، تكون له هوية مغايرة لهوية الآخر الذي ينتمي إلى عائلة أخرى، أو بلد آخر.

بتعبير آخر، يحمل المتجانسون في انتماء معيّن هوية خاصة بهم، تميزهم من المتجانسين في انتماء آخر. بناء على ذلك تقوم جدلية معينة ما بين الانتماء والهوية، باعتبارهما وجهين لميدالية واحدة. فالهوية تنتج الانتماء والانتماء ينتج هوية.

بيد أن الانتماءات والهويات بهذا المعنى تتقاطعان وتفترقان في الوقت نفسه. فالمنتمون إلى عائلة واحدة، وإلى دين واحد، يتوزعون على انتماءات مختلفة خارج العائلة نفسها، أو خارج الدين نفسه.

كما أن الانتماء أو التجانس من جهة، والهوية أو الاختلاف من جهة أخرى قد

---

(١) ناصيف نصار: «منطق السلطة مدخل إلى فلسفة الأمر»، دار أمواج - بيروت ١٩٩٥، ص ٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

يتبادلان موقعهما بالنسبة إلى المعنيين بهما. فالفرنسيون، مثلاً، متجانسون من حيث الانتماء إلى فرنسا، ومختلفون عن جيرانهم الألمان من حيث الهوية الوطنية. ولكن في فرنسا نفسها، الكاثوليك متجانسون من حيث انتماؤهم إلى فرنسا، لكنهم مختلفون مع البروتستانت الفرنسيين من حيث الهوية الدينية. ويتكرر هذا المثال وينسحب على مختلف الأصعدة. وهكذا ينقلب التجانس إلى اختلاف، في مجال، وينقلب الاختلاف إلى تجانس في مجال آخر.

هذا من الوجهة العامة، لكن ماذا عن جدلية الهوية والانتماء بشأن المكان؟

يرتبط الأفراد، كما ترتبط الجماعات، بمكان دون آخر، مكان يعتبره هذا أو ذاك، وهؤلاء وأولئك، أنهم ينتمون إليه بطريقة أو بأخرى، بحيث يشكّل المكان المعني جزءاً من شخصيتهم، على المستوى الفردي، كما على المستوى الاجتماعي. ذلك أن الناس جماعات ووحداناً يقيمون في مكان، على الأرض، يتعاملون فيه مع محيطهم الطبيعي؛ فيحولونه إلى بيئة لهم، بعد أن يدخلوا عليه التحولات والتبديلات التي يرتأونها، وهم في الوقت نفسه يتعاملون معاً، ويتجولون على مدارات معيّنة في المكان الذي يعيشون فيه، يمارسون أنشطتهم ومشاغلهم في عملية تفاعل اجتماعي، مسرحها مساحة حيز معيّن من الأرض. ويتّخذ التفاعل الاجتماعي اتجاهاً موحداً، يُنتج روابط تشد الناس بعضهم إلى بعض، وتشدهم من ثم إلى المكان الذي يقيمون فيه، باعتباره ضرورة لهذا التفاعل الذي يؤمّن مصالحهم، واستقرارهم واستمرارهم.

يعني كل ذلك أن ارتباطنا بمكان دون غيره، هو حاصل ارتباطنا بالإنسان الآخر الذي نعيش معه في هذا المكان. وعليه فإن انتماءنا إلى المكان يمر عبر انتمائنا إلى الإنسان الآخر فيه. وبهذا نشير إلى الأمكنة التي تعنينا على أنها «أوطاننا» جمع وطن، أو بلادنا، جمع بلد؛ أو «ديارنا»، جمع دار. وعادة ما نطلق على مشاعرنا تجاه هذه الأمكنة صفة «الوطنية»؛ باعتبار أن هذه الأمكنة، في المقام الأول والأخير، أراضينا، تخصّنا نحن ولا تخصّ غيرنا.

وعلى هذا، نميز بين أراضينا وأراضي غيرنا، بين أوطاننا أو بلادنا وأوطان أو بلاد غيرنا. نتمسك بها، ولا نقبل التخلّي عنها. وإذا تخلّينا عنها، حملنا إليها عموماً مشاعر الحنين ولوقت طويل. ويجري التعبير عن «المشاعر الوطنية» في هذا الإطار، منذ أن وجد الإنسان؛ وهي مشاعر تشي بالحنو الوثيق على «الأوطان»، يتناولها الفنانون، والأدباء والشعراء في كل زمان ومكان.

يقول ابن الرومي على سبيل المثال:

وحبّبَ أوطانَ الشباب إليهُمُ مآربُ قضّاها الشبابُ هنالكا

إذا ذُكرَتْ أوطانُهم ذكّرتهم عهودَ الصبا فيها فحنّوا لذلكا

ومهما تكن عليه الأوطان من أحوال، فهي للمعني بها بلاد تملأها «جنات النعيم»، على ما يقول الشاعر اللبناني المهجري الياس فرحات، عندما ما يتذكّر بلاده التي اغترب عنها:

نازحٌ أقعدَهُ وجدٌ مقيمٌ في الحشا بينَ خمودٍ واتّقادِ

كلما افترَّ له البدرُ الوسيمُ عضَّهُ الحزنُ بأنيابِ حدادِ

يذكرُ العهدَ القديمَ فيُنادي أينَ جنّاتُ النعيمِ من بلادي؟

وهكذا تختلف نظرة المعنيين إلى أراضي الإقليم التي ينتمون إليها، عن نظرتهم إلى أراضي إقليم ينتمي إليها غيرهم. «فأراضينا» أغلى علينا من «أراضي» غيرنا، نعزّها أكثر مما نعز سواها. إنها لنا؛ ومن اشتراكنا في انتمائنا إليها، تكون لنا هوية مكانية أو هوية «أرضانية»، تميّزنا من غيرنا في هذا المجال. ثم إن الناس يتوارثون، في المكان الذي يعيشون فيه، نتاج التفاعل الموحَّد بينهم، بحيث يصبح هذا المكان جزءاً من التراث، الأمر الذي يساهم في تمتين العلاقة به، ويجعل الأجيال المتعاقبة تسبغ عليه قيماً ومعاني، وتقيم فيه الرموز المتعددة، تعبيراً عن الانشداد المستمر إليه.

عندما يكتسب حيّز الأرض، قيمة معنوية من التفاعل الاجتماعي الجاري (والمتوارث) عليه، يتحوّل إلى أراضٍ (Territoire)، ينتمي إليها المعنيون بها: نقول عن عملية التحوّل تلك إذا جاز التعبير «عملية تأرضن» Territorialisation أو تموطن، محصّلتها، «الأرضنة» Territorialité، أو المُواطَنَة. وبذلك يكون لكل جماعة أراضيها من حيث الهوية والانتماء، تختلف عن أراضي جماعة أخرى.

تشكّل «الأراضي» بهذا المعنى «الأوطان»، وما تختزنه من مشاعر. وفي توارثها من جيل إلى جيل، يُعَّبر عنها بأنها «أرض الآباء والأجداد»، توخّياً للاستزادة في التعلق بها. وهي، في هذا الإطار لا تحمل بالضرورة بعداً سياسّياً محدَّداً، إذ يجري التعامل معها بغض النظر عن علاقة الدولة بها. إن مسألة «الأراضي»، على هذا المستوى هي مسألة ثقافية، لا مسألة سياسية. ذلك أن ارتباط الإنسان الاجتماعي بأراضيه، وابتنائه الذهني لها، سابق على نشأة الدولة، وسابق على الشأن السياسي برمّته.

تشكّل هذه «الأراضي «الأوطان» انطلاقاً من المنزل أي من المسكن. فالبيت هو النواة المركزية للأراضي التي نحن بصددها. وهو ليس مكان مأوى، أو مكان سكن فحسب بل هو حيز يملأ الإنسان تجارب ومشاعر ومعاني، إنه جزء حميم من الوجود، فهو «الوطن» الأولي، وهو أول ما يألفه الإنسان في حياته، ويرتبط به ارتباطاً حميماً خاصاً.

انطلاقاً من المسكن، تتّسع «الأراضي» وفق دوائر تغطّي المساحات التي تشكّل مسرحاً لأنشطة الأفراد والجماعات، في تجوالهم اليومي. وما هذا التجوال سوى الممارسة الجغرافية أو المجالية التي يضطلع بها الإنسان الاجتماعي، كشرط ضروري لحياته، واستمراره.

تؤدّي الممارسة «الجغرافية» أو «المجالية»، على مدى المساحة التي تعيش فيها مجموعة من السكان، إلى إنتاج نسيج «أرضاني» متفاوت في المكان المعني انطلاقاً من المسكن الأولي.

فأبناء القرية في إقليم معيّن، يشعرون بانشداد إلى أراضيهم في قريتهم أكثر مما يشعرون بانشدادهم إلى أطراف الإقليم الذي يضمّها، ينسحب ذلك على الحي في المدينة، ثم على المدينة ككل؛ واستطراداً، على مراكز الإقليم أو المنطقة ككل. لكن، إذا حل التنابذ الاجتماعي في المكان الذي نعيش فيه، لسبب أو لآخر، وغاب التفاعل الاجتماعي، تتبدّل مشاعرنا إزاءه، ويتلاشى تعلّقنا به وينتفي انتماؤنا إليه، في عملية تفقده سماته «الأرضانية» بالنسبة لنا (déterritorialisation).

يشهد «التأرضن» أو «التموطن» Territorialisation، وكذلك العملية الأرضانية أو المواطنة Territorialité، أشكالاً مختلفة من العلاقات الخاصة بأمكنة دون أخرى هي حيّزات قد تتّسع أو تضيق، قد تكون شارعاً، أو ناحية من النواحي في الريف أو المدينة، وقد تكون مركز عمل، أو لهو، أو مركزاً من نوع آخر، وحتى مقهى. ومن الأمثلة المعبِّرة عن ذلك، ما جرى، عندما أقفلت بعض مقاهي شارع الحمراء في بيروت خلال عام ٢٠٠٣، من تظاهرات رمزية، قام بها بعض روّادها المياومين فيها، من كتاب، ومثقفين وصحافيين. هذه المقاهي كانت قد تحوّلت في نظرهم إلى بؤرة تفاعل اجتماعي ثقافي تشدهم إلى بعضهم البعض وبالتالي تشدهم إليها، بصفتها شرطاً مكانياً للقائهم فيها، بحيث صار هذا المقهى أو ذاك، من المقاهي المُرتادة على نحو شبه يومي، جزءاً من شخصيّتهم. بالمقابل يستمر، حتى إشعار آخر، وسط مدينة بيروت ومقاهيه المزدهرة والتي يؤمّها الآلاف من الروّاد يومياً، مساحة للتلاقي والتماس، لكن دون التفاعل الموحّد المشار إليه الذي قد يأتي مع الوقت، إذا توفّرت الشروط الاجتماعية الثقافية التي شهدتها مقاهي شارع الحمرا من قبل. ما يعني أن «التأرضن» Territorialisation والأرضنة Territorialité، وتحوُّل المكان إلى أراضٍ نكن لها المشاعر الإيجابية تخضع لآليات اجتماعية معيِّنة تُنتج سلوكيات ومواقف محددة إزاء الأمكنة (أو بعضها) التي نتعرّض لها ونتعامل معها، بواسطة ممارساتنا الجغرافية في المجال الذي نتحرّك فيه. وعلى ذلك يبني الناس، أفراداً وجماعات، ونبني جميعنا، كل من جهته، خرائط ذهنية تمثّل المجال الجغرافي الذي نعيش فيه، بحيث يتحوّل هذا المجال

إلى مجال معيوش espace vécu، نحمّله حكماً أبعاداً ذاتية. هذه الأمكنة أو تلك تكتنز قيماً ومعاني تختلف باختلاف الأفراد والجماعات، تبعاً لتجاربهم في تعاملهم مع الأمكنة التي يتشكل منها مجالهم الجغرافي(١). وهكذا فإن عملية تحوُّل المكان، أو المجال الجغرافي، إلى أراضٍ ننتمي إليها، تؤدّي إلى اعتبار هذه الأراضي ملكاً جماعياً، بغضّ النظر عمّا يملكه هذا أو ذاك من عقارات خاصة منها. فالملكية الجماعية التي نشير إليها هنا مبنيّة على أن لها في نظر أصحابها قيمة معنوية، تتخطّى قيمتها المادية، من حيث كونها مساحات من الأمتار المربّعة تتبدّل أسعارها بفعل العرض والطلب.

٢ ـ في تباين الأبعاد الثقافية

إن سكان إقليم معيّن يعتبرونه ملكاً لهم، وتشكّل مساحته الأراضي التي ينتمون إليها، يتبابنون، أفراداً وجماعات، من حيث مشاعرهم تجاه الأمكنة الأخرى من الإقليم. فأهل قرية من قرى لبنان، أو كفر من كفور وادي النيل أو صعيدها، أو ناحية من بلاد الشام، أو من بلاد ما بين النهرين، تختلف مشاعرهم التي يكنّونها لقريتهم، أو لكفرهم، عن المشاعر التي يكنّونها للقرى المجاورة في الإقليم نفسه، وما يصحّ هنا يصح أيضاً على المدن، كما يصحّ على الأحياء داخل المدينة الواحدة. فالمشاعر التي يولّدها الانتماء إلى المكان تتراتب وفقاً للمقاييس الجغرافية. وبناء على ذلك فإن المشاعر الوطنية ليست هي نفسها، على مستوى الإقليم ككل.

كما أن الإقليم الجغرافي لا يستثير مشاعر وطنية موحّدة إزاءه. وإن ادُّعي غير ذلك. فالشاعر المهجري اللبناني رشيد أيوب الذي قال:

يا ثلج قد هيجت أشجاني ذكرتني أهلي بلبناني

(١) حول المجال الجغرافي وأبعاده، انظر معين حداد: «الجغرافيا على المحك»، مصدر سابق.

إنما يستذكر جزءاً محدّداً من لبنان. وهذا الجزء ليس إلا قريته؛ لكن الجزء يتحوَّل في ذهن الشاعر إلى الإقليم اللبناني بكليته. إننا ندرك من بيت الشعر المذكور، أن الشاعر المغترب يعيش في منطقة باردة من المناطق التي اتجه نحوها اللبنانيون المغتربون، وحلّوا فيها. وفي زمن شاعرنا، كانت قبلة اللبنانيين، القارة الأميركية بجزءيها الشمالي والجنوبي. وعلى هذا فإن شاعرنا يقطن المنطقة التي تشهد تساقط الثلوج على نحو متواتر، أي في إحدى مناطق أميركا الشمالية، وذكّرته ثلوجها بالثلوج التي شهدها في لبنان قبل رحيله إلى أميركا. غير أن مناخ لبنان لا يوزّع الثلوج على كل أراضيه. فالسفوح السفلى من الجبل اللبناني، والسواحل اللبنانية، لا تعرفان الثلوج إلا لماماً. وبالتالي، فإن ما يقصده الشاعر هو موضع معيّن من لبنان، موضع قريته المرتفع الذي يتيح تساقط الثلوج سنوياً فيها. أما القرى والبلدات الأخرى من لبنان. فلا تعني له ما تعنيه له قريته بالذات، ومع ذلك، فإنه يعمم افتراضياً مشاعره على كل لبنان.

تختلف معاني الأراضي من مكان إلى آخر. فبعض الأمكنة نتعلّق بها أكثر من غيرها، لأنها تعني لنا قيماً لا تجاريها قيم الأمكنة الأخرى. ويتبدّى ذلك على سبيل المثال في الأماكن التي نقدّسها. وفي هذا الإطار يستكمل مفهوم الأمكنة المقدسة في الجغرافيا مفهوم الأزمنة المقدَّسة في التاريخ، إذا جاز التعبير. فكما يجري تقديس مرحلة التأسيس لدين من الأديان، حيث ملأتها الشخصيات الدينية بالحبور والقيم، كذلك تغدو الأمكنة المقدَّسة، لأهل هذا الدين أو ذاك، مع ما يستتبع ذلك من تداعيات تخصّ أمكنة دون غيرها. على أن عملية تقديس الأمكنة، أو الأراضي، قد تجري من خارج الدين لأسباب مختلفة ومتعدّدة، فالخطب الوطنية في الملمات والأزمات، غالباً ما تنحو، في سياق إعلاء شأن الأراضي الوطنية والدعوة إلى التشبث بها، إلى استخدام العبارات التي تشدِّد على السمات المقدَّسة للأراضي. كما أن الجماعات التي تشعر بخطر فقدان أراضيها، تعمد إلى زرعها بالرموز المقدّسة تعبيراً وتحريضاً على التعلق بها.

ولكن إذا كانت «المشاعر الوطنية» من حيث التعبير عنها، تلامس أحياناً، المشاعر الدينية، فذلك لا ينفي تمايز هذه من تلك. فتشكُّل سياق المشاعر الوطنية، منشأه اجتماعي ومنتهاه «أرضاني»، في حين أن تشكّل سياق المشاعر الدينية منشأه إلهي ومنتهاه سماوي، على الرغم من التقاطعات المحتملة بين السياقين عندما تتعلق الأمور بالأمكنة المقدّسة.

على أن ما يهمنا مما تقدم هو تباين الانتماءات والمشاعر إزاء الأمكنة، وهو تباين نختبره خلال يومياتنا، وفي مختلف سلوكياتنا. ولعلّ من المفيد للتوضيح هنا أن نذكر كيف أن المغتربين اللبنانيين، وهم على ما هم عليه من شوق إلى بلادهم، يعبّرون عنه في شتى المناسبات ويشيدون ويتغنون بتراب لبنان وهوائه وما إلى ذلك...، من دون تمييز بين هذه الناحية أو تلك. لكنهم عندما يعودون، فإنهم يقصدون الأمكنة التي نشأوا وعاشوا فيها. وإذا لم يتمكّنوا من ذلك، يعتبرون أنفسهم وكأنهم لم يأتوا إلى بلادهم. وهذا ما جرى مع البعض عندما حطّوا في بيروت، في فترة هدوء من الحرب اللبنانية لم تدم طويلاً؛ فكان أن أدى اندلاع الأحداث المفاجئ وقتذاك إلى منعهم من التوجه مباشرة إلى قراهم، فجالوا في العاصمة ومحيطها محاولين تدبّر أمورهم من أجل بلوغ قراهم؛ لكنهم لم يفلحوا، فقضوا في العاصمة بضعة أيام. ولما لم تهدأ الأحوال، قفلوا عائدين من حيث أتوا، خائبين ومحبطين.

يقودنا كل ذلك إلى القول بأن تعاملنا مع الأمكنة في إطار العلاقة الانتمائية إليها، يحكمه ما نبديه من تفاضل إزاءها، كما يحكمه التفاوت في المعاني التي تحملها هذه الأمكنة بالنسبة إلينا. ذلك أننا ننتمي إلى جملة أمكنة نعتبرها، من مكوّنات شخصيتنا الاجتماعية. من هنا فإن مفردات الأوطان والديار والبلاد، في أدبياتنا الوجدانية ذات العلاقة بالانتماء إلى المكان، جاءت بصيغة الجمع. أما مفهوم الوطن بصيغة المفرد فلن يتبلور ويترسّخ إلا مع قيام نموذج الدولة المعاصرة التي أنتجها مشروع الحداثة في أوروبا، والتي جرى تعميم شكلها على العالم، كما سنرى لاحقاً.

على أن التفاضل أو التباين، «الأرضاني» الذي نقصده هنا، يتعلّق بمجموعات سكانية تعتبر أنها تنتمي إلى شعب واحد، (أو أمة واحدة أو إثنية واحدة) في إقليم معيُّن، اتّسعت مساحة أراضيه أو ضاقت. ذلك أن الشعب المذكور يتوزّع على مراكز سكنية، يشترك أفراد كل منها في حياة اجتماعية واحدة متميزة بعضها من بعض. وتشكّل هذه المراكز متّحدات اجتماعية متراتبة في الحجم بدءاً من القرية، إلى المدينة، إلى المنطقة إلى إقليم الشعب بكامله. ولكل متّحد خصائص تميّزه عن سواه بصفته أصغر منه أو أوسع منه. والمتّحد بهذا المعنى ليس مجموعة عَرَضية أو تصادفية من الناس، بل هو مجموعة متمركزة ومتأصّلة في حيّز جغرافي معيّن، تتميز بقوالب سلوكية يعبِّر عنها أفرادها بأوجه حياتهم الاجتماعية المختلفة. وبقدر ما تكون العلاقات الاجتماعية علاقات موحّدة في الحيّز الجغرافي المذكور بقدر ما يكون المتّحد على درجة عالية من التماسك، يتجلّى في انشداد أفراد المتحد بعضهم إلى بعض؛ والانشداد من ثم إلى المكان الذي يقوم عليه المتّحد، باعتبار هذا المكان شرطاً أساسياً وضرورياً لوجود المتّحد. بناء على ذلك يتحوّل المتّحد إلى أراض تنتمي إليها المجموعة الخاصة به. ولما كان الشعب (أو الأمة أو الإثنية) يتوزّع على متّحدات متموضعة في إقليم معيّن، فإن مسألة الانتماء إلى المكان، بالنسبة إلى سائر الأفراد والجماعات التي يتكون منها الشعب، تشهد بالضرورة سلّماً تراتبياً، يبدأ بالمحيط المباشر وصولاً إلى أراضي المتّحد العام الجامع للمتّحدات التي يتألّف منها. وهذا السلّم التراتبي في الانتماء إلى المكان يجعل الانتماء المذكور على درجات، تعبر حكماً عن تراتب تفاصلي، من القريب إلى البعيد. فمشاعر الانتماء إلى المحيط الأقرب أشد منها إلى ما هو أبعد؛ وكذلك معرفتنا بالأقرب أعمق من معرفتنا بالأبعد، بناء على ذلك يتكّون لدينا وعي جغرافي للأراضي التي ننتمي إليها، مساوق لهذه المعرفة، يُنتج تصوّرات «أرضانية» تتمثّل في خريطة ذهنية عن المجال الجغرافي الذي نتحرك فيه ونستثمره طبيعياً وبشرياً، ونُجري فيه مبادلاتنا المادية والمعنوية، ونعتبره ملكاً عاماً لنا، وخاصاً بنا، دون غيرنا بدءًا من المتّحد الأوّلي، وصولاً إلى المتّحد العام.

على أن المتَّحدات جميعها، وبمختلف مقاييسها، تبقى عرضة للتحوُّلات والتبديلات التي تُدخلها عليها الأنشطة البشرية، وما تنتجه من العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية، فضلاً عن العوامل الطبيعية[1]؛ ما يؤدّي إلى انعكاسات متعدّدة ومختلفة على الانتماءات والهويات «الأرضانية».

فالأنشطة البشرية قد تجمع المتَّحدات بعضها إلى بعض. وبالتالي تجمع أراضيها، ما يبدّل علاقة الأفراد والجماعات معها. بالمقابل، فإن تضارب شروط الاستثمار وتبدُّلها وتدهورها، بفعل العوامل المختلفة ومنها الطبيعية، قد تطيح بخصائص المتَّحد، من حيث العلاقات الموحَّدة التي تميّزه؛ فيتفكّك، وتتفكّك أراضيه، ما يؤدّي إلى تحلُّل الانتماء إليها، وإلى بروز انتماءات «أرضانية»، من ثمّ، مغايرة لما كانت عليه.

يعني ذلك أن حدود المتَّحدات، وحدود «الأراضي»؛ ليست ثابتة؛ وهي في مختلف الأحوال تبقى واهية على الأرض، وملتبسة أيضاً في الوعي الجغرافي للأفراد والجماعات. وسوف تكون مسألة إجلاء الغموض عن الحدود، والسعي إلى توضيحها، من مهمات الدولة المعاصرة التي تولي مسألة الحدود السياسية، أهمية أساسية، كما سنرى لاحقاً.

إن التبدلات، التي تطرأ على المتحد بفعل الأنشطة البشرية وديناميّاتها، تؤدّي فيما تؤدي إليه، إلى تباين «أرضاني» يقوم بينها. ذلك أن متَّحدات، تتحوَّل أراضيها إلى أمكنة جاذبة للسكان، من خارجها، فتأخذ بالاتساع، في حين أن متَّحدات أخرى تسوء أحوالها، فتتحوَّل أراضيها إلى أمكنة طاردة للسكان.

إن الانتماءات إلى الأمكنة تبقى، دائماً، من الشروط التي تساهم في بلورة الإحساس بالهويات «الأرضانية». ففي ظروف عديدة عندما يُسأل فيها المرء عن انتمائه وهويته يسارع بالإجابة على النحو التالي: «أنا بيروتي»، أو «أنا طرابلسي» أو «شامي»

(١) لمزيد من التفصيل، انظر معين حداد: «الجغرافيا على المحك»، مصدر سابق.

أو «حجازي» أو «نجدي» أو «صعيدي»... وتلك الإجابات هي أكثر من مجرد إشارة إلى مكان على الأرض، ذلك أن فيها ما يرمز إلى مجموعة من الصفات الثقافية المميزة. وتُفصح تلك الإجابات عن أكثر من ذلك، فالمرء هنا لا يجيب عن سؤال أين يقطن، أو من أين هو فحسب، بل يجيب، وهذا هو الأهم، عن سؤال من هو. وفي هذا يقول الجغرافي مايك كرنغ: «ونحن نستمر في حيواتنا اليومية نتعلم أنماطاً من التفاعل، أنماطاً من السلوك تصبح من المسلّمات. وما علينا إلا أن نتحرَّك أو نذهب في عطلة، أو نباشر بحثاً ميدانياً، لنرى كيف أن هذه الأنماط كثيراً ما تكون خاصة بالمكان. والتكرار المستمر لأنواع خاصة من السلوك ينتهي بارتباطه بأماكن خاصة. والقادمون الجدد يؤهَّلون اجتماعياً لأنواع من السلوك قائمة في تلك الأماكن، والنتيجة هي أن الأماكن توفر مرساة للتجارب المشتركة بين الناس والاستمرارية على مر الزمن... (و) تصبح (الأماكن) مثخنة بالزمن، لها ماض ومستقبل يقيّدان الناس معاً وحولهما. يغير هذا الارتباط الناس والأماكن معاً، ويمكّن الناس من تحديد أنفسهم والمشاركة في التجارب مع الآخرين وتشكيل أنفسهم في جماعات»[1]. هذه الجماعات يكون لها حكماً هويات «أرضانية» معيَّنة؛ لكنها هويات متراتبة، من حيث مقاييسها الجغرافية. فالمرء الذي يقول إنه «بيروتي»، أو «طرابلسي» يقول في مناسبة أخرى، إنه «لبناني» أيضاً؛ بمعنى أن هويته تنبني على إحساس بالانتماء إلى مكان أوسع؛ وفي حالات أخرى إلى مكان أضيق، وذلك عندما يقول إنه ينتمي إلى حي من أحياء بيروت، أو إلى حي من أحياء طرابلس. وما ينطبق على «البيروتي» و«الطرابلسي» ينطبق على «الحجازي» و«النجدي» أو «الصعيدي»...

نستنتج من كل ما تقدَّم أن لكل مُتَّحد، هوية «أرضانية»، تعبِّر عن شخصية الجماعة فيه، بما لها من ملامح خاصة يلاحظها المتجوِّل بين المتَّحدات. فهذه القرية تختلف شخصيتها عن تلك. وهذا الحي في المدينة تختلف شخصيته عن ذاك. وما يصح على القرية والحيّ ينسحب على المدينة أو المنطقة أو الإقليم أو البلد بكامله. بناء على ذلك

(١) مايك كرانغ: «الجغرافيا الثقافية»، ترجمة سعيد منتاق. عالم المعرفة عدد ٣١٧، الكويت ـ ٢٠٠٥، ص ١٤١.

فإن الهوية الأرضانية تتبدَّل وفق المقياس الجغرافي، الذي تقاس به. فالفرنسي يختلف عن الألماني لكنّ كليهما أوروبي، والأوروبي يختلف عن الأميركي، ولكن كليهما غربي، إلى ما هنالك من الأمثلة المعبِّرة.

٣ ـ الأبعاد الحقوقية والسياسية

يُستخدم مصطلح «الأراضي» في معرض الحديث عن الدولة المعاصرة، للإشارة إلى مفهوم السيادة؛ إذ يؤكد ميثاق الأمم المتحدة اليوم على سلامة أراضي الدول الأعضاء فيها، وسيادة كل دولة منها على أراضيها الخاصة بها. كما يدين ميثاق الأمم المتحدة كافة التجاوزات الأجنبية التي تستهدف الشؤون الداخلية للدولة العضو في الأمم المتحدة، واستطراداً احتلال أي دولة لأراضي دولة أخرى، تأكيداً على مبدأ «سيادة كل دولة على أراضيها» وحقها فيها.

والأراضي هنا تعني الأراضي الوطنية أو القومية، أي أراضي الدولة ـ الأمة، أو الدولة ـ القومية، Etat-Nation، بصفتها تعبيراً عن الشكل النموذجي للدولة المعاصرة. ولكن لما كانت الخريطة الجغرافية السياسية للعالم لا تنعم باستقرار دائم، نظراً للخلافات بين الدول، وما تجرّه دعواتها، في حق امتلاك هذه الأراضي أو تلك، من تدخلات ومواجهات وحروب، فإن القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، تُذكّر دوماً بحق كل دولة بأراضيها وبسيادتها عليها، مع ما يستتبع ذلك من أنشطة ومبادرات ومناورات ديبلوماسية، يقوم بها الفرقاء المتنازعون.

ومن الأمثلة الشهيرة والمعبّرة عما نرمي إلى توضيحه، تداعيات القرار ٢٤٢ الذي صدر عن الأمم المتحدة في نوفمبر تشرين الثاني عام ١٩٦٧، عقب حرب يونيو حزيران ١٩٦٧، بين إسرائيل من جهة، ومصر وسوريا والأردن من جهة ثانية، حيث أدّت تلك الحرب إلى احتلال إسرائيل شبه جزيرة سيناء المصرية، والجولان السوري، والضفة الغربية التي كانت تابعة للأردن في ذلك الحين.

تم تدبيج القرار ٢٤٢ أولاً باللغة الإنكليزية. وفي معرض تناوله لمسألة الأراضي المحتلة، طالب بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها، لكن في صيغة ملتبسة بين أن يكون الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة، أو من أراضٍ محتلة، وذلك باعتماد التعبير "of Territories"، باللغة الإنكليزية. فلدى ترجمته إلى الفرنسية وقع الخلاف بين المتنازعين حول ما إذا كان ينبغي القول (باللغة الفرنسية) "des territoires" أو "de territoires"؛ كما وقع الخلاف نفسه لدى نقل القرار إلى اللغة العربية وما إذا كان القرار يعني الأراضي المحتلة، أم أراضي محتلة. وقد انشغلت الأوساط الديبلوماسية عقوداً طويلة بهذا التفصيل، والذي كان يعكس ميزاناً مختلاً بين القوى المتنازعة، آنذاك: الدول العربية من جهة يدعمها الاتحاد السوفياتي، وإسرائيل من جهة أخرى تدعمها الولايات المتحدة. وفي هذا يقول وليد الخالدي: «حرص جونسون (رئيس الولايات المتحدة) عملياً على أن تبقى الأراضي المحتلة في أيدي إسرائيل إلى ما شاء الله، أو حتى توظّفها لغرض التسوية التي تبتغيها بشروطها هي إذا ما حلا لها ذلك. وتجسّدت نظرة جونسون... في القرار ٢٤٢ الذي لا يحدِّد أية مهلة للتسوية المُطالب بها، ويترك هامشاً واسعاً للادعاء بعدم وجوب الانسحاب من جميع الأراضي..»[١]. وبناء على ذلك يبدو أن الديبلوماسية التي تقف وراءها القوة بحق أو بغير حق، تفرض نفسها في المحافل الدولية. لكن الخالدي لا يلبث أن يضيف قائلاً: «مع تأكيد ديباجة القرار على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة حفاظاً لماء الوجه...»[٢]. مما يعني بالمقابل أن ثمة إجماعاً دولياً، على الرغم من القوة المنتصرة ميدانياً والمدعومة دولياً، على مسألة الأراضي يعبّر عنه ميثاق الأمم المتحدة، تتعامل معه القوى المختلفة بوسائل شتى قد تلتف حوله، أو تحتال عليه. لكنها، في نهاية الأمر، لا يمكن إلا أن تُظهر حياله ما يتوجّب من احترام، وان استبطنت هذه القوى نيّات أخرى.

---

(١) وليد الخالدي: «الصهيونية في مئة عام من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي. ١٨٩٧ - ١٩٩٧». دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٨، ص ١١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٤.

نسوق هذا الكلام للتدليل على مبدأ التلازم بين الأراضي من جهة، وسلامتها والسيادة عليها من جهة أخرى، كأساس للقانون الدولي المعمول به راهناً؛ وذلك بعد أن أصبحت الدولة، بنموذجها المعاصر، تمثّل، أو من المفترض أن تمثّل من حيث المبدأ، المجموع الكلّي للأفراد المنتمين إليها. وفي هذا السياق تسن الدولة القوانين وتعيّن الحقوق والواجبات التي توحِّد الشعب وتوحِّد أراضيه، في إطار إقليم جغرافي ذي حدود سياسية خطية معيّنة على الأرض، هي حدود الدولة وحدود أراضيها السياسية.

وهذه الحدود السياسية تجعل من نموذج الدولة المعاصرة كياناً ذا شخصية سياسية محدّدة، تعبِّر عن نفسها من خلال سيادتها على أراضيها. بناء على ذلك، تصبح الأراضي جزءًا لا يتجزأ من ذات الدولة. فالسيادة على الأراضي هي سيادة على الذات. وهنا تعني السيادة على الأراضي أن الأراضي ليست مساحات جغرافية تُمارس عليها السلطة فحسب، بل تعني أيضاً أن السيادة، كما في حال الشخصية الفردية، هي شرط الحرية والاستقلال، وذلك من أجل امتلاك القدرة على الاختيار والفعل.

إن السيادة بهذا المعنى، تصبح حقّاً أساسياً من حقوق الدول، في تعاملها مع بعضها البعض والمطلب السيادي على الأراضي، لا يشكِّل هدفاً نهائياً بحد ذاته، بل يشكِّل شرطاً أساسياً يتيح اتخاذ المبادرات، وممارسة الأفعال في مختلف المجالات الإنسانية. ولكن حتى تكون الأراضي جزءًا لا يتجزّأ من ذات الدولة، ينبغي أن تكون الأراضي واحدة موحدة، ومؤسسة على وحدة المجتمعين عليها، والمنتمين إليها، لأن الذات المنقسمة على نفسها لا يمكنها الاستمرار في البقاء على نحو سوي. وهذه الوحدة مرهونة في إطار الدولة المعاصرة بالقوانين السائدة على أراضيها، وبناء على ذلك يستبطن مفهوم الأراضي أبعاداً حقوقية قانونية (Juridique) تجعل السيادة على الأراضي تتمثّل في سيادة القوانين عليها.

على أن مفهوم الأراضي الحقوقي القانوني، الذي يميِّز الدولة المعاصرة من أشكال الدول التي سبقتها في التاريخ، إنما هو نتاج أوروبي جرى تعميمه على العالم، وتعود جذوره إلى تشريعات الامبراطورية الرومانية التاريخية.

قبل ذلك، أي في الدولة ـ المدينة، كانت «الأراضي» في اللغة اللاتينية، تشير إلى المساحات المحيطة التي تسيطر عليها دولة المدينة، وتُخضع سكانها لأحكامها، بمعنى آخر، لم يكن سكان الأرياف المحيطة بدولة المدينة جزءًا من هذه الدولة. ما كان يسري على أبناء المدينة من قوانين يختلف عن الأحكام التي كانت تُسيّر أبناء الأرياف المحيطة.

كانت «الأراضي» Territoires تدل على المساحات التابعة للمدينة؛ لكنها خارج النطاق الحقوقي القانوني لتلك المدينة. ثم غاب مصطلح «الأراضي» باللاتينية؛ ولم يظهر من جديد إلا في العصور الوسطى لتحديد نطاق الولاية القضائية (Juridique) للمدن الإيطالية.

ولم يُستخدم المصطلح المذكور مطلقاً خلال الحقبة الرومانية بمجملها. ومع ذلك فإن الشرع الروماني بالذات هو الذي ضمّن مصطلح «الأراضي» أولى مدلولاته المعاصرة. ففي الاستخدام الحديث لم يعد مصطلح الأراضي يشير إلى العلاقة بالمدن، بل صار يُستخدم لوصف الدول. فالأراضي صارت المساحة المكانية التي تخص دولة من الدول، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفهوم القانوني للسيادة. وبذلك تتميز الكلمة من تعريفها القديم الذي كان مقتصراً على نطاق دويلة المدينة».

كيف ساهم الشرع الروماني في تشكيل المفهوم الحقوقي. القضائي للأراضي؟

عندما تحوَّلت دولة المدينة إلى امبراطورية، أُلحقت بالمدينة الأساسية مساحات تقطنها شعوب تتباين نظمها وشرائعها، الأمر الذي اضطرت معه الدولة للانكباب على نشاط تشريعي يُمكّنها من إدارة هذه الشعوب المختلفة في نطاق الامبراطورية. تميّزت روما من باقي الامبراطوريات في معالجة هذا الواقع المستجدّ، وراحت تطوِّر تشريعاتها في اتجاهات اختلفت فيها عن سائر الامبراطوريات.

في البداية لحظ القانون الروماني نوعين من التمييزات في معالجة الشؤون الحقوقية لرعايا الامبراطورية يوردهما عزمي بشارة على النحو التالي:

١ ـ التمييز الأول يتمثّل في «Status Libertates»، أي السؤال إذا كان الإنسان حرّاً أم غير حر.

٢ ـ وتمييز آخر (Status civitatis)، أي هل الإنسان مواطن أم غير مواطن؟ وهذا مرتبط بـ (Status Familialis). فأب البيت مواطن، أما الابن فهو ليس مواطناً كامل الحقوق، حتى ولو تزوّج، ما دام ليس رب بيت، أي ما دام جزءًا من الاقتصاد المنزلي للأب Pater Familiea . الشعب (Civitas, populus) مؤلف من رجال لهم بيت سُمّوا أوّلاً Quirites ثم Cives. روما فقط هي Civitates. أما بقية الامبراطورية فهي (Imperio)»[١]. هذا يعني أن حقوق أبناء روما تختلف عن حقوق الآخرين، في أنحاء الامبراطورية.

وبذلك، يكون الرومان قد ميّزوا حقوقياً وقانونياً بين أبناء المدينة من جهة وبين شعوب الامبراطورية من جهة أخرى.

في قرطاجة، المزامنة لروما والمنافسة لها، توزّع السكان في امبراطوريتها حقوقياً وقانونياً على أربع مراتب، يوردها أنطون سعادة كالتالي «١ ـ فينيقي قرطاجة ٢ ـ فينيقي ليبا (لوبيا) ٣ ـ الرعايا اللبيين (اللوبيين)، ٤ ـ البدو. ولقد ميّزت قرطاجة بين رعاياها الفينيقيين ورعاياها اللبيين. صحيح أن المدن الفينيقية، التي كانت في البدء حليفة قرطاجة، أصبحت خاضعة لها وداخلة في نطاق حقوقها، مع احتفاظها بحكوماتها الخاصة؛ ولكن ذلك جعل أبناء هذه المدن مساوين للقرطاجيين في الحقوق الشخصية والمدنية؛ فكانوا يترقّون في الجيش ويحق لهم تسلُّم المراتب العالية فيه، ولهم نفس مرتبة القرطاجيين تجاه الشعوب الأخرى، ولكنهم كانوا فاقدي الحقوق السياسية»[٢].

كان التمييز بين أبناء المدينة الأساسية، وأبناء سائر أنحاء الامبراطورية معمولاً

(١) عزمي بشارة: «المجتمع المدني دراسة نقدية»، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ـ بيروت ٢٠٠٠، ص، ٧٢ ـ ٧٣.

(٢) أنطون سعادة: نشوء الأمم، الطبعة الثانية ـ دمشق ١٩٥١، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

به، ليس في روما وقرطاجة فحسب، بل في جميع دول المدن التاريخية الفينيقية والإغريقية واللاتينية، بحيث كانت تلك الدول المدن تملك تشريعاتها الحقوقية الخاصة بها وتمنعها عن الآخرين في المناطق الخاضعة لها.

لكن روما اندفعت باتجاه تشريعي جديد، تمثل في مدّ حقوق عضوية الدولة الرومانية إلى المقاطعات المحيطة بها، فأدخلتها نهائياً ضمن نطاق الحقوق الرومانية. ويُعلِّق أنطون سعادة على هذا الأمر بالقول إن «الحروب الإيطالية هي التي أغنت روما بالاختبارات السياسية. ومن هذه الوجهة يمكننا أن نبصر جيداً أسباب ترقية الدولة في مدينة ناهضة... إن اختبارات روما السياسية كانت أكثر وأقوى من اختبارات أي دولة. وهي بخلاف الدول البحرية (مثل قرطاجة، صيدا وصور) مدينة برية في الدرجة الأولى، وكانت محاطة بأقوام تضاهيها، وبعضها أرقى منها ثقافة كالأتروريين (أو الأتروسكيين)؛ فساعد ذلك على الرغبة في إدخال هذه الأقوام في نطاقها السياسي والاجتماعي. ومن هذه الوجهة كانت ظروف روما تختلف عن ظروف صور وقرطاجة»[1].

في مختلف الأحوال، ومهما تكن الدوافع التي أمْلت على روما توسيع نطاقها الحقوقي القانوني ليشمل شعوباً أخرى، بدءًا بالشعوب المجاورة لها والمتقاربة ثقافياً فيما بينها، فإن روما قد تميَّزت من غيرها من الدول إذن في مد معدودية الرومان، وهذا يعني بالمفهوم المعاصر، منح «الجنسية» لمجموعات سكانية متعددة، ما جعل أفرادها يتمتعون بعضوية الدولة الرومانية؛ فأدّى ذلك إلى أن تؤلِّف أراضي هذه الشعوب وحدة حقوقية قانونية مندمجة مع العاصمة الامبراطورية، وبالتالي وحدة سياسية تجاوز أسوار المدينة إلى مساحات أخرى بعيدة عنها.

هكذا تمكَّن الشرع الروماني من الخروج إلى شرع قضائي عام، ليحل محل المواد

(١) المصدر السابق، ص ١٢٣.

القانونية المتباينة التي كانت تعمل بها الشعوب المختلفة، والتي كانت متناقضة مع القانون العام المُوحّد والجامع لنظام الدولة.

كيف تكوَّنت الأبعاد الحقوقية للأراضي؟

كان الشرع في روما قد ابتدأ بإعطاء الأفضلية لأبناء المدينة نفسها على غيرهم من أبناء المناطق المحيطة بها والخاضعة لها. فالحقوق كانت، في أول عهدها، حقوق روما المدينة، تسري أحكامها على مدنييها فقط. فلم يكن لغير ابن روما حق حضور اجتماع الجيش واجتماع الشعب والتصويت، والحق في أن ينتخب أو أن يعقد زواجاً يُعترف به... إلى غير ذلك من الشؤون الشخصية الحقوقية.

وعندما تغلَّبت روما على مدن وشعوب أخرى، وجدت فيها تشريعات خاصة بها. لكن هذه التشريعات كانت تعاني شوائب عديدة. فالشرع في مدن الإغريق مثلاً، لم يكن بمستوى الشرع الروماني، على الرغم مما كان عليه الإغريق من تفوُّق في ميادين أخرى. ذلك أن شرعهم كان لا يزال مجموعة من قوانين دينية، وأخلاقية وسياسية متناقضة. وعن تخلُّف الشرع الإغريقي قياساً على الشرع الروماني يقول أنطون سعادة: «لقد ميّز الشرع الإغريقي بين الجنح والجرائم وبين الادعاء الشخصي وطالب التعويض، والادعاء العام بموجب قانون جزاء، ولكن تصنيف الدعاوى كان ناقصاً. ففي حالة السرقة كان المُدّعي مُخيَّراً في أن يقيم دعوى حقوقية ويطلب التعويض أو أن يقيم دعوى جزائية. وفي حالة الإجرام كالقتل والتشويه، كانت الحقوق الإغريقية لا تزال قريبة من الحقوق الأولية. إذ إن هذه الحالة كانت تُترَك للادعاء الشخصي. والقانون عموماً كان لا يزال تابعاً للموضوع السياسي؛ فهو لم يكن عاماً ففيه تساوت الحقوق السياسية والحقوق الشرعية»[1].

سلكت روما في تعاملها مع الشعوب التي سيطرت عليها مسلكاً خاصاً، راح يتطوّر

(١) المصدر السابق، ص ١٢٦.

مع المستجدات التي كانت تشهدها دولة روما في سيرها نحو الامبراطورية. فقد أبقت بدايةً على شرائع تلك الشعوب، لكنها لم تلبث أن وجدت أن هذه الشعوب أصبحت بحاجة إلى شكل حقوقي جديد. لكن إدخال شعوب متباينة الحقوق في نطاق دولة واحدة أوجب النظر في علاقاتها فيما بينها من جهة، وعلاقاتها بالشعب الروماني من جهة أخرى. اختارت روما حل المشاكل والقضايا التي نتجت من الوضع الجديد أوّلاً عن طريق المعاهدات التي عقدتها مع الشعوب التي سيطرت عليها. وعمدت بعد ذلك إلى إدراج حقوق الشعوب في نطاقها القانوني وهي الحقوق التي عرفت باسم Jus Gentium. وكان القصد منها النظر في جميع الحالات التي لا تصلح للنظر فيها الحقوق المدنية المعروفة باسم Jus civile المختصة بالرومان وحدهم. وقد حاول الرومان التوفيق بين المجموعتين الحقوقيتين، بواسطة محكمة عرفت باسم Praetor peregrinus، وكان من صلاحيتها النظر في القضايا العالقة بين الأفراد الرومان وأفراد الشعوب الأخرى. لكن أهمية حقوق Jus Gentium أخذت تعظم على حساب الحقوق المدنية الرومانية، نظراً إلى تفوُّق عدد أفراد الشعوب المنضوية في نطاق التشريع الروماني العام على عدد مدنيي روما، مما دفع روما إلى توسيع الحقوق المدنية، بدءًا بالمدن اللاتينية القريبة منها؛ فاتسعت عضوية الدولة الرومانية لتشمل أفراداً من مدن أخرى. وشملت الحقوق الرومانية مناطق أخرى، فكان ذلك إيذاناً بتحوُّل الدولة المدينية إلى دولة إقليمية، أي دولة ذات أراضٍ شبيهة إلى هذا الحد أو ذاك، بالدولة المعاصرة.

كان للذين يتمتّعون بالحقوق المدنية Jus civile الحق في اختيار التقاضي مع أفراد الشعوب الأخرى وفقاً للقوانين التي سنّتها روما لهذه الشعوب، (Jus Gentium)؛ مما وسّع حقوق الزواج والتملك والإرث أمام مدنيي روما. وبالمقابل اكتسب أفراد ومجموعات من الشعوب الغريبة حق التساوي مع مدنيي روما، وألحقت من ثم هذه المجموعات بالعضوية الكاملة للدولة.

هكذا، وعلى أساس الشرع الروماني العام، أُدخلت مقاطعات عديدة في النطاق القانوني للدولة بدءًا من المقاطعات التي تتشكّل منها معظم شبه الجزيرة الإيطالية، في

حين أن مناطق أخرى ظلّت حقوقياً خارج الدولة؛ لكنها خاضعة لها سياسياً وجزائياً. وبذلك صار سكان تلك المقاطعات، التي أدخلت في النطاق القانوني الروماني، مواطنين رومانا، بحقوق رومانية، وصارت بالتالي أراضيهم، أراضي رومانية؛ أي، إنهم، في «انتمائهم» إلى أراضيهم باتوا يحملون الجنسية أو الهوية الرومانية، فلم يعد أبناء روما المدينة هم الرومان وحدهم كما كان من قبل، بل صار السكان الآخرون رومانا أيضاً، (باستثناء النساء والعبيد والأولاد...). مما جعل الدولة وكأنها تنبني على المبدأ الأرضاني Principe de territorialité، وتتحوّل من دولة مدينة إلى دولة أراضٍ، أو دولة «أرضانية» territorial .

وحاولت روما بعد ذلك تطوير حقوقها وبسطها على جميع الشعوب التي تسيطر عليها والمنتشرة في سائر أنحاء الامبراطورية، وهذا ما ما قام به الامبراطور كراكلا عندما أعلن عام ٢١٢ ميلادي، الحقوق المدنية العامة للامبراطورية، بموجب دستور حمل اسم الدستور «الأنطوني» Antonino[1] الذي يقضي بإعطاء كافة رعايا الامبراطورية الحقوق الرومانية. لكن الإجراءات التي أطلقها الدستور «الأنطوني» لم تنجح؛ ذلك أن جمع شعوب متباعدة جغرافياً ومتباينة ثقافياً وصبّها في قالب حقوقي واحد كان دونه صعوبات تجعله حكماً غير قابل للحياة؛ مما أدّى في نهاية الأمر، إلى سقوط المشروع «الأنطوني». وبعد ذلك تراجعت مكانة روما السياسية، لصالح الامبراطورية الرومانية الشرقية، أي الامبراطورية البيزنطية، حيث استُكمل المجهود التشريعي، لكن في اتجاهات مختلفة عن الاتجاهات السابقة.

ـ كيف تكونت الأبعاد السياسية للأراضي؟

في العصور الوسطى الأوروبية التي تلت انهيار الامبراطورية الرومانية، تراجع

(١) كركلا، واسمه الأصلي ماركوس، أوراليوس، انطونيو ابن سبتموس ساويرس، ولد في سوريا عام ١١٨ وحكم الامبراطورية الرومانية من عام ٢١١ حتى عام ٢١٧.

المبدأ «الأرضاني» في ظل النظام الإقطاعي. فالعلاقات بين السيد الإقطاعي ورعاياه باتت علاقات شخصية تقوم على الحماية والخدمة. وفقد مفهوم «الأراضي» أبعاده الحقوقية، ولم يستعدْها إلا بعد عام ١٦٤٨، عندما عُقدت معاهدة وستافاليا، على أثر حرب الثلاثين سنة التي شهدتها أوروبا، والتي كانت حلقة من حلقات الحروب والمواجهات والفوضى التي عمّت أوروبا في تلك الحقبة التاريخية.

لقد اعترفت المعاهدة، والتي تُعتبر أنها ولادة للقانون الدولي الحديث، بأن كل دولة هي صاحبة سيادة على أراضيها، بحيث يصبح أي تدخل في الشؤون الداخلية لأي من الدول خرقاً للقانون الذي أقرّته المعاهدة المذكورة. وكانت الحروب التي توَّجتها معاهدة وستافاليا قد أوجدت خريطة سياسية أوروبية مقسّمة إلى أكثر من ثلاثمئة كيان سياسي، بعضها ممالك، وبعضها إمارات، وبعضها الآخر مدن.. أخذت جميعها، بناء على المعاهدة المذكورة، بالمبدأ الأرضاني ذي الحقوق الرومانية، مع الفرق في أنه يدعو إلى أن يمارس كل كيان من هذه الكيانات سيادته على أراضيه، بما يعبر عن الأساس الإقليمي الأرضاني الأول لمنظومة العلاقات بين الدول الحديثة.

جاء ما يشبه اللوحة الفسيفسائية الأولى في التاريخ للأراضي ذات السيادة، إذن نتيجة مباشرة للصراعات التي دارت في أوروبا، وهي صراعات اشتعلت في أعقاب حركة الإصلاح الديني بين البروتستانت، والكاثوليك.ثم شهدت أوروبا فوضى عارمة، امتدت طويلاً؛ تبيّن، فيما بعد، أن الخروج منها يتطلب إقامة كيانات سياسية تتمتع بالسيادة على أراضيها، بغية تحقيق الأمن والاستقرار. إن الأحداث الجسام التي شهدتها أوروبا، من حروب دينية ومواجهات سياسية وفوضى اجتماعية، كانت، قبل معاهدة وستافاليا وتشكُّل الكيانات السياسية الأرضانية (territorial) ، قد جرت جميعها في ظل «الامبراطورية المقدّسة (Saint - Empire) التي آلت في القرن السابع عشر إلى سلالة هابسبورغ في فيينا والتي كانت تعاني التفكُّك والانحلال.

ساهمت معاهدة وستافاليا ونتائجها في تقليص نفوذ «الامبراطورية المقدَّسة»،

لصالح الكيانات الناشئة، كما أتاحت الممارسة السيادية لتلك الكيانات تشكيل فيدراليات، واتحادات، غالباً ما كانت موجَّهة ضد الامبراطورية التي تظلّلها.

في البدء، استندت فكرة السيادة، لتأمين الكيان السياسي وتأمين أراضيه وسكانه، إلى تنظيم حواجز محصّنة، تمنع غائلة الهجمات الخارجية. وبذلك ارتسمت فكرة الدولة الإقليمية كصيغة مثلى لضمان الأمان والحماية. لكن استخدام البارود والمدفعية جعل الاستحكامات المتمثلة بالحواجز المحصّنة تدبيراً بالياً؛ الأمر الذي أوجب التخلّي عن حزام الدفاع القديم المُكوّن من الأبراج والأسوار والاستعاضة عنه بنظام دفاعي متطوّر، يكون بمقدوره حماية أراضي الكيانات المستجدّة. غير أن النظام الدفاعي المتطور هذا يتطلّب المزيد من الموارد؛ الأمر الذي أدّى إلى إيلاء الاستثمار الاقتصادي الأهمية الأساسية في سياسة الحكم، على حساب الشأن الديني الذي كان يشغل الحيّز الأكبر من المجال السياسي. وبناء على ذلك، وبهدف توفير الأمن والاستقرار الضروريين لاستثمار موارد أراضي الكيانات السياسية، كان لا بدّ من تشكيل قوة قادرة على ذلك، وهي قوة لا تتوفّر إلا في ظل قيام أنظمة ملكية مطلقة ذات حكومات بيروقراطية مركزية، تنفِّذ قوانين ضرائبية صارمة، وتعتمد على جيوش كبيرة. وقد تطلّبت هذه التطورات ضرورة العمل على تعيين الحدود السياسة لأراضي الممالك، والدعوة إلى الاعتراف المتبادل بينها، تأكيداً لمبدأ احترام الممارسة السيادية للدول على أراضيها. وهكذا باتت الحدود السياسية من المستلزمات التي تستكمل بلوغ مفهوم الأراضي مختلف مضامينه السياسية، في سياق تطوُّره وسط النزاعات والحروب والخلافات، المستمرة منذ ذلك التاريخ حتى الوقت الراهن، والتي لا شيء يشير إلى نهايتها.

٤ ـ في حدود الأراضي السياسية

تبدو الخريطة السياسية للعالم اليوم على شكل شبكة من الخطوط، تقابلها خطوط مرسومة ومعيّنة على الأرض، تفصل بين الدول. على أن الحدود الخطّية هي من نتاج

الحقبات المتأخِّرة، نظراً إلى أنها تتطلب مستوى عالياً من التقنيات الهندسية والعلوم الجغرافية الفلكية والجغرافية الطبيعية والبشرية، الأمر الذي لم يكن متوافراً من قبل.

فيما مضى، كانت الفواصل بين الكيانات الاجتماعية السياسية، لا سيما الامبراطوريات، تغطّي مساحات تضيق أو تتَّسع، تبعاً للعوامل الطبيعية والبشرية. ولما كانت هذه المساحات عرضة للنزاعات فقد أقيم عليها عدة أنواع من المنشآت والحواجز العسكرية التي كانت تنتقل من فريق إلى فريق، في سياق المواجهات المتكرّرة بين المتنازعين.

أطلق العرب قديماً على هذه المناطق الحدودية اسم «التخوم». وفي ظل الامبراطوريات التاريخية، كانت التخوم التي تفصل بينها وتُترك أحياناً في عهدة تشكيلات أو كيانات شبه سياسية، تتخاصم فيما بينها، وتدين بالولاء كل من جهتها للامبراطوريتين المتجاورتين، والمتحاربتين، كما كان حاصلاً بين الروم والفرس في شرق المتوسّط قبل الفتح الإسلامي، حيث كانت المناطق الحدودية بين الفريقين موزَّعة على الغساسنة الموالين للروم، وعلى المناذرة الموالين للفرس.

في أمكنة وأزمنة أخرى، أقامت الامبراطوريات في مناطق التخوم أسواراً كبرى، إلى جانب استحكامات ومخافر ونقاط مراقبة متعدّدة. ومن الأمثلة على ذلك امبراطوريتا الصين والرومان التاريخيتان. فمع أن كل منهما أقامت لنفسها أسوار فصل بين حضارتها والعالم الآخر. إلا أن تلك الأسوار لا يمكن مقارنتها بالحدود الخطية المعاصرة. وفي بريطانيا، في ظل حكم الامبراطورية الرومانية قام الامبراطور هادريان ببناء سور على المناطق المرتفعة، ليصبح جزءاً من الاستحكامات العسكرية، بهدف عزل المناطق الشمالية والغربية عن الجنوب، لأنها كانت قد استعصت على سلطة روما هناك، أي بريطانيا.

لكن، حيثما كانت القوة السياسية والعسكرية تتمكَّن من التقدُّم على الأرض، كانت التخوم، أو المناطق الحدودية، تشهد تبدُّلات ملحوظة في مواقعها. ففي القرنين الأخيرين دفعت حركة الاستيطان في الولايات المتحدة بالتخوم نحو الغرب دفعاً

متواصلاً. وحصل الأمر نفسه في أميركا الجنوبية وأستراليا وسيبيريا، وغيرها من المناطق، بما في ذلك فلسطين[١].

أما اليوم، فيمكن القول إن التخوم قد باتت من الماضي، وحلَّت محلَّها الحدود الخطية المعمول بها بين كل دول العالم. وأصبحت تلك الخطوط ـ الحدود المكوّن الأساسي للسيادة الإقليمية، أي لسيادة الدولة على أراضيها. وبات ترسيم الحدود، كخطوط فاصلة بين الكيانات السياسية، من المسائل الذي تحظى باهتمامات واسعة في الأوساط الدولية.

واليوم يشكّل موضوع الحدود السياسية وترسيمها موضوعاً سياسياً وأمنيّاً، بامتياز، حيث يعود تقدير البعد الأمني إلى الفرقاء المعنيين بعملية الترسيم. ففي الواقع ليس على الأرض حدود آمنة بحد ذاتها، أو حدود أمنيّة بالمطلق. فما يكون آمناً لفريق قد لا يكون آمناً للفريق المقابل. والمعروف أن ترسيم الحدود السياسية يخضع لمراحل متتالية، تبدأ بالتعريف الذي يسمّى الأماكن الجغرافية ويحدّد المناطق التي تمر بها خطوط الحدود؛ ثم ترسم، في مرحلة لاحقة، خطوط الحدود على الخرائط. يجري، بعد ذلك، تعيين خطوط الحدود على الأراضي، مع تثبيت مكعّبات من الإسمنت تمثّل نقاطاً ومعالم حدودية مرقَّمة، أو نشر أسلاك شائكة... وفق ما تقتضيه الظروف القائمة بين الدول المعنّية بترسيم حدودها السياسية[٢].

ولما كانت خطوط الحدود تخترق مساحات جغرافية تتوزَّع على الفرقاء المتنازعين، فإن تقييم الميزات الاستراتيجية لهذه المساحات يكون الشغل الشاغل لكل

(١) عن المقارنة بين الاستيطان في العالم الجديد وتداعياته الحدودية من جهة والاستيطان اليهودي في فلسطين من جهة أخرى، انظر معين حداد: «الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ـ بيروت ١٩٩٦.

(٢) للمزيد من التفصيل، انظر معين حداد: «أرض لا تهدأ، الرهانات الجيوبوليتيكية الرئيسية في المشرق العربي»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ـ ٢٠٠٢.

فريق على حدة، قبل ترسيم الحدود وأثناءه وبعده، وذلك من خلال البحث عن العناصر التي تجعل من جغرافيّة المناطق الحدودية حليفاً موضوعياً في النزاع على الأراضي، في حال المواجهة العسكرية أو التوتُّرات الأمنية. هذا من الوجهة الإجرائية، أما من الوجهة النظرية، فقد جرت أعمال أكثر من أن تُحصى، تستهدف تبيان الشروط الفضلى والمثلى لترسيم الحدود، تبلورت معها أربعة مفاهيم خاصة بنوعيّتها، هي:

- الحدود الطبيعية، أي أن يتبع خط الحدود ظاهرة طبيعية معيَّنة كخط قاع النهر، أو خط قمم الجبال، أو خط تقاسم المياه، أو الخط المحدَّد لحوض النهر.

- الحدود «القومية» أو الإثنية، أي الاجتماعية، وهي تقضي برسم الخط الحدودي بما يتوافق مع تحديد انتشار أفراد الشعب أو المجتمع المكوّن لهذه «القومية»، أو تلك، أو لهذه الإثنية أو تلك.

- الحدود التعاقدية، وهي تعبّر عن توافق بين الفرقاء المعنيين دون مراعاة الظواهر الجغرافية الطبيعية أو الاجتماعية.

- الحدود الهندسية، وتعتمد خطوط الطول والعرض.

على أن جميع هذه المفاهيم لم يكن بإمكانها في المجال التطبيقي أن تبقى بمنأى عن موازين القوى؛ ذلك أن جميع الحدود، على خريطة العالم، تعكس ما تمليه سياسة القوة عليها. وقد أدّى ذلك إلى تداخل المفاهيم الحدودية الأربعة المذكورة بعضها ببعض. وقد اتخذت سياسة القوة منحى سافراً، وأحياناً شبه أحادي، لجهة اتخاذ القرار وتطبيقه بشأنها. ففي آسيا وأفريقيا وأميركا، جرى تعيين الحدود، وفق الاقتراحات التي كانت تبديها القوى الاستعمارية أو المستوطنون الجدد. وفي حال عدم التوافق بين هذه القوى، كان يستعاض عن ترسيم الحدود بإقامة مناطق عازلة، كما كانت الحال بين روسيا وبريطانيا في أفغانستان، أو بين فرنسا وبريطانيا في تايلندا، عندما كانت بريطانيا تسيطر على الهند الصينية. وفي مناطق الغرب الشمالي والجنوبي رسمت الولايات المتحدة لنفسها حدوداً متوازية مع خط العرض ٤٩ في الشمال من جهة،

وخط نهر ريوغراندي في الجنوب من جهة أخرى، جامعة بذلك مفهوم الحدود الهندسية إلى مفهوم الحدود الطبيعية. وفي إفريقيا أدّى احتدام التنافس بين القوى الاستعمارية إلى ترسيمات لم تراعِ لا الظواهر الطبيعية ولا الأوضاع الاجتماعية أو الإثنية؛ فتقطّعت إذاك الجماعة الإثنية الواحدة، كما تَقطّع حوض النهر الواحد بين القوى المتنافسة.

ويبدو أن سياسة القوة أو فرض الحدود السياسية قد بلغت أحياناً مبلغاً يكاد يكون هذيانياً. ومن الأمثلة التي تُروى في هذا الإطار، ما جرى في بلاد ما بين النهرين، عندما كانت تحت الاحتلال البريطاني، وكيف جرى توسيع العراق على حساب الكويت، بعد أن اعتمد البريطانيون إنشاء الدولتين. ففي مطلع القرن العشرين، رُسمت الحدود بينهما، بناء على مواقع آبار المياه التي كانت تزورها القبائل على مدار ترحالها. «وفي عام ١٩٢٣ وضع المعتمد البريطاني جون مور يافطات الحدود بين البلدين، بعد أن مشى جنوباً عدَّة خطوات بين آخر بئر مياه وأول نخلة في منطقة صفوان. وأعلن أن هذه هي الحدود. لكن، في عام ١٩٣٠، أزال المعتمد البريطاني، في البصرة اليافطة، وزرع جنوب صفوان عدداً آخر من أشجار النخيل، التي أورقت عام ١٩٤٠، فاتَّسعت الحدود جنوباً»(١).

٤ ـ خلاصات

تتناول الجيوبوليتيكا مفهوم الأراضي، بمختلف أبعاده الثقافية والحقوقية والسياسية. وتلاحق التقاطعات العديدة بين هذه الأبعاد، في معالجتها لمسألتي الهوية والانتماء، في إطار الدول وسيادتها ضمن حدودها السياسية، مع الإشارة إلى أن مفهوم الأراضي أيضاً يشمل المساحات البحرية بالنسبة إلى الدول المشاطئة للبحار

(١) رياض نجيب الريس: «رياح السموم السعودية ودول الجزيرة بعد حرب الخليج ١٩٩١ ـ ١٩٩٤»، دار الريس ـ بيروت ١٩٩٤، ص ٢٥٦.

والمحيطات والتي تعتبر تلك المساحات امتداداً لأراضيها؛ وهي مساحات يعرّفها القانون الدولي باسم المياه الإقليمية (Eaux territoriales).

على أن الأراضي وحدودها السياسية، تظلان نتاجاً تاريخياً، بما يعني أن هذا النتاج ليس سوى احتمال رجح على غيره من الاحتمالات. وبالتالي فإن مفهوم الأراضي، في إطار ما آلت إليه الخريطة السياسية للدول في الوقت الراهن، يعبِّر عن ظاهرة لا تخضع لأي حتمية لا تاريخية ولا سياسية ولا جغرافية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكن القول إن احتمالاً معيّناً هو الذي ألحق إيرلندا الشمالية بالمملكة البريطانية، بينما بقيت إيرلندا بمعظمها خارجها. والأمر عينه ينسحب على منطقة بريتانيا التي ألحقت بفرنسا، بينما لم يحدث الشيء نفسه لبلجيكا.

أما القارات التي استعمرتها الدول الأوروبية، فإن دولها قد عيّن حدودها ديبلوماسيون غرباء؛ وكان ذلك نتيجة لعمليات مساومة شديدة بين الدول الاستعمارية، كما حدث، على سبيل المثال لا الحصر، للبلدان الإفريقية التي ورثت حدوداً جرى الاتفاق عليها منذ القرن التاسع عشر في برلين ولندن وباريس...

فإذا كانت الحدود هي حاصل موازين قوى، فإنها بالضرورة عرضة لتحوّلات لا يمكن تلافيها؛ ذلك أن الممارسات السيادية على الأراضي تشهد مصادمات بين القوى السياسية، التي تسعى كل منها إلى انتزاع الاعتراف الدولي بحقّها في أراضيها. إذ لا سيادة فعلية دون هذا الاعتراف. لذا تتابع الجيوبوليتيكا الصراع السيادي، كما تتابع المزاعم المساوقة له وتحلّلها. انطلاقاً من أن السيادة على الأراضي هي من سيادة الدولة على ذاتها. لكنها لا تكتفي بذلك، بل تذهب إلى تحليل وضع الوسيط ما بين الدولة والأراضي، أي وضع المجتمع، بفئاته وأفراده، متناولة قضايا الهوية والانتماء، بالنسبة إلى الدولة وأراضيها، والتحوُّلات التي تتعرَّض لها.

الفصل السابع
المجتمع والدولة والأراضي

تختص الدولة بوظيفة أساسية عامة، تقوم على العناية بالمجتمع وترتيب علاقات أجزائه، وتنظيمها في شكل معيّن، بما يعني أن الدولة شأن اجتماعي، إذ لا وجود لها خارج المجتمع. لكن الدولة، وبالبداهة عينها، تتكوّن من سلطة تحكم وتقرر وتُسيّر المجتمع وأفراده. وهي بذلك تمثّل الشأن السياسي الكامل. على أن الشأنين الاجتماعي والسياسي لا يتحقّقان إلا على أراضٍ معيّنة، تختلف من مكان إلى آخر باختلاف ما جرى ويجري في هذا المكان من تداخل وتقاطع بين الشأنين المذكورين. الأمر الذي يجعل العلاقة بين الدولة والمجتمع وأراضيهما تتّخذ اشكالاً متعدّدة في المكان والزمان على السواء.

١ ـ في المجتمع والدولة

يُقصر ابن خلدون، في مقدمته، تعريفه للاجتماع الإنساني على شكل واحد هو الدولة. لكن الدولة التي يقصدها ليست سوى حال المجتمع من تنظيم معيّن، يتراتب فيه الأفراد، مهما كانت وظائفهم. لكن ابن خلدون في تمييزه بين العمران البدوي والعمران الحضري، يجد أن ممارسة السلطة، في كليهما مختلفة كلياً بينهما. ذلك أن المجتمع الحضري الذي عرفه، تؤطّره دولة، تملك جهازاً للسلطة منفصلاً عنه، تُسيّره وتُخضعه لها بالقوة، بخلاف المجتمع البدوي، حيث تتّخذ السلطة فيه منحى آخر يمنعها من أن تنفصل بالكامل عن المجتمع؛ وبالتالي يمنعها من أن تمارس قوة قاهرة عليه. ولذلك يبقى البدو في نظر ابن خلدون، متفلتين من القوانين وعصاة عليها، مما يجعله لا يتوانى عن إطلاق شتى النعوت السلبية بحقهم.

وإذا كان ابن خلدون قد عمّم فكرة الدولة على مجمل أشكال الاجتماع الإنساني، فإننا هنا سنتناول مصطلح الدولة توخّياً للإيضاح بمعنى محدَّد، يقتصر على ما أشار به ابن خلدون إلى المجتمع الحضري، دون المجتمع البدوي؛ أي إننا سنعتمد مصطلح الدولة باعتباره الكيان السياسي الذي يعي وجوده على أنه سلطة تُسيّر المجتمع بالقوة، تعيِّن مداه، وتكيِّف شؤون حياته، وتمثِّل شخصيته. هذه الدولة، بهذا المعنى، هي الدولة التاريخية التي انبثقت مع فجر التاريخ منذ العصر المعدني أي منذ الألف الثالث قبل الميلاد في بلاد ما بين النهرين ووادي النيل، ثم تبلورت في محيط البحر المتوسط، ومن ثم تعممت تدريجياً على العالم متخذة أشكالاً مختلفة في سياق من الأحداث العاصفة والمثيرة. على أن تعميم فكرة الدولة على سكان الكرة الأرضية لم يكتمل إلا في النصف الثاني من القرن العشرين.

يعني ذلك أن أقوام ما قبل التاريخ، قد عاشت خارج الدولة التي نقصدها، وكذلك فعلت أقوام عديدة أخرى استمرت حتى الأمس القريب، مثل الأقوام البدوية والبدائية، أو الفطرية، المنتشرة في مختلف أنحاء العالم، والتي يمكن أن نطلق عليها صفة مجتمعات اللادولة، مقابل مجتمعات الدولة.

فمجتمعات اللادولة ليس فيها سلطة منفصلة عن المجتمع، تملك قوة تُرهبه وتُخضعه أو تصرفه لأغراضها. فالأقوام البدائية أو الفطرية تنتظم وفق أصول تحرص على استمرارها كما هي، دون تبديل، أو تغيير يُذكر. ومن بقي من تلك الأقوام حتى الحقب المتأخرة من القرن العشرين شبيه إلى هذا الحد أو ذاك بالأقوام ما قبل التاريخية. أما مجتمعات الدولة، فقد شهدت خلال التاريخ تحوّلات كبرى في ثقافاتها المادية والروحية، بحيث بدت لها مجتمعات اللادولة «راكدة» لا تتبدل من الوجهة الاقتصادية والسياسية؛ وتوحي بأنها تمثِّل حقبة الطفولة من المسار التطوري الإنساني.

ومجتمعات الدولة، على عكس مجتمعات اللادولة، تميَّزت بالتمدن والمَدَنية، وجعلت من العمل والإنتاج وتراكم الثروة مبادئ أساسية لحياتها، بينما استمرت مجتمعات

اللادولة في حال من الاقتصاد الاكتفائي والريفي الذي لا يتبدل... على أن ما يهمنا هنا، هو التضاد الحاصل بين المجموعتين، والمتمثّل على المستوى السياسي، الخاص بالسلطة، والأمر، والقسر، والطاعة، والخضوع. ذلك أن مجتمعات الدولة، وهي المجتمعات التاريخية والمدنية، مبنية على أساس قوامه السياسي علاقة أمرية، جلية، بين قطبي الحاكم والمحكوم، أو الحاكم والشعب. وفي هذه المسألة، يجدر التوقّف عند التساؤل الذي صاغه إتيان لابويسي E. La Boétie في القرن السادس عشر في كتاب له عن العبودية الإرادية (Discours sur la servitude volontaire). وجاء التساؤل على النحو التالي: «كيف يمكن للأكثرية أن تخضع لواحد أحد؟ لا تخضع له فقط، بل تخدمه. لا تخدمه فقط، بل تريد أن تخدمه. ماذا حصل حتى باتت العبودية الإرادية الثابت المشترك لكل المجتمعات؟». لم يكن الأوروبيون في ذلك التاريخ يعرفون أن هناك مجتمعات لا تعرف العبودية. كانوا يظنون أن المجتمعات البدائية، أو الفطرية، هي غير بشرية، أو أنها على درجة من الانحطاط، ما يجعلها خارج دائرة الإنسان. لقد بقي تساؤل لابويسي على هامش الفكر السياسي حتى النصف الثاني من القرن العشرين، أي بعد أن أعادت جهود كلود ليفي ـ ستراوس، وسائر الناشطين في الأنتروبولوجيا والإتنولوجيا الاعتبار إلى الثقافات النائية أو الفطرية. حتى هذا التاريخ لم يكن الحضاريون بدءًا من الفكر اليوناني يتصوّرون المجتمع الإنساني إلا تحت راية الملوك. بمعنى آخر، لم يكونوا ليعقلوا أو يفهموا وجود مجتمع إنساني دون وجود من يأمر ومن يطيع أو يخضع. وهذا ما جعل الأوروبيون، عندما توغّلوا في القارات البعيدة عنهم خلال اكتشافاتهم، يعتبرون أن هذه القارات تحوي مجموعات من المتوحشين أقرب إلى الحيوان منها إلى الإنسان، «لأنه ليس لها دين، ولا قانون ولا سلطان».

على أن الثورة المعرفية، في العلوم الإنسانية والمجتمعية التي عرفها العالم الغربي في القرن العشرين، بدّلت العديد من المفاهيم، الخاصة بها[1]، مثل التقدُّم والتخلُّف، أو العمل والكسل، أو الغنى والفقر، أو الوفرة والندرة... وغيرها مما يُعتّد به في صياغة

(١) انظر معين حداد: «الجغرافيا على المحك»، مصدر سابق.

الأحكام القيمية من قبل الجماعات البشرية بعضها بحق بعض، ولا سيما بين الجماعات التي أخذت بفكرة الدولة، وما يندرج من متطلّباتها المتعلقة بتلك المفاهيم من جهة، والجماعات الأخرى التي رفضت الدولة وثقافتها المادية والروحية من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال لا الحصر، يتراءى للمجتمعات المدنية أن الأقوام البدائية تتميّز بالفقر والندرة في المواد التي تستخدمها، على عكس مظاهر الاستهلاك المتصاعد في المجتمعات المتقدِّمة، لكن المقاربة الدقيقة للأمور تثبت أن الواقع هو أكثر تعقيداً مما يبدو عليه. ففي مقال (تحوَّل فيما بعد إلى كتاب) صدر من فرنسا عام ١٩٦٨ في مجلة «الأزمنة الحديثة» les Temps modernes عدد أكتوبر (تشرين الأول) وجاء بعنوان «أول مجتمعات الوفرة»، يعالج الأنتروبولوجي ماريشال سالنز مسألة الحاجة والوفرة في المجتمعات البدائية، مستشهداً بدراسة أنتروبولوجية تتناول قبائل «البوشيمان كونغ» التي تعيش في صحارى أستراليا؛ فيقول: «كلما كانوا (أي البوشيمان كونغ) يدخلون بصلة مع الأوروبيين، كان يتبّين لهم فجأة أنهم يفتقرون لأدواتنا. وبالتالي كانوا يرغبون فيها ويشعرون بالحاجة إليها.. أما في حياتهم الخاصة التي لا يعرفون فيها إلا استخدام منتوجاتهم الخاصة بهم، فقد كانوا نسبياً بغنى عن كل الأدوات المادية... فهم يملكون ما هم بحاجة إليه، أو ما هم قادرون على صنعه. إذ إن كل رجل يستطيع، عملياً، أن يصنع جميع الأشياء التي يعود صنعها إلى الرجال، وكل امرأة تستطيع أن تصنع الأشياء التي يعود صنعها إلى النساء...»[١] ذلك أن «البوشيمان كونغ»، وحالهم اليوم كحال أجدادهم قبل التاريخ، «يعشيون إذن نوعاً من الوفرة المادية نظراً لتمكُّنهم من أشياء حياتهم اليومية، وتدبُّر أمرها، سواء تلك المواد التي يجدونها بوفرة حولهم، والتي يستطيع أي منهم أن يحصل عليها (الخشب... العظام بالنسبة للأسلحة... أو الألياف بالنسبة للربط، أو الأغصان والنبات لصنع المأوى...)، أو بالنسبة للمواد التي تكفي في حدها الأدنى لسد حاجات السكان...»[٢]. وعن مجموعة أخرى هي «نيابا

(١) ذكره حسن قبيسي: في «رودنسون ونبي الإسلام»، دار الطليعة ـ بيروت ١٩٨١، ص ٥٧.

(٢) حسن قبيسي: المصدر نفسه، ص ٥٧.

كونغ» يقول سالنز عن أفرادها إنهم «يملكون الكثير من الجلود، فيصنعون منها ثيابهم وحقائبهم... كما أن بوسعهم دائماً أن يستخدموا قشور بيض النعام... من أجل الزينة... والتبادل... وهم يعيشون حياة الظعن والترحال يتنقلون وفقاً لدورة الفصول بين مصدر للغذاء وآخر، في ذهاب وإياب دائمَين، حاملين معهم أطفالهم وكل ما يملكون. ولما كانت جميع الأدوات متوفرة بكثرة فإنهم يصنعون الأشياء اللازمة كلما احتاجوها، فهؤلاء القوم لا يشعرون بالرغبة ولا بالحاجة لتملُّك فائض من الأشياء والأدوات. حتى أنهم لا يعتمدون نموذجاً معيّناً لاستعمال كل شيء. فهم ببساطة... يعيشون بلا قلق على غدهم. لم يراكموا أدوات مادية، فضلاً عن أن مراكمة هذه الأشياء لم تدخل يوماً في العرف الاجتماعي لديهم»[1].

وعرف النصف الثاني من القرن العشرين سيلاً من الدراسات التي تمّت بموجبها مراجعة الأحكام القَيمية التي أنتجتها فكرة الدولة ومجمل مندرجاتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية السياسية، والمبنية على أسس أن هذه الدولة تملك القوة الفيزيائية للأمر والنهي في المجتمع الذي تحكمه وتسيطر عليه. والدراسات المشار إليها، إذ تنتمي إلى الحقل الأنتروبولوجي والإتنولوجي، إنّما عمدت إلى المقارنة بين ما جرى ويجري على مستوى السلطة في مجتمعات الدولة، من جهة، وبين ما جرى وما يجري في مجتمعات اللادولة من جهة أخرى، وهنا يجدر بنا أن نتوقّف أمام ما أنتجه الإتنولوجي الفرنسي بيار كلاستر، في هذا الإطار، لأنه يعبِّر عن ذروة التركيز على القطع والانقطاع بين مجتمع اللادولة ومجتمع الدولة.

ينطلق كلاستر من تساؤل لابويسي عن «العبودية الإرادية »الذي أشرنا إليه من قبل. هذا التساؤل الذي بقي على هامش الفكر السياسي الأوروبي طوال أربعة قرون، حيث يتساءل كلاستر بدوره عن كيفية استغراب لابويسي أن تكون العبودية «الثابت المشترك لكل المجتمعات»، مما يعني، في نظر كلاستر، أن لابويسي كان يتخيّل أن ثمة

(١) حسن قبيسي: المصدر السابق، ص ٥٨.

إمكانية منطقية، نظرية على الأقل، لوجود مجتمع بلا عبودية. فالعبودية، بالتالي، لا بد أن تكون حدثاً تاريخياً طارئاً على مسار الإنسان؛ ولا بد أن شيئاً ما قد حصل لكي يسقط البشر من الحرية إلى العبودية. ويقول كلاستر إن «لابويسي يقيم تمييزاً راديكالياً بين مجتمعات الحرية المطابقة لطبيعة الإنسان ومجتمعات اللاحرية، حيث الواحد يأمر الآخرين الذين يطيعون. هذا التميّز يبقى منطقياً بشكل خالص... (ولكن في عصر لابويسي) كنا نجهل واقع مجتمعات الحرية... ولابويسي عرف ببساطة أن الصورة الأولى للمجتمعات كانت بلا عبودية..»[1]. وهذا الطارئ الذي أودى بحرية الإنسان وأسقطه في العبودية، هو حاصل الفرز بين الحاكم والمحكوم داخل المجتمع الواحد.

يعاكس كلاستر، إذن، الفكر الحديث والمعاصر ذا الجذور التاريخية المتوسطية ولا سيما اليونانية منها، والذي يعتبر أن الفرز السياسي الاجتماعي بين آمر ومأمور، أو بين حاكم ومحكوم، أو مالك سلطة دولة وشعب، هو في صميم البنية الأنطولوجية للمجتمع الإنساني.

يحاول مروان أبي سمرا تلخيص أطروحة كلاستر بقوله إن هذا التحليل يقوم على «الانقطاع الكامل بين مجتمعات اللادولة ومجتمعات الدولة. فمجتمعات اللادولة أو البدائية لا يمتلك جسمها الاجتماعي جهازاً منفصلاً للسلطة السياسية، أي إن السلطة ليست منفصلة، بل يمتلكها المجتمع نفسه، بينما تنقسم مجتمعات الدولة إلى مُسيطرين، ومُسيطر عليهم... أما مجتمعات اللادولة فلا تجهل هذا الانقسام فحسب، بل تعمد إلى محاربته واستبعاده، إن لاح في أفق»[2].

في هذه المجتمعات البدائية لا تمييز بين السياسي والاجتماعي، بمعنى أنه لا يوجد

---

(١) Pierre Clastres "Recherches d'Achéologie Politique. Ed. Seuil Paris 1980.
ذكره مروان أبي سمرا في مجلة الفكر العربي العدد ٣٥ ـ ٣٦، الصادرة عن معهد الإنماء العربي ـ بيروت ١٩٨٣، في مقالة عن كتاب كلاستر المذكور، ص ١٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

حاكم يمارس السيطرة على الآخرين، بل يوجد رأس أو شيخ يحظى بالاحترام والثقة، ويتمتع بوجاهة (Prestige) تؤهِّله لممارسة دوره، وهو دور لا شأن له بالقيادة التي تعرفها المجتمعات المتحضِّرة، أي مجتمعات الدولة. ذلك أن دور الرأس أو شيخ القبيلة هو أشبه «بموظف» دون أجر عند المجتمع، يأخذ على عاتقه تمثيل إرادة الجماعة من حيث هي «كُليّة واحدة»، يؤكِّد خصوصيتها، واستقلالها عن غيرها من الجماعات المقابلة لها؛ أي إنه يمثل الجماعة في «علاقاتها الخارجية». أما داخل الجماعة، فإن الرأس أو الشيخ يقوم بفض النزاعات بين الأفراد، ويقف دوره عند حدود معيّنة، يضعها له المجتمع البدائي، تمنعه من أن يحوِّل خطابه إلى خطاب حاكم، أو سلطة، يُخضع به الآخرين لإرادته.

بناء على ذلك، ووفق هذا المنطق، يعتبر كلاستر أن المجتمعات البدائية وما قبل التاريخية، هي مجتمعات «سياسية» ناضجة، تدرك ما تريد، وليست مجتمعات تمثِّل الدرجة صفراً من التاريخ السياسي، كما أُشيع في المجتمعات الحضارية. فرفْض الدولة، هو فعل يمثِّل خياراً ثقافياً، من الممكن أن يكون أرقى إنسانياً، إذا جاز التعبير، من قبولها أو الأخذ بها، لأنه يمنع استعباد الإنسان للإنسان، ويعلي من شأن الحرية، كقيمة إنسانية ينبغي عدم التفريط بها بأي حال من الأحوال.

إن مجتمعات اللادولة التي استمر العديد منها حتى القرن العشرين (أي حتى بعد أن فُرض عليها اتخاذ شكل الدولة المعاصرة بدساتيرها، وأجهزة سلطاتها)، لم تكن بمنأى عن محاولات يقوم بها فرد تؤازره مجموعة معيّنة، من أجل تكوين سلطة منفصلة عن المجتمع للسيطرة عليه. غير أن تلك المحاولات غير المكتملة، والتي قاومتها المجتمعات المعنية بها، توصّلت أحياناً إلى تكوين شبه دولة أو دولة جنينية، اتَّخذت أشكالاً متفاوتة التدُّرج باتِّجاه الدولة المكتملة. وقد حظيت تلك الأشكال السياسية البدائية بدراسات مستفيضة منذ القرن التاسع عشر، شملت الشعوب البدائية في آسيا وإفريقيا وأستراليا، وشمالي أوروبا؛ وهي أشكال يمكن ترتيبها على النحو التالي:

ـ الشكل «الديمقراطي»: وفيه يقوم التنظيم السياسي على وجود رأس ومجلس شيوخ يتألّف من رؤساء البيوت والعائلات والعشائر. يبقى الرأس مقيَّداً بما يرتئيه مجلس الشيوخ في مختلف القضايا. والشيوخ هنا يحافظون على علاقة متينة بأفراد بيوتهم، وعائلاتهم، وعشائرهم، إلى حد يكتسبون معه، صفة التمثيل «الديمقراطي». غير أن ثمة بوادر تظهر من حين إلى آخر، تؤدّي إلى سعي الشيوخ باتِّجاه تكوين أرستقراطية معيّنة من جهة، وإلى سعي الرأس للاستئثار بالقرار من جهة أخرى. وهذا يدفع الشكل الديمقراطي المذكور، لأن يتحوَّل إلى شكل أوتوقراطي.

ـ الشكل «الأوتوقراطي»: يتقدّم محارب اكتسب صفة البطل المتفوّق، تحيط به هالة المنتصر، مُدعّمة بعناصر أسطورية، ويعلن نفسه آمراً ناهياً في مختلف الشؤون الاجتماعية؛ ويفرض سطوته على الآخرين، بقرار الحياة والموت. مع ثبات واستمرار هذه الحالة الأوتوقراطية، يُسلّم الأفراد الخاضعون بسلطة الأمير المذكور على القوى الخفية وعالم الأرواح. وأبرز صورة لذلك الشكل السياسي، عرفتها قبائل من الزنوج الأفريقية، حيث بلغ الأمر فيها نوعاً من احتجاب شخص الأمير عن الناس إلى درجة أجيز معها إعدام من يرى الأمير يأكل أو يشرب... غير أن الشكل الأوتروقراطي قد لا يكون دائماً بهذه الفظاعة؛ ذلك أنه ينطوي على إمكانية للاجتماع التشاوري، قد يجعل الشيوخ قادرين على الحد من سلطة الأمير، الذي يعجز عن التخلُّص من وظائف شيوخ العشائر الشورية.

ـ الشكل «الإقطاعي»: وهو يستتبع الشكل الأوتوقراطي، عندما تعتريه ملامح الضعف والتفكُّك. فيعمد الشيوخ، كل من جانبه، إلى ممارسة الاستبداد بحق القرى التي تقع بحوزته، والتي تشغلها العائلات التي يترأسها، بما يبدو استنساخاً جزئياً للشكل الأوتوقراطي السابق، يمارسه كل شيخ من جانبه بما يعوِّق استمرار استبداد الأمير بالشيوخ مجتمعين.

ـ الشكل «الأرستقراطي»: ينشأ انطلاقاً من تحوُّل الإقطاعات إلى ملكيات، ولا سيما

في المناطق الزراعية المستقرَّة، وهنا تتكوَّن باكورة نظام الرق، وتظهر العائلات والبيوتات الكبيرة التي تعمل على حشد العبيد وإخضاعهم في العمل الزراعي. ولا يلبث أن تعلو تلك البيوتات، التي يتَّخذ أصحابها صفة النبلاء، أمير أو ملك، تُضفى عليه صفات الألوهة؛ فلا يتقدّم إليه الأتباع إلا راكعين؛ فضلاً عن امتلاكه سلطة على الحياة والموت. إلا أن سلطته تنحسر تجاه النبلاء الذين يؤلّفون مجلس الشورى له.

هذه الأشكال البدائية، التي جرى تصنيفها وفق معطيات الفكر السياسي الحديث، لا تتَّبع في تكوينها خطّاً بيانياً يُعبّر عن تطوُّر تاريخي مُلزم ومحدَّد؛ فقد ينشأ الواحد منها في هذا المكان أو ذاك ثم لا يلبث أن يتلاشى. وقد يتحوّل شكل إلى شكل آخر في المكان نفسه. على أن الأمر بمجمله يشير إلى الإرهاصات التي شهدتها نشأة الدولة المكتملة، تلك الدولة التي عَبرَت بواسطتها شعوب دون أخرى، من مرحلة ما قبل التاريخ إلى التاريخ، بينما بقيت جماعات متعددة أخرى على ركودها حتى القرن العشرين، ولم تخرج منه إلا بالقوّة القادمة إليها من الخارج.

٢ ـ مقاومة ضد دولة

كشفت الدراسات والبحوث الإتنولوجية والأنتروبولوجية أن مجتمعات اللادولة تعاند قيام الدولة، بمجموعة من الآليات، يمكن أن ندرجها تحت عنوانين مبدأيَّين:

ـ الأول، هو التشبث بتقاليد الآباء والأجداد والمحافظة عليها.

ـ والثاني، هو افتعال التنابذ والمواجهة بين المجموعات السكانية، بما يعرقل عملية توحيدها تمهيداً لإخضاعها في ظل كيان سياسي جديد.

٢ ـ ١ ـ المحافظة على التقاليد

يُشكِّل التشبث بالتقاليد ورفض الخروج منها الميزة الأساسية للشعوب البدائية، حيث يكنّ الأهالي احتراماً أعمى للمعتقدات الموروثة ومندرجاتها الثقافية، من سلوك

ومواقف وأعراف. وفي هذا الصدد يقول ليفي ستراوس، في كتابه «الفكر البرّي» (La Pensée Sauvage) الذي بات من الكلاسيكيات المرموقة في هذا الميدان: «إذا بحثنا في أساطير قبائل الأرانداً... فإننا نجد فيها جردة تفصيلية بجميع أشكال النشاطات التي ما زال ينصرف إليها أهالي أستراليا الوسطى حتى الآن، من صيد وقنص وجمع للنباتات البرية وطهو للطعام وإعداد لمختلف الأدوات. كل تلك الأعمال كانت قد بدأت مع الأجداد الطوطميين الأوائل. «إن الولاء العنيد لماضٍ يعتبره القوم بمثابة نموذج خارج الزمن لا بمثابة مرحلة من مراحل الصيرورة، لا ينمّ أبداً عن نقص أو خلل ذهني؛ إنه يعبِّر عن اتخاذ لقرار أو تبنٍّ لاختيار بصورة واعية أو لا واعية...»[1].

وفي هذا السياق أيضاً يقول مرسيا آلياد M.Eliade عن الإنسان البدائي، إنه «لا يعرف عملاً أو فعلاً لم يكن قد عُمل أو فُعل في السابق من قِبل آخر لم يكن بشرياً. فما يفعله (البدائي) كان قد فُعل من قبله.. (مثلاً) ليس تناول الطعام مجرد عملية فيزيولوجية، بل هو تجديد لعملية تناول مشترك. والزواج والتناكح الجماعي يحيلان إلى نماذج أولية أسطورية في السلوك. والقوم لا يعيدونها ويكررونها إلا لأنها مكرَّسة بالأصل من قبل الآلهة والأجداد والأبطال.. وطقوس العبادة والتصرفات الدنيوية، لا تحقّق المعنى الموجّه منها أو المرجو إليها، إلا لأنها تكرِّر قصداً وعمداً، تلك الأفعال التي وضعها بالأصل آلهة أو أبطال أو آباء أوّلون..»[2].

يعني ذلك أن مجتمعات اللادولة قد ختمت على بناها الثقافية المادية والروحية بشكل نهائي، ولن ترضى بتبديلها. فالآباء علّموا الأبناء ما يعلمون. ومن يأتي بنظام جديد سيجد أمامه، بالتالي، الرفض والممانعة، لأن الطاعة هي لمن ولّوا وغابوا، ولن تكون لكائن بشري حضر حديثاً وحلّ بينهم. فالطاعة لمن هو مستتر ومخفي، وليس لمن هو حاضر وماثل أمامهم.

---

(١) ذكره حسن قبيسي، مصدر سابق، ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

من هذا المنطلق، لا يكون لرأس الجماعة البدائية أو لرأس القبيلة غلبة له ولا سيطرة على الآخرين؛ إذ لا يعترف به المجتمع ولا يسمع رأيه إلا بمقدار ما يعبِّر هذا الرأي عن شريعة متوارثة، هي العُرف الذي لم يكن يوماً من صنع بشر مماثلين للذين أسَّسوا المجتمع. وكل تعرُّض للشريعة الأولية يعرِّض المجتمع للخطر في كيانه ووجوده.

لا يريد الفطريون أو البدائيون إذن أن يطيعوا بشراً منهم ومثلهم. ذلك أن الطاعة للبشري تنبئ بالفرز الاجتماعي السياسي بين حاكم ومحكوم؛ والسير، بالتالي، على طريق الدولة التاريخية المتطورة التي أخذ بها المتحضِّرون، الأمر الذي يبدو معه أن المجتمعات البدائية الفطرية تبقى في جمود يضعها خارج الصيرورة التاريخية. غير أن الجمود المبني على تكرار الأفعال والأعمال، وما ينجم عنه من سمات التخلُّف بالنسبة إلى مجتمعات الدولة لا يعبِّران عن حقيقة الوضع.

لقد بيّن ليفي ستراوس وآخرون غيره من الأنتربولوجيين والإتنولوجين منذ خمسينيات القرن العشرين، وفي دراسات وأبحاث مستفيضة صدرت تباعاً على مدى عقود، أن ما يبدو لنا جموداً أو ركوداً ليس سوى نتاج نظرة خاصة لا تحيط كفاية بمجريات الأمور. وعلى هذا يُشبّه ليفي ستراوس نظرة المجتمعات المتطوِّرة إلى المجتمعات الراكدة، بنظرة مسافر في قطار إلى قطار متعامد الاتجاه مع قطاره، فالمسافر المذكور لا يمكنه أن يتبيّن حركة القطار الثاني، (كما يتبيّن مثلاً حركة قطار آخر يذهب في اتجاه معاكس لاتجاه قطاره، حيث يبدو في الظاهر أسرع مما هو عليه في الواقع)، فالقطار المتعامد الاتجاه، يبدو، وكأنه في نقطة واحدة لا يفارقها. هذا المثل الذي يورده ليفي ستراوس، في كتابه «عرق وتاريخ» "Race et Histoire" يشير به إلى أن المجتمعات البدائية تتحرَّك بالنسبة إلينا، كما يتحرَّك القطار ذو الاتجاه المتعامد مع اتجاه قطارنا؛ لذلك تبدو لنا، وكأنها جامدة أو راكدة Stationnaire، ثقافياً واقتصادياً وسياسياً، في حين أنها، في حقيقة الأمر، ولمن يتابعها من داخلها، تملك ديناميكية أكيدة ذات مواصفات لا تقل أهمية عن الديناميكية التي تملكها مجتمعاتنا المتحضرة.

لكن نتائجها تذهب في اتجاه مختلف عن اتجاه نتائج الديناميكية التي تتحلّى بها المجتمعات المتحضرة.

فالمجتمعات البدائية تملك فكراً عملياً حقيقياً، يستنبط ويبتكر. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في تحويل النباتات البرية نباتات جوية، والحيوانات البرية حيوانات داجنة؛ وفي إبراز خصائص غذائية وتكنولوجية كانت بالأصل غائبة عن تلك النباتات أو تلك الحيوانات، أو مشتبهاً بوجودها مجرد اشتباه. إن الفكر البدائي فكر عملي، فهو يُستخدم «لصنع فخار صلب متماسك من طين رخص قابل للتفتت والانسحاق والتصدع، ولا تتحصل صلابته إلا بشرط تمكّن الصانع من أن يختار من بين عدة مواد عضوية وغير عضوية، المادة الأصلح، فضلاً عن المادة المناسبة للوقود، ودرجة الحرارة، ومدة طبخ الطين... ودرجة الأكسدة المناسبة من أجل ابتداع التقنيات (كثيراً ما تكون هذه العملية طويلة ومعقدة) التي تُمكّن المرء من أن يزرع بدون تربة أو بدون مياه، أو من تحويل الحبوب والجذور السامة إلى أطعمة، أو من استخدام سم مستخرج من هذه الحبوب والجذور في القنص والحرب والطقوس الدينية. لذلك كان من الواجب ولا شك أن يتوفر فكر عملي حقيقي، وفضول دؤوب دائم اليقظة وشهية للمعرفة من أجل لذة المعرفة»[1].

يعني ذلك، فيما يعنيه، أن البدائيين ليسوا بالبلادة التي تُشاع عنهم، وهم يملكون خيارات ثقافية متعددة. ومن هذه الخيارات ما يحتاطون له باعتماد «الجمود» في بناهم الثقافية المادية والروحية، لمعاندة نشأة الدولة ونمو سلطتها في ظهرانيهم.

٢ ـ ٢ـ في المنابذة

أما المجموعة الثانية من الآليات التي تلجأ إليها الجماعات البدائية لمنع قيام الدولة، فتتمثل في المواجهات التنابذية بين العائلات والعشائر أو القبائل، وممارسة الحرب

(١) ستراوس "La Pensée sauvage"، ذكره حسن قبيسي في مصدر سابق، ص ٦٢.

بعضها على بعض، مما يمنع قيام سلطة واحدة موحِّدة تسيطر عليهم، وتكون من شروط استمرارها، قدرتها على توحيد الجماعات المعنية بها. وبالتالي فإن الدولة، بصفتها سلطة متعالية على مجتمعها، تضطر إلى القضاء على كل ما من شأنه أن يتسبب بالتفسخ بين الفئات المكوّنة للمجتمع الذي تريد تسييره. وبناء على ذلك، فإن التنابذ والمواجهات والحروب التي تجري بين جماعات تعيش في نطاق جغرافي معيّن، تمنع حكماً قيام الدولة فيه وبسط سلطتها عليه.

كان الفيلسوف البريطاني توماس هوبز T. Hobbes في القرن السابع عشر، أول من تحرّى العلاقة بين الدولة والحرب، ليرى أن الناس على الطبيعة هم في حال من التناحر الدائم؛ وبالتالي يستحيل على الأفراد تكوين مجتمع دون القوة المتمثّلة بالدولة. وعلى هذه الدولة التي تقضي على الحرب، يتأسس الاجتماع الإنساني من حيث هو اجتماع قائم على علاقات التبادل بين الأفراد. فالدولة تستبعد الحرب بالقوة في الجماعات التي تسيطر عليها، واستبعادها هو الذي يتيح تشكُّل العلاقات الاجتماعية. وهكذا يمكن تلخيص فكرة هوبز بالقول إن الدولة هي التي تلغي الحرب من أجل تكوين المجتمع. يستعيد كلاستر، في مقاربته للمجتمعات البدائية، مقولة هوبز، لكن بصورة معكوسة، بطرحه فكراً جديداً مفاده أن المجتمع البدائي يحارب ليمنع قيام الدولة التي تقوّضه.

كيف توصل كلاستر إلى هذا الاستنتاج؟

لقد تكوَّنت لدى الأوروبيين صورة عن الجماعات البدائية تبدو فيها تتناحر في حرب دائمة، لكن ليفي ستراوس عمد إلى تصحيح هذه الرؤية الأوروبية، معتبراً أن الحرب بين الجماعات البدائية ليست سوى حادث طارئ عليها، ينتج من فشل التبادل بينها. فتلك الجماعات هي ضد الحرب، لأنها تتأسس على التبادل (نساء، سلع...).

يتقدَّم كلاستر بنظرية مثيرة، يواجه بها كل من هوبز وليفي ـ ستراوس، مفادها أن الأول أخطأ في اعتبار حرب كل واحد ضد كل واحد آخر، تمنع حصول التبادل الاجتماعي بكل أوجهه. هذا يعني وفق ما يراه هوبز أنّ الحالة البدائية بما هي عليه من

حروب لا ترقى إلى مرتبة الاجتماع الإنساني؛ وأن عالم الجماعات البدائية، ليس عالَماً اجتماعياً، لأنه لا يعرف الدولة. أما ليفي ـ ستراوس، على ما يرى كلاستر، فقد أخطأ أيضاً هو الآخر، لأن الحرب هي سمة أساسية من سمات الجماعات البدائية؛ فهي تعمّ كافة تلك الجماعات أينما وجدت. وبالتالي يستخلص كلاستر أن الحرب التي تتميّز بها الجماعات البدائية، لها وظيفة وغاية سياسية معيّنة، مع العلم أن هذه الحرب تكون في العادة استعراضية أكثر مما تكون حاسمة. فالخسائر دوماً محدودة وطفيفة ومحسوبة سلفاً، وتقتصر نتائجها الميدانية على تبيان إرادة الاختلاف بالمواجهة، أكثر من ممارسة القتال على نحو شامل وحاسم[1].

أما الغاية السياسية من الحرب. فهي، في رأي كلاستر، الإبقاء على استقلال الجماعة في مواجهة الجماعة الأخرى. وبهذه الوسيلة تتصدّى الجماعات البدائية لمنطق الدولة التي تعمل لتمحو الفوارق وتستبدل بالقوانين الداخلية للجماعات قانوناً آخر متعالياً عليها، بهدف إحلال علاقة السيطرة والإخضاع مكان علاقة المساواة.

في هذا السياق يقول كلاستر: إذا كان المجتمع البدائي هو مجتمع حرب، فلأن الحرب إذا كفّت كفّ قلبه عن الخفقان، وانتهى لمصلحة الدولة.

في مختلف الأحوال، يمكن القول إنه مهما تكن أسباب تواتر الحروب والمواجهات ومدى أذيتها، فهي تبدو وكأنها من الوسائل التي يبتدعها المجتمع البدائي للحيلولة دون نشأة الدولة فيه. ذلك أن كل جماعة من الجماعات تحرص على أمرين: الأول تماسكها الداخلي، والثاني تمايزها عن غيرها. وبهذا الحرص تعاند الجماعات البدائية قيام دولة موحّدة تقضي على الهويات الجزئية للجماعات البدائية.

وقد لاحظ مختلف الإتنولوجيين أنه غالباً ما تنشأ، في جماعة من الجماعات البدائية، عادات وسلوكيات اجتماعية لا ضرورة لها، إلا ضرورة التمّيز من عادات

(١) يتناول كلاستر هنا الحرب التي كانت تمارسها الجماعات البدائية، قبل أن تتعرّف على الدولة التي وفدت إليها بواسطة الاستعمار.

وسلوكيات الجماعة (أو الجماعات) الأخرى المجاورة لها. وذلك من أجل الرغبة في التعارض، بما يساهم في تأكيد الذات، وفي بقاء الفوارق بين الجماعات المعنية.

وعلى هذا لم يكن الحدث المتمثل بنشأة الدولة ليمر بسهولة في التاريخ. لقد عاش الإنسان الاجتماعي آلاف السنين من دون دولة، واستمرت مجتمعات عديدة موزعة على كافة القارات في العالم تعيش خارج الدولة حتى القرن العشرين، كما أن ثمة جماعات أخرى، على ما تنشره تقارير عديدة للمؤسسات الدولية، تجهل أنها جزء من هذه الدولة أو تلك؛ وعندما يجري إعلامُها بذلك وبأن أفرادها يتعين عليهم الالتزام بالقوانين المرعية الإجراء التي تسنّها دولتهم، تعمد تلك الجماعات إلى تهميش نفسها أو تنزع نحو التمرد والرفض.

يقودنا ذلك إلى استنتاج مفاده أن نشأة الدولة التاريخية لم تكن سوى احتمال رُجِّح على غيره من الاحتمالات في سياق مسار الإنسانية. وبالتالي فإن الدولة كائن اصطناعي تتباين أشكاله وتتعدّد في التاريخ كما في الجغرافيا. ويبقى مصيره في مختلف الأحوال رهن الإرادة الإنسانية الاجتماعية.

٣ ـ تطوُّر مجتمع الدولة

يعود ظهور النوع الإنساني الذي ننتمي إليه والمعروف باسم «الإنسان العاقل» Homo - Sapiens، إلى بدايات السنوات المئة ألف الأخيرة. وقد جاوره نوع إنساني آخر هو النياندرتالي الذي انتهى وجوده منذ ثلاثين ألف سنة. استمر «الإنسان العاقل» يعيش على القطف والصيد والقنص حتى بدايات الألف العاشر من عصرنا، عندما انتقلت جماعات منه إلى مرحلة جديدة انقلبت فيها حياة «الإنسان العاقل» رأساً على عقب. إذ تمكّن ذلك الإنسان، في شرق البحر المتوسط، من اعتماد أسلوب جديد في الحياة، قوامه تدجين الحيوان وابتكار الزراعة، فتبدّلت إثر ذلك معالم الحياة الإنسانية تبدّلاً عميقاً، مما جعل الأمور تبدو وكأنها جرت إثر ثورة ندعوها، بالثورة النيوليتية

Néolithique أو العصر الحجري الحديث. منذ ذلك الوقت، عمدت جماعات إنسانية متعدّدة، يمتد نطاقها الجغرافي من وادي النيل حتى بلاد ما بين النهرين، إلى التخلّي عن أسلوب الحياة البدائي، لتبدأ عملية الاستقرار والتحضُّر، في أمكنة معيَّنة، معتمدة على اقتصاد إنتاج يوفِّره الرعي والزراعة الاستنباتية. وقد أدّى ذلك إلى تكوين «فائض في الثروة»، تأسَّس عليه نمط جديد من المبادلات بين الناس، وأفضى إلى إنشاء سوق ما لبثت أن تحوَّلت إلى نواة جغرافية اقتصادية، تشكَّلت حولها وحدة جغرافية سكانية حضرية هي «المدينة». أدخل اقتصاد السوق على الحياة الإنسانية معالم خاصّة، رافقها بروز فوارق اجتماعية ومصالح اقتصادية على درجة معيّنة من التعقيد.

كانت أريحا في فلسطين أول مدينة في التاريخ، فيها تكوّن أول مجتمع حضري منذ الألف الثامن للميلاد. اشتهرت أريحا بسورها الذي يعود بناؤه إلى الألف السابع قبل الميلاد، مما يعني أن أهل المدينة قد دخلوا منذ ذلك التاريخ مرحلة جديدة، تميّزت بامتلاكهم ثروة اقتصادية، اقتضى الدفاع عنها ابتكار مختلف الوسائل لصد الطامعين بها من الجماعات المجاورة. فكان سورها الذي جعل منها أول مدينة مسوّرة في التاريخ. وقد أتت الروايات التوراتية على ذكره، نظرًا إلى ما كان يتمتَّع به من مكانة في ذهن الإنسان القديم، توارثتها أجيال عديدة على مر العصور.

خلال العصر الأنيوليتي، عصر النحاس، انتشرت الظاهرة المُدنية في شرق المتوسِّط وجنوبه الشرقي، وذلك في غمرة إنتاج زراعي تراكمي، واكبه نشاط متزايد وفق قواعد اقتصاد السوق، تكوَّنت معها طبقة العبيد، بعد أن نحت السياسة، إثر ذلك، منحى سلطة، تأمر وتخضع في المدينة وفي ما حولها.

انتشرت المدن في الجزء الشرقي من المتوسِّط. ولم يبدأ عصر البرونز في الألف الثالث قبل الميلاد، حتى ظهرت مجموعات من مدن دول تصدّرتها دولة مدينة أور في بلاد ما بين النهرين. وتأسّست في المدينة دولة قوامها سلطة متعالية على المجتمع. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن، وإلى مستقبل غير منظور، لا دولة من دون مدينة، أو من دون مدن، ولا دولة من دون مدينة عاصمة، ذات شأن سياسي يعلو على سائر المدن.

بعد عدة قرون من نشأة أور، آلت زعامة الدول المدن في بلاد ما بين النهرين إلى بابل، يقابلها في وادي النيل مدينة ممفيس.

في الدولة المدينة لم يعد رأس الجماعة، كما كان الأمر من قبل، ذلك الأول بين متساوين. صار رأس الدولة هو الملك وهو الإله أو كاهنه الأعلى، وهو بهاء الشمس المشرقة والمضيئة للبشر. إلى هذا الأساس الديني، استندت الدولة التاريخية في بداياتها، لتتّخذ طابع الاستبداد، بالاعتماد على القوة والسيطرة والإخضاع.

أما إرادة الناس أو الإرادة الشعبية، فكانت غائبة أو في حال من الكمون والاستتار. ولم يكن الملك في ذلك العهد يدّعي سلطة الله فحسب بل كان الناس يعبدون الملوك ويقدّمون لهم الطاعة كاملة. ويشهد على ذلك النقوش والمدوّنات القديمة المصرية، حيث ترد وصية أب لأولاده على النحو التالي «مجّدوا الملك في قلوبكم فهو إله الحكمة التي تُبصر عيناه ما في القلوب، هو رَع الذي نبصر لمعانه، هو يضيء... أكثر من الشمس ويجعل الأرض أخصب مما يجعلها نهر النيل الكبير، هو يطعم عابري سبيله. الملك روح الخالق وبارىء الناس..»[1].

بات مجتمع الدولة مجتمعاً من أجل الدولة. فلا مجال في الدولة، التي أسستها الآلهة للإرادة العامة، أي لإرادة المجتمع. فتصريف شؤون الدولة أمر يخص الملك المؤلّه دون غيره.

سارت الدولة التاريخية نحو الامبراطورية بعامل مبدأ القوة في بابل كما في ممفيس. واتّسعت الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها كل منهما. ومثّل ذلك انتصار فكرة القوة على فكرة العدل فيها، كما اتّخذت السلطة في الدولة، من أسباب الثقافة التقنية المرتقية في أعمال الإنتاج الزراعي (الاستنباتي والرعوي) والخزن وتكوين الثروة، وسيلة لتنفيذ إرادتها.

(١) ذكره أنطون سعادة «في نشوء الأمم»، مصدر سابق، ص ١٠٨.

مع اتّساع الامبراطورية في كل من بلاد ما بين النهرين ووادي النيل، وتنامي الثروة تكوَّنت طبقة أرستقراطية من الملاكين الأغنياء، راحت تحاول مزاحمة الملك على السلطة. غير أن ضرورات سياسة الامبراطورية كانت تفرض الإبقاء على مركز القرار في يد الملك دون غيره.

على أن تمركز القوة وفق نظام متين لم يكن لينشأ في حالة اقتصاد ريفي راكد، كالذي نجده لدى الرعاة أو لدى أهل الفلاحة الذين يعيشون على الاكتفاء الأولي، بل إن تمركز القوة وما يستدعيه هذا التمركز من تنمية لتلك القوة، لا بد أن يقوم على اقتصاد مديني، يعمل وفق آليات السوق وما يراكمه من ثروات. لذلك، تُعزى القوة التي عرفتها بابل إلى المدن التي سيطرت عليها. ومتى أدركنا أن عدداً من المدن في منطقة لا تكاد تجاوز مساحتها ١٥٠ كلم٢ هي الأساس الذي بنت عليه بابل قوتها الامبراطورية، ندرك أهمية المدينة للدولة الرامية إلى الاتساع.

في بابل وممفيس، تمركزت القوة والإدارة حتى أصبحت إرادة الملك هي كل شيء في الدولة. وكما جرى تأليه الحاكم في وادي النيل، هكذا ادعى حمورابي هو أيضاً في بابل أنه يلبّي دعوة الآلهة ليقيم القسطاس والعدل بواسطة شريعته الشهيرة.

على هذا الأساس، كان للتفرد في السلطة، في بلاد ما بين النهرين، وكذلك في وادي النيل، الشأن الأعظم في تنظيم الدولة وترتيب شؤونها، وفي إدارتها، وفي تسيير عسكرها.

وبلغت الإدارة في تلك الدولة التاريخية درجة عالية من الفاعلية، وما يزال العديد من الأسس التي اعتُمدت فيها، معمولاً بها إلى اليوم، مثل تشكيل جسم إداري يُنفِّذ سياسة الدولة، مكوّن من موظفين كانت الدولة تُعنى بهم عناية كبيرة، أو مثلما كانت السلطة، التي تأخذ على عاتقها تحرير الأسرى الذين يقعون في أيدي العدو، تعمل على انتداب من يمثّلها للمفاوضة على تحريرهم، أو مثل نظام توزيع الثروة واستثمار المشاع، عندما كانت تُحدِّد للمرء أرضاً يعمل بها ويُعطي الفائض عن حاجته للدولة

مقابل امتيازات معيِّنة، إلى ما هنالك من شؤون أخرى تُذكّر إلى هذا الحد أو ذاك بالإدارة الحالية للدول. وكذلك في تنظيم الجيوش في أوقات الحرب والسلم وغيرها من الأمور... وكان إلى جانب الملك مجلس استشاري يقترب في الظاهر من مجلس وزراء اليوم، لكن لم يكن له فاعلية تقريرية. فأخبار حمورابي تدل على كثرة ما كان يمر به من مسائل. فهو الذي كان يهتم بالأعمال الزراعية كالري وبناء المخازن لأيام الجدب، وتصريف أمور الرعية ومشاكلها اليومية... فهو مرجع كل أمر كبير أو صغير.

هذا ما كانت تشهده كل من بابل وممفيس، والواقع أنه قد تكوّن فيهما نموذج الدولة المدينة السائرة باتجاه الامبراطورية المنظَّمة تنظيماً فعّالاً متيناً. وهو نموذج سياسي أساسه ديني، عرفت فيه الدولة السيادة على أراضيها، لكن بمعنى التملك، حيث أنها حوَّلت الثروة العامة إلى ملك خاص بالحاكم. كما أنها في توسُّعها على الأرض سيطرت على شعوب متعددة، وأخضعتها بالكامل.

وقامت امبراطوريات وانهارت، بموجب النموذج المذكور. قامت بابل ثم سقطت، وقامت آشور على الأسلوب نفسه، ثم عادت الدولة البابلية إلى بلاد ما بين النهرين؛ وبعد ذلك انحدر إليها الفرس وبسطوا سيطرتهم على المنطقة. وفي مصر، قامت دول فرعونية متتالية. وفي شمال شرق المتوسِّط قامت دولة الهكسوس...

كذلك شهدت مناطق أخرى، وفي مراحل تاريخية مختلفة، قيام دول عديدة وفق النموذج البابلي أو المُمفيسي، أي النموذج الديني الاستبدادي. لكنها لم تصل إلى الدرجة التنظيمية التي عرفها النموذج المذكور. ومن تلك الدول، دول نشأت في الهند القديمة كما في الصين القديمة، كدول المغول... وفي مراحل تاريخية متأخرة.

وفي أميركا الوسطى (المكسيك اليوم)، برزت امبراطورية الأزتيك في القرن الخامس عشر الميلادي. وفي جبال الأنديز في أميركا الجنوبية (البيرو اليوم)، قامت أيضاً امبراطورية الأنكا، التي نشأت في القرن الثاني عشر الميلادي، وانتهت بعد ما قضى عليها المستعمرون الذين وفدوا إلى القارة الجديدة في القرن السادس عشر.

وفي هذه الامبراطورية اعتبر الملوك أيضاً أنفسهم متحدّرين من الإله الشمس، كما كان الأمر في مصر الفرعونية.

لكن الدولة التاريخية لم تسر دائماً على الأسلوب الامبراطوري البابلي والممفيسي. فعلى شواطئ البحر المتوسط، ولا سيما الشرقية منها، نشأت المدينة البحرية التي أحدثت اتجاهاً جديداً في الدولة، سارت به نحو إنشاء الامبراطورية البحرية، بخلاف الامبراطورية الأولى ذات المواصفات البرية.

قبل نشوء المدن الساحلية، كان البحر حداً تقف الدولة عنده لا مجالاً تتوسّع فيه. لكن لما أخذت مراكب الفينيقيين تجوب البحار وتتواصل مع جزر وشواطئ أخرى، عمد هؤلاء إلى تنمية إمكاناتهم الاستعمارية فيما وراء البحار، فتركوا أعباء البر، وانصرفوا إلى أعباء البحر.

كان من وراء هذا الاتجاه الجديد اعتماد مبدأ الاستعاضة عن حشد الجيوش خطوطاً طويلة، وفي حملات عديدة، لإخضاع المتمردين، أو لتأمين السيطرة الكاملة، وعن أعمال الجيش في الامبراطورية البرية، بإنشاء نقاط مركزية تسيطر على محيطها، هي المستعمرات التي كان من مهامها، إلى جانب مهامها السياسية أيضاً، تأمين المواصلات والحركات التجارية. كان ذلك أسلوباً جديداً للتوسُّع بوسائل لم تكن تعرفها الامبراطورية البرية من قبل. وقد برهن هذا الأسلوب عن فاعلية، ونتائج حاسمة. وأدّى إدراك الفينيقيين لإمكانيات البحر إلى إنشاء الامبراطورية البحرية، التي بدأت مع دولة مدينة صيدا، ثم بلغت أوجها في صور، ومن بعدها قرطاجة. وعلى شواطئ المتوسط الشمالية تمكّنت أيضاً مدن الإغريق القديمة بدورها من إنشاء امبراطورياتها البحرية؛ لكنها لم تصل إلى ما وصلت إليه امبراطوريات الفينيقيين من اتساع.

وشهد محيط البحر المتوسط صراعات متكرِّرة بين الامبراطورية البرية والامبراطورية البحرية، انكب عليها الباحثون والدارسون في القرن العشرين لاستخدام نتائجها في تدعيم نظرياتهم حول المجابهة التي استمرت على مدى عقود القرن

العشرين، بين الامبراطورية البحرية الأميركية، والامبراطورية البرية السوفياتية، والتي تناولناها في فصول سابقة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تبدُّلاً طرأ على العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظل الامبراطورية البحرية، ذلك أن الاحتكاك بشعوب بعيدة، والتزاوج بين ثقافات متباينة في ظل اقتصاد يقوم على التجارة المتسعة، أدّى إلى تكوين مناخ سياسي اجتماعي عام يتّسم بقبول الآخر، في سياق السعي لملاقاته. فنجم عن ذلك إعلاء شأن الحرية عموماً، وخَفض وطأة الاستبداد والتفرُّد. من هنا شهدت المدن البحرية بوادر الديمقراطية التمثيلية، وهي ديمقراطية اقتصرت على السادة، أو على أبناء المدينة من الذين يملكون عضوية الدولة، دون غيرهم. وقد تمكّن هؤلاء بفعل هذا التطور الحقوقي من إزالة الخضوع الأعمى للملك؛ فانتفت عن الملك تلك الصبغة الإلهية، التي كانت لا تزال ترافق الملك والأسرة المالكة في الامبراطوريات البرية؛ وأصبح الملك فيما بعد يُنتخب انتخاباً. ففي قرطاجة مثلاً زالت الملكية الوراثية مبكراً. وأدّى مجلس الشيوخ دوراً مهمّاً في تسيير شؤون الدولة. وفي مدن اليونان، ابتدأ النظام الجمهوري، وشغلت الديموقراطية حيّزاً مهمّاً، في الفكر السياسي الإغريقي. كما انطلقت من دولة المدينة البحرية فكرة المواطنية Citoyenneté التي تخصّ عضوية أبناء المدينة.

وقد بلغ مواطنو أثينا مستوى حقوقياً فريداً؛ ففي عهد بركليس الذي عُرف بـ«العهد الذهبي» في القرن الخامس قبل الميلاد، كان يحق لكل فرد من أبناء المدينة أن يحاسب أي موظف في الدولة، وأن يتّهمه بالخروج على القانون، ويدعو إلى محاكمته.

في ظل دولة المدينة البحرية وامبراطوريتها، لا شك في أن عملية الاستبداد التي ميّزت الامبراطورية الأولى قد شهدت تراجعاً ملحوظاً. لكن ينبغي ألا يُفهم من ذلك، أن الديمقراطية والمواطنية، أو الحرية، كانت معمَّمة على الجميع. والواقع أنها اقتصرت على فئات دون أخرى، راحت تشارك الملك في حكمه، وأحكامه، وتسيير المجتمع لصالحها، باعتبارها شريكاً للملك وأحياناً مزاحماً له على سلطته. وقد كوَّنت تلك الفئات

المؤلّفة من التجار الأثرياء وأصحاب الأملاك الواسعة، طبقة اجتماعية كان لها شأن كبير في قيادة المجتمع وتقرير مصيره. وقد تجلّى ذلك بأفضل مظاهره في قرطاجة، الدولة ـ المدينة، والامبراطورية البحرية بامتياز. ففي مرحلة من مراحل تلك الامبراطورية، أُنشئ مجلس الشيوخ ذو الأعضاء الثمانية والعشرين عضواً، الذي كان من صلاحيته إبرام شؤون الدولة وتمثيلها في الخارج، كما كان يعود إليه الملوك في الشؤون السياسية، ومنه يستمدون قوتهم.

وبعد ذلك، أُنشئ مجلس يتألف من مئة وأربعة أعضاء، وأصبح هذا المجلس صاحب السلطة العليا في الحكم على موظفي الدولة وقادة الجيش، وكذلك على مجلس الشيوخ السابق. ومع أن قسماً من مجلس المئة والأربعة كان يُنتخب سنوياً من قبل أبناء المدينة، فإن نفوذ الأثرياء واستعمال المال وعدم وجود مادة في القانون تمنع قابلية إعادة انتخاب الأعضاء، جعل هذا المجلس يمثّل طبقة سياسية مغلقة، راحت تُسيّر المجتمع لصالحها. مع العلم أنه في الأصل لم تكن مرتبة المتموّلين طبقة خاصة منفصلة عن العامة، بل كانت مرتبة يزاول أهلها الأعمال التجارية. غير أنها، بعد ذلك، تحوّلت بفعل نشاطها السياسي إلى طبقة أرستقراطية، تحد من سلطة الملك والأسرة الحاكمة، لكن من دون أن يسلم المجتمع من ممارساتها الاستبدادية. وهكذا، وفي ظل الشكلين الامبراطوريين لدولة المدينة البرية ثم البحرية، وعلى الرغم مما بينهما من تباينات، فإنّ المجتمع وأفراده ظلاّ في الوضع السياسي نفسه، لجهة علاقته بسلطة تتعالى عليه، وتصرِّف شؤونه لمصالحها.

في دولة الاسكندر وورثته، ثم في دولة روما، لم تكن الحال بأفضل مما سبق. ففي الأولى، استعاد الملك الصفة الإلهية. وفي الثانية اتخذ إخضاع الناس منحى متشدّداً امتد مع بعض التمايزات، على مساحات جغرافية شاسعة.

بعد انهيار الامبراطورية الرومانية في جزئها الغربي إثر سقوط روما تحت ضغوط القبائل الأوروبية البربرية (بينما استمرت الامبراطورية الرومية البيزنطية الشرقية تتابع عمل الدولة الموحدة في دستورها وإدارتها مع توجّهها نحو السلطة

الفردية)، شهد العالم الغربي تحللاً سياسياً، خرج منه الشكل الإقطاعي، في الإدارة المجتمع والأفراد. لكنّها إدارة تُعبّر عن تحكُّم جائر يمارسه السيد النبيل، أو الأمير بحق رعيته التي لم يكن لها من سبيل سوى الطاعة المطلقة، للحفاظ على أمنها ووجودها، جماعات وأفراداً. أما الملوك الذين نُصّبوا في ظل النظام الإقطاعي في أوروبا من الفرنكيين الغوطيين واللومبرديين والنورمان... فكانت سلطاتهم تتناول الجزية والأعمال الحربية من دون أن يتمكنّوا من تنظيم دولة مركزية ذات شأن. فاستفحلت سلطة الأمراء الإقطاعيين وناءت تحت سيطرتهم جموع الفلاحين والحرفيين والتجار. أما «الامبراطورية المقدَّسة» التي تكوَّنت في أوروبا، والتي اعتلاها شارك مارتل، وشارلكان، وشارلماين وعائلة الهابسبورغ... فقد استمرت في قبولها مرغمة، الأمر الواقع، واحتمال حكم الإقطاع، بناء على تخويل من الملك.

في الدولة الإقطاعية التي سادت في أوروبا على مدى قرون، حلت مصلحة الأمير محل مصلحة الدولة (ومصلحة المجتمع). وتحوَّلت الإقطاعية إلى طبقة مغلقة يتوارث أفرادها الألقاب والمراكز والامتيازات.

وجانب النظام الإقطاعي في أوروبا نظام آخر يدّعي السيادة على العالم، هو نظام الكنيسة المسيحية المستمدة قوتها من الدين. وتعاظمت سلطة بابوات روما، ودخلت هذه السلطة في صراع متمادٍ مع الأمراء والملوك. وأدّى ذلك، فيما أدّى إليه، إلى نشوب حركات انشقاقية في الكنيسة، ثم إلى حروب دينية غرقت معْها أوروبا في الفوضى، حيث حاولت الشعوب بعد ذلك الخروج منها، بالاتجاه نحو تشكيل الدولة الديمقراطية المعاصرة، المبنية على إرادة هذه الشعوب، لا على الإرادة الإلهية، أو الإرادة التي تدّعي خلافتها.

في موازاة ما كان يجري في أوروبا، كانت الدولة البيزنطية الدينية، هي الأخرى، تواجه وتجاور دولة دينية أخرى في شرق المتوسط، هي الدولة الإسلامية الآخذة بالاتساع في قارَّتي أفريقيا وآسيا.

في هذه الأجواء، سيطر الدين على عقول الناس في القرون الوسطى سيطرة لم يعُرف لها مثيل في المَدَنية التي أنتجها البحر المتوسط. وتداخلت السلطة الدينية مع السلطة السياسية، حتى بلغت التطابق التام بينهما. والحقيقة أن الدين لم يتنازل عن ادّعائه السلطة العليا، في الشؤون الزمنية. إلا أن هذه السلطة لم تبلغ ما بلغته من سطوة في كلتا الدولتين المسيحية والإسلامية خلال القرون الوسطى، ذلك أنهما مثال الشكل الديني للدولة بامتياز، وهو الشكل الذي يعتبر الدين أساساً شاملاً لجميع ميادين الحياة، استوعبت السلطة الدينية فيه السلطة السياسية استيعاباً كاملاً، وهيمنت على المجتمع، واستخدمته لصالحها مدّعية تمثيل إرادة الله ومن أجل الله. وفي هذا يقول ناصيف نصار إن «المبدأ الصافي للدولة الدينية ليس المبدأ القائل بأن كل سلطة، هي من الله، بل المبدأ القائل بأن لا سلطة إلا من الله، بحسب نظام السلطة المحدد في الدين، في جميع ميادين الحياة الإنسانية وخصوصاً في ميدان الحياة السياسية...»[1].

نفت الدولة الدينية عن المجتمع إرادته في تقرير مصيره باسم الإرادة الإلهية. كما عطّلت خياراته، وألغت حرية أفراده في تعيين أهدافهم، معتبرة أن أي تعارض أو معارضة لها، تمرُّداً على إرادة الله، يقتضي استخدام مختلف وسائل العنف من أجل القضاء عليه قضاء مبرماً، تنفيذاً لقضاء الله المطلق في عباده.

ولما كان الشرع الديني يعتبر نفسه مؤسَّساً على الحقيقة المطلقة والنهائية، كان لا بد له من أن يصطدم بالتحوُّلات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية.

وهذا ما حصل في أوروبا، بعد عصر النهضة، ثم في عصر الأنوار، حيث تراجعت المرجعية الدينية في الشؤون الاجتماعية والسياسية ثم تلاشت نهائياً. وقامت الدولة على أسس جديدة هي حاصل ما أنتجته الثورة الفكرية والعلمية، والثورة الصناعية والاختراعات... وأدّى ذلك إلى تحرير العقل الاجتماعي، من مختلف القيود التي كبّلته

(١) «منطق السلطة»، مصدر سابق، ص ١٤٩.

على مدى قرون، وإعماله في مختلف الشؤون التشريعية والسياسية. فدخلت العلاقات الاجتماعية في طور جديد، تزعزعت معه المؤسسات التقليدية، والقيَم التي كانت ترعاها. كما شهدت الجغرافيا السكّانية تبدُّلات عميقة تمثَّلت بتنامي الظاهرة المُدنية، والدور المتعاظم للمدن في الشؤون الاقتصادية والسياسية، على حساب سادة الأرض، ورجال الدين، والملوك.

انهار النظام السياسي القديم، وتبلور شكل جديد للدولة قوامه تنبُّه المجتمع لمصالحه ووعيه لها. وراح هذا المجتمع يعلن ويعبّر عن إرادته التي صارت تعلو على إرادة الحاكم، الأمر الذي لم يكن مسبوقاً في تاريخ الدولة وتطوُّر أشكالها. وبدل أن يكون المجتمع من أجل الدولة، صارت الدولة من أجل المجتمع. وحلّت الإرادة الشعبية محل الإرادات الأخرى، في تسيير الأمور السياسية ومختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وشهدت الديمقراطية تقدُّماً بطيئاً، ولكن حاسماً. وبات للمجتمع حق تقرير مصيره بإرادته، وللفرد الإنساني حقوقه التي راح يكتسبها شيئاً فشيئاً. وصارت الحرية إحدى أهم القيَم الإنسانية التي يسعى المجتمع والفرد إلى امتلاكها والتشبُّث بها، وتثبيت مكانتها، والإقرار بها على أنها شرط أساسي للفعل والإبداع، نظراً لما يشكِّل غيابها أو انتزاعها من الناس عائقاً أمام تفتُّح الإنسانية وأمام تحسين أوجه الحياة.

وقد عُرف الشكل الجديد للدولة بالدولة ـ الأمة، أو الدولة القومية؛ وهو شكل قائم على الإرادة الشعبية، والديمقراطية والفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية، والاحتكام إلى الدستور الذي يضعه الشعب أو من ينوب عنه، وتحقيق الاستقلال السياسي، وإعلاء شأن سيادة المجتمع على أراضيه وعلى الحكومة التي ينتخبها.

قادت الطبقة المُدنية النافذة، أي طبقة البرجوازية، عملية التغيير الكبيرة والشاملة في الدول الأوروبية، لكنها لم تنغلق على نفسها، كالطبقات القديمة من أرستقراطية أو

دينية، بل أبقت على إمكانية الحراك الاقتصادي الاجتماعي العمودي، إليها ومنها، فلم تُجمّد امتيازاتها، ولم تُشرّع توارثها، فقد اعتبرت نفسها قائدة للمجتمع بكامله كما لأفراده: تتيح للجميع، من حيث المبدأ، فرص الارتقاء الاجتماعي والتنافس المفتوح على مختلف الصعد، انسجاماً مع المبادئ الديمقراطية وتعميمها في الأجواء السياسية الاقتصادية والفكرية، متحررة من أثقال الماضي. على هذه الأسس، ادّعت الدولة المعاصرة أنها وجدان المجتمع المتماهية معه، تقوده وتعبّر عن وعيه ووعي أفراده للمصلحة القومية العامة.

٤ ـ مسألة أراضي الدولة

يتبيَّن من استعراضنا السريع للعلاقة بين المجتمع والدولة، بدءًا من مجتمع اللادولة إلى مجتمع من أجل الدولة ثم إلى دولة من أجل المجتمع، أن الدولة كسلطة هي حالة طارئة على مسار الإنسانية، وأنها أحد الاحتمالات الذي أخذ به التاريخ الإنساني إذا جاز التعبير، دون غيره من الاحتمالات، وهي كظاهرة ثقافية أي متعالية على الحالة الطبيعية للإنسان الاجتماعي، تشكّل كائناً اصطناعياً غير موجب الحدوث أو الوجود كما أسلفنا. لذلك لم تسلم من النقد والنقض من منطلقات مختلفة، منها الأنتروبولوجي الثقافي، كما فعل كلاستر وغيره؛ ومنها السياسي الاقتصادي، كما فعلت الماركسية وتياراتها؛ ومنها أيضاً منطلقات أفضت إلى اتجاهات أخرى متعدّدة مثل الفوضوية ـ النقابية Anarcho - syndicalisme وغيرها.

إلا أن واقع الأمر، وما آلت إليه التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يفيد راهناً أن الدولة صارت ضرورة وجودية للإنسان الاجتماعي، لا يبدو في الأفق المنظور ما يشير إلى تلاشيها ونهايتها.

ولما كانت الدولة، في وجودها مرهونة، بمساحة معيّنة من الأرض، فإن مسألة الأرض، بمختلف مكوناتها الطبيعية والبشرية وبما تنطوي عليه من أبعاد ومعانٍ ثقافية وسياسية، تبقى هي أيضاً إذن مطروحة، ما دامت الدولة مستمرة في وجودها.

على أن المعاني والأبعاد المشار، هما ناتج العلاقة المثلّثة الأضلاع بين المجتمع والدولة والأرض. ولما كانت العلاقة بين المجتمع والدولة قد شهدت أشكالاً مختلفة كما مر معنا، فإن اختلاف الأشكال هذا لا بد وأن ينعكس على مضامين الأرض، من حيث أبعادها ومعانيها.

ففي مجتمع اللادولة ينضوي الإنسان الاجتماعي في جماعة بدائية محلّية أي جماعة تشغل حيّزاً جغرافياً محدوداً لا يشتمل إلا على القرية ومحيطها المباشر بالنسبة إلى الزرّاع من البدائيّين، وعلى مساحة أوسع بقليل بالنسبة إلى الصيّادين منهم، تضم المسكن، والمساحة الوحشية المحيطة. تملأ الجماعة البدائية الأمكنة التي يتألف منها موطنها بأبعاد روحية، هي امتداد لروح الجماعة، وجزء لا يتجزّأ منها. ويغدو المَوطِن أراضي (Territoire) ملك الجماعة التي تتعامل معها وتنتمي إليها، دون غيرها، فتنفرد بها، وتُبعد عنها الجماعات الأخرى تحقيقاً لتمايزها ولهويتها. وعندما تبدّل الجماعة مسكنها، وتنتقل إلى مكان آخر، تكرّر عملية إنتاج معاني ورموز أراضيها وعلاقتها بها.

وينسحب الأمر نفسه على البدو البدائيين الذين يجوبون مساحات واسعة، لكن وفق خط سير هو مدار يتكرّر فصلياً وسنوياً، تُشكل نقاطاً محدّدة منه منازلهم التي هي الأمكنة التي «ينزلون» فيها عن وسائل انتقالهم من حيوانات وعربات، ليستقروا فيها إلى حين. فتغدو منازلهم هذه بمثابة أوطانهم، ويتكوّن، مع مدارهم الذي يتحرّكون عليه، مجال أرضانيّ Territorial يقيمون معه تلك العلاقة التي ذكرناها قبل قليل لجهة الانتماء والهوية.

أما اللافت في الأمر، فهو أن المجتمع البدائي، كمجتمع حرب كما أشرنا سابقاً قلّما يشهد نزاعاً واسعاً على «الأراضي» بين جماعاته، بالاستناد إلى ما لاحظه مختلف الدارسين. إن المجتمع البدائي، باقتصاده الاكتفائي، ليس له مطامع كبرى في أراضي الغير، أو فيما تحتويه، من ثروات. كما أن وعيه الأرضاني Territorial يتوقّف عند حدود

المساحة التي يحتك أفراده بها يومياً، ويعتبرها ملكاً عاماً للجماعة (وأفرادها) دون غيرها من الجماعات المجاورة.

في مجتمع الدولة، أدخلت السلطة تحوُّلاً عميقاً على علاقة الإنسان الاجتماعي بأراضيه، ذلك أن أرض الدولة صارت أرض الملك، وأرض الطبقة المشاركة له في السلطة، متى وجدت هذه الطبقة. إذ ليس للفئات أو للجماعات الأخرى أي حق سياسي في الأراضي التي تقوم عليها وتنتمي إليها. وكل محاولة للتصرُّف السياسي بالأراضي، بمعزل عن السلطة، يُعتبر تمرُّداً غير مسموح به على الإطلاق. أما النزاع على الأراضي، فقد بقي إلى زمن طويل نزاعاً يقرّره الملوك والحاكمون دون العودة إلى رعاياهم.

في الدولة المعاصرة، أو الدولة الأمّة، حيث تُعبّر السلطة عن الإرادة العامة للشعب أو للمجتمع، فإن أراضي الدولة لم تعد ملكاً للحاكم، بل ملكاً للمجتمع الذي بات صاحب الحق في التصرُّف السياسي بأراضي دولته. هذه العلاقة السياسية المستجدة بين المجتمع بمختلف فئاته من جهة، وأراضي دولته بمختلف مكوّناتها الطبيعية والبشرية وأبعادها الثقافية والسياسية من جهة أخرى، تمثّل محور الجيوبوليتيكا.

الفصل الثامن

الجيوبوليتيكا: مرصد الأراضي

تنطلق الجيوبوليتيكا في معاينتها للعالم من شكل الدولة المعاصرة، بعد أن تبلور وفق نموذج أرضاني Territorial، من نوع جديد لم يكن مسبوقاً في التاريخ. يتمثّل النموذج ذو المنشأ الأوروبي فيما يُعرف بالدولة ـ الأمة ـ أو الدولة القومية (Etat-Nation).

وهو ينبني على التماهي بين الدولة ومجتمعها، أو أمتها، والأراضي التي يقوم عليها المجتمع أو الأمة. من هنا لم يعد النزاع على الأراضي، نزاعاً بين الحكام، بقدر ما صار نزاعاً تملك الشعوب قرارها فيه. ويبقى نموذج الدول ـ الأمة، معياراً تتعامل معه راهناً، جميع الدول والشعوب، لكنها تتفاوت في مكانتها إزاءه، فتقترب منه هنا، أو تبتعد عنه هناك.

١ ـ في الدولة الأمة أو الدولة القومية

يشير تعبير الدولة ـ الأمة في الوقت الراهن إلى كيان سياسي قائم على المبدأ القومي للمجتمعات الإنسانية، بما تتضمّنه كل من مفردتي الأمة والقومية من معانٍ حديثة أو معاصرة. ذلك أن المحتوى الدلالي الخاص بهما شهد تطورات وتبدلات (ليس هنا مجال تناولها)، أفضت في نهاية الأمر إلى ربطهما ربطاً لا انفكاك منه، بشكل الدولة المعاصرة؛ وذلك منذ الثورة الفرنسية التي تعود إليها مهمة إدخال مصطلح «الأمة» على قاموس السياسة العالمية، في إشارة إلى كيان سياسي مستقل تجمع أفراد شعبه رابطة اجتماعية اقتصادية سياسية، صارت تُعرف بالقومية، يتمكّن بها الشعب من

امتلاك زمام أمور دولته، ويحقّق سيادته على ذاته وعلى أراضيه. على هذا الأساس اختلفت الفكرة الحديثة التي تتناول الأمة والقومية عن فكرة الولاء والتبعية القديمة. ويُعزى ذلك إلى تيار العقلانية الذي ساد المناخ الثقافي في أوروبا منذ القرن الثاني عشر، كما أسلفنا في الفصل السابق.

كانت الخطوة الأولى في النهج القومي في أوروبا، العمل على التشكيك في السلطة التي كانت تتمتّع بها الذات الملكية كمصدر لسيادة الدولة. وأصبح البديل المطروح أن تنتقل كل من السلطة والسيادة من التاج إلى الشعب. ولم يطل الأمر حتى شهدت أوروبا تلك التحوُّلات السياسية الحافلة التي تمّت باسم الأمة والقومية.

على أن فكرة الأمة، حوت (وتحوي) قدراً من الالتباس والغموض مصدره أن تحقُّقها في الواقع الاجتماعي يستند إلى مشروع سياسي ذي منطلقات إيديولوجية مرتبطة بتصوُّرات اجتماعية تاريخية وجغرافية مختلفة. وعن هذا الالتباس الذي تثيره فكرة الأمة، يمكن على سبيل المثال والطرافة، أن نورد ما جرى خلال الثورة الفرنسية (صاحبة الفضل في تشكُّل فكرة الأمة الحديثة). ففي يوم من أيام أبريل نيسان عام ١٧٩٠، استوقفت جماعة من الفلاحين الثوار شخصاً وجيهاً في هندام أنيق يمر بهم، ما جعلهم يشكّكون بعداوته لهم وللثورة. فقرروا اختباره وتحدّيه؛ فأمسكوا به وأمروه أن يهتف معهم «تحيا الأمة» Vive la Nation وبعد أن ماشاهم الرجل، وهتف بما أرادوه، سأله الفلاحين في استحياء ظاهر: «هلاّ شرحت لنا ما المقصود بالأمة».

والواقع أن فضّ الغموض والالتباس عن فكرة الأمة، لا يتحقّق إلا متى حلّ التطابق التام بين الأمة ودولتها في كيان سياسي تتوضّح هيئته ومعالمه في مساحة جغرافية محددة، بحيث تصبح الدولة هي الأمة والأمة هي الدولة. وتصبح الأرض، أرض الدولة وأرض الأمة، في الوقت نفسه. وهذا ما سعت إليه الأيديولوجية القومية التي شغلت أوروبا في القرنين الماضيين، إلى أن رست الدول ـ الأمم الأوروبية على واقع سياسي ـ جغرافي، جاء على هذه الدرجة أو تلك من الانزياح عمّا كانت تستهدفه تصورات شعوبها لأراضيها القومية؛ وذلك لما بين تلك التصوّرات من تناقضات، ساهمت إلى حد

بعيد في جعل المواجهات بين الدول الأوروبية تحتدم، على نطاق واسع، حتى النصف الثاني من القرن العشرين.

وتجدر الإشارة إلى أن الأيديولوجية القومية بقيت تمثّل أهم ركائز العصر الحديث، ولم يقدّر لأي من الأيديولوجيات من أن تترك تأثيراتها العميقة في المجال السياسي العالمي، مثلما فعلت القومية كتعبير أيديولوجي عن الأمة، إلى درجة أننا لا نزال نستخدم مفردة الأمة Nation والقومية حتى في الأمور المخالفة لها، كالقول عن الشركات الاقتصادية العالمية مثلاً شركات متعدِّدة القوميات Mulinationales، أو متجاوزة القوميات transnationales. وهي مصطلحات تدور على مختلف الألسن وبمختلف اللغات[1]، مفترضة مسبقاً أن الواقع السياسي في العالم قائم أصلاً على وحدات من الأمم.

يُضاف إلى ذلك أن القرن العشرين شهد تشكُّل منظمتين عالميتين من الدول هما «عصبة الأمم المتحدة» في النصف الأول منه، و«منّظمة الأمم المتحدة» في النصف الثاني، والتي لا تزال مستمرة، من دون وجود ما يشير إلى زوالها في المدى المنظور. وتوحي التسميتان بانتفاء الحاجة إلى التمييز بين مصطلح الدولة من جهة ومصطلح الأمة من جهة أخرى.

وعلى العموم، فإن فكرة الدولة ـ الأمة، كما فكرة القومية وما يتعلق بهما، من مفاهيم، كالديمقراطية وحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال والسيادة... قد مثّلت إحدى أهم سمات الحداثة الأوروبية التي اجتاحت العالم. وفي خضم الزخم القومي الذي شهدته أوروبا في القرن التاسع عشر، عبّر عن الوجه الايجابي أو المثالي لهذه الحداثة، على المستوى السياسي، الإيطالي جيوزيت ماتزيني G. Mazzini الذي أسس عام ١٨٣١ جمعية «إيطاليا الفتاة»، وأسّس بعد ثلاث سنوات رابطة «أوروبا الفتية» كاتحاد للحركات القومية. وفي غضون عام واحد، صار لهذه الرابطة فروع في

(١) يستخدم أيضاً في اللغة العربية مصطلح: «متعددة الجنسيات»، ولكن بالمعنى نفسه، باعتبار أن «الجنسية» يقابلها في اللغتين الفرنسية والإنكليزية: Nationalité, Nationality.

طول القارة الأوروبية وعرضها. حتى أن دارسي الظاهرة القومية فيما بعد، أطلقوا عليها اسم «أممية ماتزيني». ويُستخلص من مجمل أنشطة ماتزيني أنه كان صاحب أفكار نظرية عن القومية تقوم على اعتبار الأمم المستقلة «وحدات عضوية» متناغمة العلاقات، تكتسح من أمامها النظم العتيقة، لتُشكِّل مناخاً من التعايش السلمي بين الأمم، وتقضي على الصراعات المختلفة التي طالما عانت منها أوروبا من قبل. ومع أن حسابات أو تمنيات ماتزيتي لم تصح بعد ذلك، ولم تصل إلى ما يعزز مصداقيتها آنذاك، إلا أننا نلاحظ، مع بداية القرن الحادي والعشرين، بروز تيار فكري سياسي ليبرالي متنامٍ على الصعيد العالمي، وفّر له انهيار الاتحاد السوفياتي من جهة والمعارضة المتنامية للعولمة المتأمركة من جهة أخرى، إعلاء نبرته في السعي إلى إحلال الاحترام المتبادل بين الدول ـ الأمم، بما يُذكّر بأفكار ماتزيني السابقة. أما هدف هذا التيار الذي يشق طريقه بنجاح في المجالين السياسي والإعلامي، فهو تحقيق التناغم والوئام بين الأمم (Concert des Nations).

٢ ـ في أراضي الدولة المعاصرة

بانتقال السلطة والسيادة، في الدولة المعاصرة، من الملك أو الحاكم إلى الشعب أو الأمة، اتخذت أراضي الدولة أبعاداً ومعانيَ جديدة غير مسبوقة كما رأينا في الفصل السابق، ترافقتا مع تحوُّل جذري أصاب قضيتي الهوية والانتماء؛ وذلك بعد التبدّل الذي طرأ على العلاقة بين الحاكم والمحكومين، حيث انتقل هؤلاء من موقعهم كرعايا، إلى موقعهم كمواطنين.

وتُنبئنا نتائج الثورة الفرنسية أن ثمة ما استجد في النظر إلى أراضي الدولة، حيث صارت حياة الأمة ودولتها تتوقّفان على وحدة هذه الأراضي وتكاملها، بمعنى أن الأراضي لم تعد مادّة إقليمية جغرافية فحسب، بل تحوَّلت إلى ما يشبه الروح، روح الأمة والدولة. ولذلك نصّ أحد البنود الأساسية للدستور الفرنسي عام ١٧٩٣ على التحريم القاطع لعقد أي سلام، مهما كانت ضرورته، مع أي قوة أجنبية تحتل جزءاً من

الأراضي الفرنسية. لقد نظرت الثورة الفرنسية إلى فقدان شبر من الأرض، كما لو أنه عملية بتر أو تشويه يحمل في طياته خطر انهيار الأمة والدولة.

بناء على ذلك ووفق هذا المنطق، لم تعد الحرب واجبة للدفاع عن الأرض، أو عن جزء منها، كما لو أنه جزء من مساحة ذات قيمة مادية اقتصادية ينبغي تفادي خسارتها، بل صارت الحرب موجبة، وبالنظر إلى الخطر على وجود الأمة والدولة.

لقد ورثت دول العالم، هذا المنطق الأرضاني Territorial. وعلى الرغم من بعض التغييرات التي طرأت في أوقات مختلفة وبأشكال متنوِّعة، فإن هناك استمرارية عامة لهذا المنطق الذي يسود المجال السياسي العالمي، حتى الآن.

عالجنا من قبل العلاقة بين الإنسان والمكان لجهة الانتماء والهوية، عالجناها على المستوى الثقافي، حيث الاحتكاك والتفاعل الاجتماعي الموّحد على مساحة معيَّنة يؤديان إلى «التأرضن» و«الأرضنة» أو «التموطن والموطنة» Territorialisation. لكن الانتماء والهوية في إطار الدولة ـ الأمة المعاصرة يتشكّلان على مستوى آخر، يتقاطع مع المستوى الثقافي، لكنه يختلف عنه، هو المستوى السياسي. إذ تقوم الدولة، كسلطة صاحبة القرار، بالعمل لشبك مصالح الأفراد والجماعات، على مساحة أراضي الدولة بأسرها. وتعتمد الدولة لذلك آليات، تدفع نحو المزيد من النمو الاقتصادي والتنمية الإنسانية، ونحو المزيد من تكثيف المبادلات المادية والمعنوية بين السكان، بما يؤدي إلى تمتين الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ وتنبني، بالتالي، وحدة المجتمع ويشتد تماسك أفراده وفئاته بالتساوق مع وحدة أراضيه كاملة وتماسكها. كما تعمد الدولة عن طريق ما تؤديه في المجالات القانونية والحقوقية، والأمنية والتعلمية والتربوية وسائر الإجراءات الخدماتية، إلى رفع درجة التفاعل الاجتماعي الموحّد، بين الأفراد والفئات المتواجدة والمنتشرة على المساحة الجغرافية التي تبسط الدولة سلطتها عليها. هذه المساحة التي يجري عليها التفاعل الموحّد، وبصفتها ضرورية لوجود المجتمع ودولته عليها، تتحوَّل حكماً، إلى ما يجاوز كونها إقليماً يملك هذه المواصفات الجغرافية (الطبيعية والبشرية) أو تلك، تتحوَّل إلى أراضي وطن، ينتمي

إليها الإنسان بانتمائه إلى دولة مجتمعه أو دولة ـ أمته، فيحمل هويتها، كما يحمل هوية دولة مجتمعه أو دولة أمّته. بهذا يكتسب الإقليم الجغرافي للدولة المعاصرة أبعاداً جديدة، تجعله يحمل صفة الوطن بالمعنى الحديث والمعاصر للكلمة، أي الوطن الذي يتكرَّس وجوده بوجود دولته، والعكس بالعكس.

والدولة المعاصرة التي تُعبِّر من حيث المبدأ عن إرادة المجتمع، تعبّر في الوقت نفسه عن مصلحته؛ وكل من المصلحة والإرادة مرهونة بوحدة المجتمع القائمة على الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشد أفراده بعضهم إلى بعض، على مساحة معيّنة من الأرض. ولما كانت هذه المساحة تشكّل القاعدة الجغرافية الضرورية للمجتمع وللروابط التي تجمع أفراده، كما أسلفنا، فإن انشداد الأفراد بعضهم إلى بعض يؤدّي إلى انشدادهم للأرض التي يجتمعون عليها، وبالتالي للانتماء إليها. وفضلاً عن ذلك، يمكن القول إن انتماء الفرد إلى الدولة المعبّرة عن إرادة المجتمع ومصلحته، هو انتماء إلى المجتمع والأراضي التي هو عليها. وهوية الدولة، كهوية أفرادها، مرتكزة على أراضيها، بحيث صارت الدولة المعاصرة تُسمّى باسم هذه الأراضي.

وهكذا لم تعد هذه الدولة، أو تلك، دولة حاكمها أو رئيسها أو ملكها، ولم يعد السكان رعايا، أو أتباعاً، أو موالين، بل صاروا مواطنين ينتمون إلى أراضي الوطن بكامله.

وبذلك يمكن القول إن الانتماء الوطني بالمعنى السياسي الحديث لا يقتصر على الحنو الوثيق على هذا المكان أو ذاك، ولا يقتصر على الحنين إلى مسقط الرأس وملاعب الطفولة، والأمكنة المشابهة الأخرى المشحونة بالذكريات، بل إن الانتماء إلى الوطن بالمعنى الحديث والمعاصر، أي الانتماء إلى وطن الدولة ـ الأمة، يجاوز المستوى الثقافي إلى المستوى السياسي، حيث تكتسب جميع الأمكنة المُدرجة في إطار الدولة المذكورة، أي جميع أراضيها، قيمة واحدة موحَّدة لمجموع المشاركين في عضوية الدولة، على اعتبار أن تلك الأراضي ليست المساحة الجغرافية التي يُتاح لهم فيها التعاضد والتعاون فيما بينهم، لتحقيق مقاصدهم ومصالحهم فحسب، بل هي المكان

الذي يمارسون فيه، سيادتهم وسلطتهم على أراضيهم من خلال سيادة وسلطة الدولة المعبّرة عن إرادتهم وسلطتها.

على هذا الأساس، يسود اليوم في المحافل الدولية خطاب يتميّز برفع شعارات ومبادئ تفيد بضرورة التمسك بكامل الأراضي والحفاظ على وحدتها Intégrité territoriale ضمن حدود دولة الوطن المعترف بها دولياً، وذلك لأن الدولة التي تفقد جزءاً من أراضيها ولا تسعى إلى استرداده، لا تجد نفسها معرَّضة لسلسلة من التنازلات التي لا تنتهي فحسب، بل تجد نفسها سلطة فاقدة لشرعيتها أمام شعبها أو أمّتها؛ لأنها بتخلّيها عن جزء من الأراضي، تكون في حكم المتواطئة مع المعتدين على حق شعبها في ممارسة سيادته وسلطته على كامل أراضيه؛ الأمر الذي يضع الدولة في مواجهة شعبها، في حين أنها، من حيث المبدأ يفترض أن تتماهى معه، وتمثّل وجدانه. وهكذا يغدو الجزء المفقود مهما صغر حجمه ذا قيمة غير خاضعة للقياس الكمي، أي غير قابل للبيع أو الشراء، كما لو أنه عقار يمكن مقايضته بثمن من الأثمان.

بناء على ذلك يمكن القول، إن مفهوم الوطن، بموجب نموذج الدولة المعاصرة، يجاوز المستوى الثقافي لعلاقة الإنسان بالمكان إلى المستوى السياسي الذي يتخطّى الحنين إلى «الأوطان» كأمكنة تستثير المشاعر، إلى ما ينتجه التفاعل الموحّد للأفراد والجماعات، في إطار الدولة المعاصرة التي تعبِّر عن شخصيتها باسم أراضيها، لا باسم حكّامها.

من هنا تتعامل الدول اليوم، في خطبها ومواقفها وسلوكها، على أنها شخصيات «أرضانية»؛ ما يذكِّر بالطريقة التي يتعامل بها الأفراد، كشخصيات إنسانية ذوات هويات مستقلة ومتميزة. ويتبدى ذلك بأوجه متعدِّدة، انطلاقاً مما يجري على المسرح الدولي. ومن الشواهد التي لا تحصى، القول إن روسيا في صدد هذا الإجراء أو ذاك، أو أن فرنسا اتَّخذت هذا الموقف أو ذاك، أو يشتد الخلاف بين اليابان والصين... إلى ما هنالك من تصرفات تستخدم فيها أوصاف تدل على الصداقة، والخصومة، والوساطة... وغيرها... من التي تذكِّر بالعلاقات القائمة بين الشخصيات الفردية الإنسانية.

فيما مضى، كانت هذه الأوصاف تعني سلوك الملوك أو الحكّام وإلزام رعاياهم به؛ في حين أن الإشارة اليوم إلى فرنسا أو روسيا أو اليابان، بشأن هذا السلوك السياسي أو ذاك، تدل على كل فرنسا، وكل روسيا، وكل اليابان، سلطة وشعباً.

فدول اليوم يجعلها في تعريفها عن نفسها، باسم قاعدتها الجغرافية، شخصيات ذات هويات أرضانية، لأنه، كما في دنيا الفرد كذلك في دنيا الدولة، يشكّل الاسم (كاسم علم يُعرّف به) الملمح الاستدلالي الأساسي للهوية.

٣ ـ تحوُّلات نظرية في مسألة الأراضي

قامت الدولة المعاصرة، دولة ـ الأمة، إذن، على المبدأ القومي الذي يفترض فيما يفترض، أن التماثل أو التشابه بين أفراد مجموعة من البشر تنتجه جملة من العوامل المختلفة، من اجتماعية وثقافية وتاريخية وجغرافية، تؤدي إلى خلق رابطة بين أفراد المجموعة، هي الرابطة القومية، تشدُّهم بعضهم إلى بعض، وتدفعهم لإقامة دولتهم المعبِّرة عن شخصيتهم السياسية، على رقعة معيّنة من الأرض.

ومن دون الدخول في التفاصيل الخلافية حول تحديدات الأمة والقومية، يمكن القول إن القرن العشرين شهد نوعين من القومية يتمثّل: الأول في الاستقلال وحق تقرير المصير؛ ويذهب الثاني في اتجاه معاكس، يرمي إلى التوسع والسيطرة على جماعات أو شعوب أخرى.

لكن المبدأ القومي ككل كان قد تعرّض لمطارحات نظرية، أدّت إلى تجاذبات مختلفة ومواقف سياسية متناقضة. كان من أهم منتقديه المجموعات الأنارشية والماركسية، وإلى جانبها تشكيلات أخرى يسارية من ذوات الاتجاهات الأممية على ما أسلفنا. غير أن القضية القومية وفكرة الدولة المعنية بها، أمْلتا فيما بعد على هؤلاء إعادة النظر في الشؤون المتعلقة بهما، انطلاقاً من الحقوق التي ينبغي أن تتمتع بها الشعوب

المستضعفة، في استقلالها وتقرير مصيرها، ما جعل النعوت التي كان، فيما مضى، يلصقها اليساريون بالمبدأ القومي، مثل «اليمينية الشوفينية» أو «اليمينية المتطرفة والعدوانية» تقتصر على النوع الثاني من القومية التي أشرنا إليها.

وقد تبيّن أن الأدوات المعرفية للمنهج اليساري الكلاسيكي عموماً، والماركسي خصوصاً، لم تمكّن أصحابها من تهميش فكرة الدولة، واستطراداً فكرة الدولة ـ الأمة والمبدأ القومي الذي ترتكز عليه. كانت الماركسية قد ربطت فكرة الدولة ربطاً أحادياً بالصراع الطبقي، واعتبرتها «بنية فوقية» لا تمتلك بحد ذاتها فاعلية خاصة بها؛ وبالتالي، لا تستحق من الوجهة المعرفية مقاربة خاصة بها، كما فعل ماكس ويبر مثلاً، أحد منافسي الماركسية. لكن النيوماركسيين، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، اضطروا إلى إعادة الاعتبار للدولة، بمحتواها السوسيولوجي السياسي. وفي هذا يقول غسان سلامة: «فأيا يكن أصل الدول القائمة، هي تعنينا لأنها قائمة بالفعل الآن وهنا،... نقول هذا لأن الدولة غابت فترة طويلة عن التحليل السياسي ـ الاجتماعي. لقد كانت لفترة طويلة أسيرة الدراسات الفلسفية (هيغل) ثم الحقوقية، أو الحقوقية ـ الفلسفية. واهتم المؤرخون أحياناً بقيامها. لكن تراث ماكس ويبر ضاع بعض الشيء، خصوصاً بعد الحملات الماركسية المتكررة والمنظمة على الدراسات التي لا تبدأ بصراع الطبقات وتنتهي عنده. يجب الاعتراف للنيوماركسيين، بفضل إعادة دراسة الدولة إلى صلب العلوم الاجتماعية. ونذكر منهم لوي التوسير، وبيري أندرسون، وبوسي ـ غلوكسمان، ورالف ميليباند، ونيكوس بولنتزاس، وتيد سكوكبول، وغوران ثيربورن... مع هؤلاء، ومع الدراسات المتزايدة عن الدول في العالم، والتي يغلب عليها المنهج الأنتروبولوجي...، يمكن الجزم أن الدولة عادت في الثمانينيات لتكون موضوع بحث مميز»[1].

في الواقع، لا يقتصر عدد النيوماركسيين، من الذين انتقدوا، وجاوزوا النظرية

(١) غسان سلامة: «المجتمع والدولة في المشرق العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٧، ص ١٥.

الماركسية التقليدية للدولة، على الأسماء الواردة أعلاه. إلا أن ما يعنينا من كل ذلك، هو أن تياراً بحثياً، ذا منطلقات ماركسية، لم يعد يأخذ أو يكتفي بما جرت العادة عليه لدى الماركسيين التقليديين، الذين أقدموا على شرح ظاهرة الدولة ـ الأمة، أو الدولة القومية، بربط فاعلية مبدأها القومي بمرحلة معيَّنة من الرأسمالية، شهدت صعود طبقة البورجوازية في أوروبا القرن التاسع عشر. وعندما تمكَّنت هذه الطبقة من وضع الدولة في قبضتها واستكملت بنيتها الرأسمالية، انتفت الحاجة بعد ذلك، إلى القومية، كمبدأ يُعوّل على فاعليته. بمعنى آخر، ليست القومية سوى أداة في يد البرجوازية تتخلى عنها وترميها على قارعة التاريخ، بعد أن تحقّق هذه البرجوازية انتصارها على الطبقات الشعبية والعمالية.

لم يتورَّع النيوماركسيون عن أن يدينوا بشدة تلك الرؤية، حيث يقول فيها أحدهم، وهو توم نايرن T.Nairn، «إن النظرية الماركسية في القومية تمثّل الفشل الأكبر للماركسيين»(١).

والواقع أن إعادة النظر، التي قام بها النيوماركسيون في القومية ودولتها، لم تكن مبنية على ما تبيّن لهم من قصور المادية التاريخية في هذا المجال، وبالتالي ضرورة التحري عن المحتوى السوسيولوجي السياسي للدولة المعاصرة، وإيلائه ما ينبغي من أهمية، فحسب؛ بل ذهب بعضهم أيضاً، إلى الكشف عن دور الموقع الجغرافي للمحيط الذي نشأت فيه الدولة المعاصرة في نشر مبدأها القومي ومندرجاته، فيما يخص الهوية والانتماء، ممّا لم تكن تلاحظه التحليلات الماركسية المعهودة أو السابقة. وهذا ما قام به نايرن T. Nairn، وجيدنس A. Gidenns، وغيلنر E. Gellner، وغيرهم ممن اعتمدوا المنطلقات الماركسية، لكنهم توصّلوا إلى نتائج مناقضة للاعتبارات التي تجعل من الدولة القومية وأراضيها الوطنية مجرد انعكاس فوقي لبنية يحكمها الصراع الطبقي، كما كان يعتقد الماركسيون الأوائل.

(١) ذكره بيتر تايلور وكولن فلنت في «عالم المعرفة»، العدد ٢٨٤، مصدر سابق، ص ٥٣.

ذلك أن المجدِّدين خرجوا بأفكار مفادها أن القومية المعاصرة، كظاهرة سياسية انتشرت خلال القرن التاسع عشر في أوروبا، لم تكن مساوقة لعملية التصنيع واتساع المدن فحسب، بل جاءت أيضاً كتعبير عن تيار التحديث المبني على النمو الاقتصادي الهائل الذي انطلق من بريطانيا وفرنسا، وأدّى تباعاً إلى تشكُّل مناطق صناعية في سائر الأرجاء الأوروبية. على أن المناطق الصناعية الناشئة، ولا سيما في إيطاليا وألمانيا، وهي مناطق متاخمة للمناطق الصناعية المتوثبة في بريطانيا وفرنسا، لم يكن بمقدورها منافسة هذه المناطق البريطانية والفرنسية، التي كانت أكثر كفاءة. فكان على المناطق الصاعدة في إيطاليا وألمانيا أن تطوّر نفسها من خلال استراتيجيات سياسية اقتصادية جديدة، وإلا تخلّفت عن الركب.

ولكن، لما عجزت السياسات الاقتصادية وحدها، في كل منطقة من المناطق الإيطالية والألمانية عن تحقيق هدفها التنافسي على صعيدي التحديث والنمو الاقتصادي، اندفعت تلك المناطق نحو تحالفات توحِّد بها جهودها، واعتمدت في ذلك على إطلاق الروح القومية في كل من إيطاليا وألمانيا، ما أدّى إلى قيام الوحدتين الإيطالية والألمانية، الأمر الذي جعل الفكرة القومية قوة دفع تنموية وتحديثية. ويضيف المجدّدون أن العمال أنفسهم وجدوا في القومية ما يتيح لهم مجاوزة حالة الغربة التي كانوا يعانون منها، على اعتبار أنهم كانوا في معظمهم ممن نزحوا من الريف إلى المدينة، أي إلى المناطق الصناعية الجديدة؛ ووجدوا أنفسهم يعيشون نوعاً من الانضباط القسري الذي تمليه المداومة في عمل المصانع، وهو أمر لم يعهدوه من قبل في قراهم، وفي حياتهم الريفية. كل ذلك كان من شأنه أن يبعدهم عن تقاليدهم القديمة، ويفقدهم مشاعر الهوية والانتماء التي تعوّدوها، ليدفع بهم إلى غربة قاسية لا يقضي عليها سوى المشروع القومي، الموحّد في إطار دولة تأخذ على عاتقها إحقاق المساواة، والعدالة، وإحلال المواطنية كتعبير عن الاشتراك في الانتماء إلى الأراضي الوطنية.

وهكذا كشف النيوماركسيون عن الأبعاد الاقتصادية والتحديثية والشعبية للفكرة

القومية التي راحت، بعد تحقيق الوحدتين الإيطالية والألمانية، تنتشر في مختلف الاتجاهات، لا في أوروبا وحدها، بل في العالم ككل. غير أن الفكرة القومية، انطلاقاً من مبدأ حق تقرير المصير، المبني على الإرادة العامة، شهدت تجليات مختلفة.

فإذا كان المشروع القومي في بداياته قد اتخذ منحى وحدوياً، كما في إيطاليا وألمانيا، فإنه في مناطق أخرى ذهب باتّجاهات مغايرة. وقد عبرّت عن تلك العمليات حركات التحرير في المستعمرات خلال القرن العشرين، وأفضت إلى نشوء دول جديدة معتمدة المبدأ القومي المعاصر. فيما بعد وفي النصف الثاني من القرن العشرين، عبّرت، أيضاً، الحركات الانفصالية في أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وتفكك يوغوسلافيا عن المبدأ القومي نفسه، مع ما استتبع ذلك من تحوُّلات في الهوية والانتماء إزاء أراضي الدول المستحدثة.

على العموم، وبناء على ما تقدَّم، يتبدى لنا أن الإشكاليات التي تطرحها القضايا المتعلقة بالدولة وأراضيها، باتت في نظر الماركسيين، لا سيّما المجددين منهم، وكأنها تحتاج إلى مقاربات معرفية تجاوز المنهج الأممي التقليدي في هذا المجال.

لم تقتصر التحوُّلات النظرية في هذه الأمور على الماركسيين. ذلك أن الفريق الآخر أيضاً، المتمثِّل بأولئك الذين رفعوا شعار القومية كمبدأ يعبّر عن روح الأمة، وجوهرها الذي يخترق التاريخ دون أن تنال منه الأحداث، راح هو أيضاً يعيد حساباته بهذا الشأن مجاوزاً الأفكار المبنية على أن المبدأ القومي يتحقّق، في الواقع السياسي، بإقامة دولة الأمة المتعالية على مختلف التفاصيل الإنسانية المجتمعية والفردية. (وكنا قد أشرنا في الفصول الأولى إلى أثر الفلسفة الهيغلية على هذا النمط من التفكير في شؤون السياسة والدولة، لدى مجموعة من المؤلفين القوميين في أوروبا، ولا سيما راتزل مؤسس الجغرافيا السياسية). هذا النوع من الفكر القومي، وهو ذو منحى هيغلي، استمرّ خلال القرن العشرين، بأشكال مختلفة. لكن العديد من المشتغلين اليوم في الشأن القومي، واستطراداً بمفاعيله وانعكاساته الخلافية على الأراضي، ينحون

باتجاه مناقض للرؤية «الجوهرية» للقوميين التقليديين، وذلك باعتماد المنطلقات القاضية باعتبار الأمة واقعاً اجتماعياً تاريخياً مفتوحاً على تحولات مستقبلية، متفلتة من الحتميات السلفية، ومنوطة بالإرادة والمصلحة الإنسانيتين[1].

٤ ـ نظرة جديدة إلى واقع جديد

تمثّل الجيوبوليتيكا نظرة جديدة إلى العالم، تأخذ بالحسبان التعقيدات التي تتسم بها المواجهات والتناقضات بين مجموعاته السكانية التي ينظّمها من الوجهة السياسية نموذج الدولة المعاصرة، ذات المواصفات المتمايزة عن غيرها من الدول التاريخية، والمبنية على إنهاء سلطة الحاكم على أراضي الدولة، وإناطتها بالمجتمع أو بالأمة، بحيث دخلت العلاقة بين الإنسان الاجتماعي والمكان الذي يعيش فيه، مرحلة جديدة، مع ما استتبع من شؤون خاصة بالمواطنية والإرادة العامة والديمقراطية... والسيادة والاستقلال... ومع أن شكل الدولة المعاصرة جرى تعميمه على كامل الكرة الأرضية فإنه لم ينجلِ عن مشهد سياسي عالمي متناسق تتمتّع فيه مجمل الدول بالمواصفات النموذجية نفسها للدولة ـ الأمة. وان كانت جميعها تدّعي أو تتصرّف كدول قومية تلتزم قيَم الحداثة وتسعى لتبنّيها.

يرى يورغن هابرمس Habermas، بهذا الصدد، «أن الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة تشكّل اتّحاداً مؤلّفاً من دول قومية، حتى ولو أن بعض دول اليوم ما زالت تذكرنا بالممالك القديمة... والدول ـ المدن... والتيوقراطيات... أو التنظيمات القبائلية... ومعالم العشائر العائلية. لكن نموذج الدولة، ذاك الذي انبثق عن الثورة الفرنسية والثورة الأميركية، فرض نفسه في العالم. لم تكن كل الدول القومية، وليست هي الآن

(١) يتناول نديم البيطار في كتابه: «حدود الهوية القومية، نقد عام» الصادر عن بيسان ـ بيروت ٢٠٠٢ مختلف جوانب المطارحات التي حفل بها التناظر بين القائلين «بجوهرية الأمة» وروحها القومية العابرة للأزمان أو للأحداث من جهة، والقائلين بضرورة الأخذ بالمحتوى السوسيولوجي التاريخي للمسألة، من جهة أخرى، مميزاً بين ما يصفه بالمفهوم الميتافيزيقي للقومية، والمفهوم الاجتماعي الديناميكي لها.

ديمقراطية، أي مكوّنة بحسب قواعد جماعة من المواطنين المتساوين والأحرار الذين يحكمون أنفسهم. لكن كل الديمقراطيات، التي نشأت بحسب التفصيلة الغربية، اتّخذت شكل الدول القومية، إذ يبدو أن الدولة القومية تحقّق شروط نجاح مهمة للتوجيه الذاتي الديمقراطي الذي يقوم به المجتمع الذي يتكوّن في حدودها»[١].

في هذا السياق، يضيف عزمي بشارة قائلاً: «في لغتنا السياسية الحديثة نطلق تسمية (International) على المنظمات التي تضم دولاً عديدة، ونقول الأمم المتحدة بدلاً من الدول المتحدة، ونسمّي العلاقات بين الدول (International Relations)، والقانون الدولي (International law). وفي نظر الباحثين الذين يولون أهمية فائقة للمصدر اللغوي لمفهوم الأمة، ما هذه إلا فوضى في استخدام المصطلحات بل وفضيحة علمية لا يُسكت عليها. فبرأيهم التعريفات الدقيقة ضرورية لأنها تحدِّد ولاءات الإنسان الحديث. والفوضى في التعابير هي فوضى في دراسة الولاءات، وبالتالي في حساب أو توقُّع السلوك السياسي للإنسان الحديث. فإذا نحن افترضنا أن الولاء القومي يلعب دوراً أساسياً في تحديد سلوك الإنسان المعاصر، ثم نسبنا هذا الولاء إلى الدولة كنتيجة للمماثلة الخاطئة برأيهم بين الدولة والأمة في مفهوم (Nation state)، تكون النتيجة سلوكاً موالياً للدولة»[٢]. ثم يضيف مستشهداً بوالكر كونور في مؤلفه عن «القومية الإثنية» Ethnonationalisme «ولكن ١٢ بالمئة فقط من دول العالم تستحق تسمية (Nation-State)، لأن فيها الولاء للدولة يتطابق مع الولاء للأمة. أما بقية دول العالم، أي ٨٨ بالمئة منها، فهي دول مختلطة تعيش فيها أكثر من قومية... لا غرابة إذن أن يفاجئنا اكتشاف انتشار عدم الولاء للدولة، وكم هو قوي الولاء للمجموعات الإثنية ـ القومية»[٣].

---

(١) يورغن هابرمس: «الحداثة وخطابها السياسي»، ترجمة جورج تامر، مراجعة جورج كتورة. دار النهار ـ بيروت ٢٠٠٢، ص ١٢٥.

(٢) عزمي بشارة: «المجتمع المدني دراسة نقدية»، مصدر سابق، ص ٢٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

إن شعوب دول العالم ليست على السوية ذاتها، من حيث هوية الناس فيها وانتماؤهم إلى الدولة والمجتمع والأرض. فثمة دول تتمتَّع بتماسك أراضيها ووحدتها وسلامتها، في حين أن دولاً أخرى تعاني على درجات متفاوتة من تفكُّك الأراضي فيها، كمحصِّلة لما تنتجه القوى المتنابذة فيها، بحيث يتجلى التفكُّك المذكور في جعل الأمكنة من مدن وأحياء وقرى وأرياف ومناطق، تتخاصم ضمن الدولة الواحدة، التي تجد سيادتها، إذ ذاك، في حال من الانحسار المعطل لفاعليتها في إدارة مجتمعها، ما يدفع السلطة، في حال توفُّر الشروط المؤاتية، للأخذ بالاستبداد، في سبيل فرض وحدة الأرض بالقوة.

أما المجموعة ذات الأراضي المتماسكة، فهي الدول المتقدمة، التي يتشكَّل منها اليوم ما ندعوه «عالم الشمال»، في حين أن الدول الأخرى التي تعاني إلى هذه الدرجة من تفكُّك أراضيها، تشكِّل، «عالم الجنوب»، المتخلِّف. من هنا باتت حال الأراضي، بما هي عليه من تماسك أو تفكُّك (الذي تستجير السلطة حياله، حيثما تتمكّن، بالاستبداد وسائر التشويهات المزيَّفة للإرادة الشعبية العامة من أجل منعه)، معياراً يتشابك مع المعايير الاقتصادية والاجتماعية، في قياس تقدُّم وتخلُّف هذه الدولة أو تلك.

هذا المعيار «الأرضاني»، في الدولة المعاصرة، والذي يؤشِّر إلى القوة والاقتدار، ينبني، كما يقول هابرمس، على «توطيد هوية جماعية كان لها أثر وظيفي بالنسبة إلى دور المواطن... فتحوّلت معالم الأصل الناسبة في بوتقة الوعي القومي إلى نتائج متعددة للتبنّي الواعي للتراث. أصبحت القومية المتوارثة قومية مكتسبة، أي شكلاً من أشكال العقل، مُتشكِّلاً بواسطة طاقته الذاتية. وقد استطاعت هذه القومية أن تدعم تماهي الفرد مع دور يتطلّب قدراً عالياً من الالتزام الشخصي... ثُبّت في الاستعداد للقتال من أجل الوطن والموت من أجله[1].

هذا ما حقّقته الدول الأوروبية المعاصرة، والتي ما إن شعرت بقوّتها، حتى عمدت،

(١) يورغن هابرمس، مصدر سابق، ص ١٨٧.

كسائر الدول التاريخية، إلى استخدام قوتها في مدّ سيطرتها بعيداً عن أراضيها الخاصة منها، وفي ذلك يقول عبد الوهاب المسيري: «قامت الدولة القومية بتحديد الحدود، وترشيد الدخل الأوروبي وتحديث المؤسسات وعلمنة الرموز... ثم حشدت الجيوش ونهبت العالم، فأسّست البنية التحتية والفوقية للمجتمعات الغربية من خلال التراكم الامبريالي الذي يقال عنه التراكم الرأسمالي»[1]. فكان من الطبيعي والحال هذه أن تفضي السطوة الأوروبية، ولاحقاً الأوروبية والأميركية، إلى إعاقة مسار الدول المستحدثة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، بشكلها المُستورد من أوروبا الاستعمارية؛ ذلك أن مناطق عديدة أنشئت فيها دول، وأسقطت عليها حدود سياسية، لم تنل رضى شعوبها، الأمر الذي أدّى إلى انعكاسات سلبية على العلاقة بين تلك الدول ومجتمعاتها وأراضيها.

لقد أنيط بالدولة المستوردة مهمة تشكيل دولة ـ أمة معاصرة في بنية ثقافية سياسية غير مؤاتية، لا سيما وأن هذه الدول تحمل اليوم في طياتها عناصر ثقافية سياسية، تعود إلى أشكال الدولة التاريخية التي سبقتها في مواضع أراضيها، لا تزال تؤثّر سلباً عليها. وأخطر تلك العناصر على الدولة وسلطتها، تمثّله العناصر الثقافية المضادّة للدولة، (التي عالجناها سابقاً)، والتي لا تزال ذات فاعلية، وإن متفاوتة، في مناطق عديدة من الكرة الأرضية، تمنع الارتقاء إلى الانتماء للدولة والمجتمع والأرض، في كلٍّ متكامل متبلور الهوية السياسية والاجتماعية والأرضانية.

في هذا الإطار، تتباين الدول في العالم، من حيث وقع الموروث على عملية التحديث التي يسعى إليها الجميع، في المجال السياسي أي في مجال الدولة مما يؤدي إلى التفاوت بين الدول لجهة وحدة أراضيها وسلامتها، مع ما يستتبع ذلك من انعكاسات خلافية على الأراضي ضمن الدولة الواحدة، تمتد حكماً إلى الدول الأخرى المجاورة.

(١) عبد الوهاب المسيري، فتحي التريكي: «الحداثة وما بعد الحداثة»، دار الفكر ـ دمشق، ٢٠٠٣، ص ٥٢.

وفضلاً عن ذلك، تتعرَّض الدولة المعاصرة، إلى ضغوط متعددة، هي ناتج التحوُّلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكبرى التي يشهدها العالم، والتي أدّت إلى تصاعد معدّلات التدويل، وبالتالي ضمور الدولة القومية ومؤسساتها. فقد أخذت مراكز قوى، وشركات متعدِّدة الجنسيات، وجماعات ضغط، ومنظمات غير حكومية، وأخرى دولية مالية واقتصادية، تزاحم سلطة الدولة المعاصرة. ويقول عبد الوهاب المسيري: «فالسلطة لم تعد مجموعة مؤسسات مركزية يمكن الاستيلاء عليها، والتحكم فيها، فهي موزّعة بين عدة مؤسسات متغلغلة في المجتمع. ولم يعد هناك إيمان بالصالح العام. ولم يعد من الممكن إنابة شخص يمثّل مصالح الناخب»(١). ويذهب بعض المؤلفين إلى أبعد من ذلك، كما يفعل برتران بادي B. Badie، في كتابه «نهاية الأراضي» La fin des Territoires(٢)، حيث يؤكد فيه على أن الدولة القومية شارفت على التلاشي، بالنظر إلى ما تتعرّض له حدودها السياسية من خروق متزايدة بفعل العولمة، وشبكات الاتصال والتواصل الدولية، المرئية منها وغير المرئية، الشرعية منها وغير الشرعية، وما ينتجه كل ذلك من تدفقات ومبادلات تجتاح حدود الأراضي القومية، وتمعن في تعطيل وظائفها المعهودة، الأمر الذي يؤدّي إلى تذويب هويات قائمة، ونشوء انتماءات مستجدة، تُجاوز أراضي الدول المتقدمة منها والمتخلفة.

اليوم، تحت تأثير هذه الضغوط، وغيرها من العوامل، تتجه الدول طوعاً إلى تشكيل تكتُّلات اقتصادية إقليمية مجاوزة بذلك المستوى القومي لها. وقد كان رائد هذه التكتُّلات الاتحاد الأوروبي، وهو التكتُّل الأشهر والأنجح، وإن كان يشهد في مسار اكتمال تشكُّله عثرات مختلفة، يسعى القيِّمون عليه إلى تذليلها. وتحذو مجموعات من دول أخرى حذو الاتحاد الأوروبي، مثل مجموعة «النافتا» التي تضم دول أميركا الشمالية و«الماركسور» دول أميركا الجنوبية، و«الآسيان» دول جنوب شرق آسيا، وغيرها من التكتُّلات، وإن لم تكن على السوية نفسها من النجاح الذي أصابه الاتحاد

(١) عبد الوهاب المسيري فتحي التريكي، مصدر سابق، ص ٥٣.

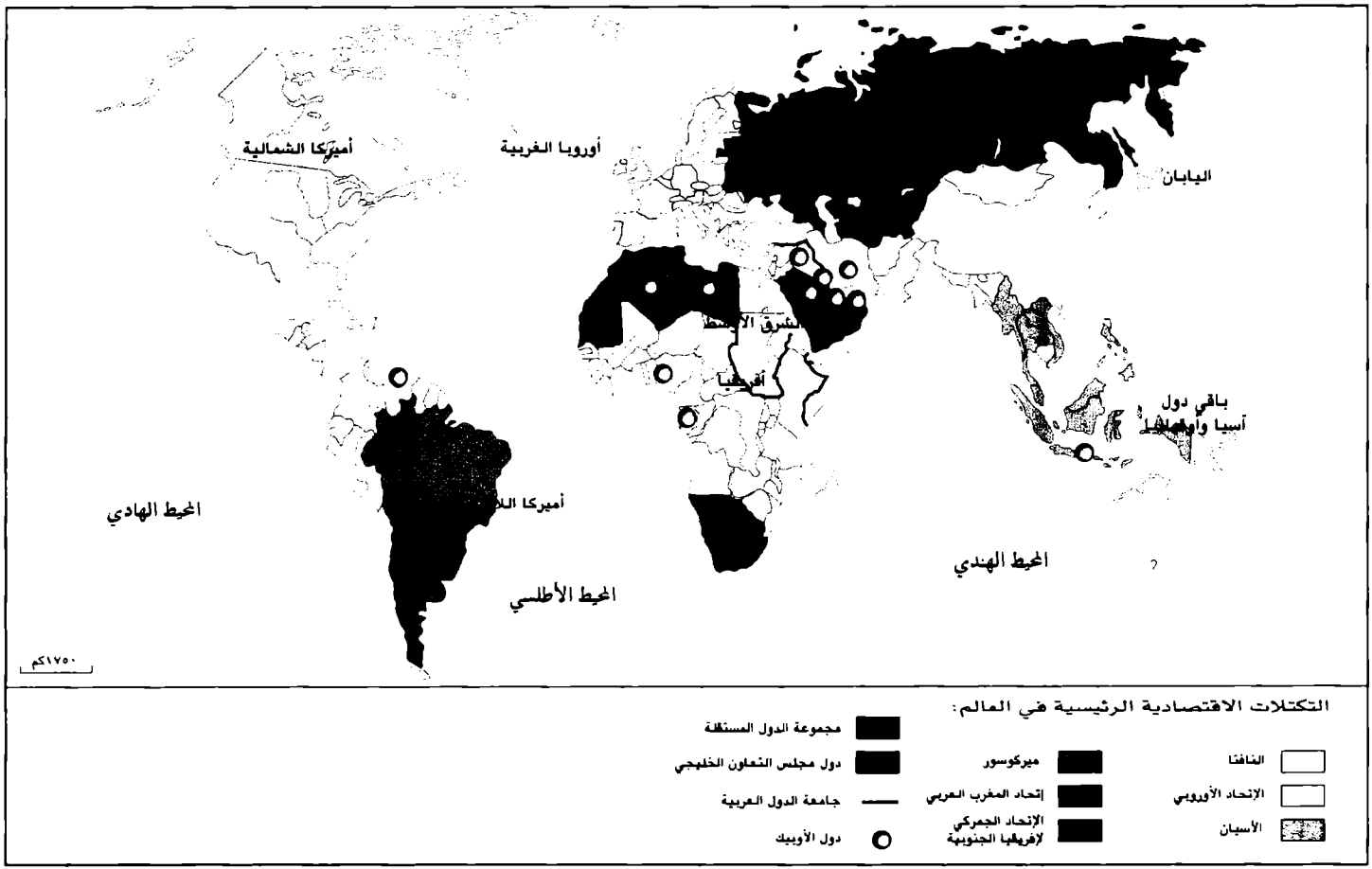
(٢) Bertrand Badie "La fin des territoires Fayarid. Paris. 1995.

الأوروبي. إذ تأتي هذه التكتلات (الرسم ٧) استجابة لمتطلَّبات عديدة ومختلفة، فإنها تشير إلى مدى ما بلغته آليات العولمة من التأثير على بنية الدولة المعاصرة، ودفعها إلى التعامل مع وقائع اقتصادية وسياسية مستجدة، تبدأ بتحوُّلات تتعرَّض لها الهويات المكانية أو الوطنية والانتماءات الملازمة لها، تجاوز الحدود السياسية للدول القائمة، بالمقابل، فإن آليات العولمة، الذاهبة بالزج القسري لمختلف شعوب العالم، في عملية قولبتها ضمن إطار ثقافي سياسي مساوق لسيطرة نظام السوق الرأسمالي المتفلت من الضوابط الموازنة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، تواجه ردود أفعال تؤدّي إلى تفكّك الهويات الوطنية، وبروز الانتماءات التي تستلهم معايير من الماضي، تتحصَّن بها في مواجهة أخطار العولمة.

يضاف إلى ذلك ما يصيب الهويات عموماً من مآزق هي حاصل الحركة السكانية من نمو ديمغرافي غير متوازن في العالم، وموجات بشرية تنطلق من المناطق المتخلّفة إلى المناطق المتقدّمة، في حمأة متزايدة من المشاكل والتعقيدات، كان من شواهدها، ما جرى في فرنسا، من أعمال عنف وشغب في أحياء المهاجرين أو المستوطنين، خلال شهر تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٥، تداولتها وسائل الإعلام العالمية، والتي وصفها الرئيس الفرنسي جاك شيراك، بأنها تعبِّر عن «أزمة هوية» (كما قال في مداخلته العلنية التي اضطر إلى إجرائها تحت ضغط الأحداث) تنعكس بسلبياتها على مجمل مكوِّنات الأمة الفرنسية. الأمر الذي يُنبئ بأن الدول المتقدمة، وهي عادة ما تحظى باستقرار داخلي نموذجي، صارت هي الأخرى عرضة لإشكالات على صعيدَي الهوية والانتماء، بلغت من الحدَّة ما لم يكن معهوداً فيها من قبل.

٥ ـ مهمة الجيوبوليتيكا

تعالج الجيوبوليتيكا مشاكل الدول ومجتمعاتها في علاقاتها مع أراضيها، في واقع سياسي قوامه نموذج الدولة «الأرضانية» Territorial، ذات الحدود السياسية الخطّية المعبِّرة عن حرص الدولة ومجتمعها على ملكية أراضيها وعدم التفريط بأي جزء منها.



الرسم (٧) أهم التكتلات في العالم

لقد بلغ تعميم نموذج الدولة ذات الحدود السياسية الخطّية على الأرض أقصاه، حتى باتت اليابسة بجميع قاراتها تلفها شبكة من الحدود السياسية، تتأطّر بموجبها دول يكاد يقارب عددها المئتين. ولم تسلم من هذه الشبكة الحدودية القارّة القطبية الجنوبية غير المأهولة، والتي جرى اقتطاعها وتوزيعها على بعض الدول، لأهداف استراتيجية أو علمية. كما جاوزت الشبكة نفسها يابسة القارّات إلى أجزاء من المحيطات والبحار، باعتبارها مياهاً إقليمية Territoriales تخصّ الدول المطلّة عليها.

يعني ذلك، فيما يعنيه، أنه لم يعد على الكرة الأرضية ناس يعيشون خارج الدولة المعاصرة، مع العلم أنه، حتى النصف الثاني من القرن العشرين، كانت هناك جماعات وشعوب لا تزال تعيش خارج حدود الدول التي كانت قائمة آنذاك، والتي لم تكن تغطّي سوى أجزاء محددة من مساحة الكرة الأرضية.

في ظل هذا الواقع السياسي بات على كل فرد إنساني في العالم أن يحمل هوية دولة ينتمي إليها، ومن البديهي أن كل من لا يحمل هوية دولة ينتمي إليها، لا يمكنه أن يشارك في أبسط أوجه الحياة العامة على النحو السوي، بينما سائر الهويات المتشكّلة من تعدُّد الانتماءات لا ترقى إلى هذه الضرورة. بناء على ذلك، يجد كل فرد إنساني نفسه اليوم مُلزماً بامتلاك هوية دولة ينتمي إليها، هوية تتعالى على سائر الهويات التي يملكها، وسائر الانتماءات التي تحيط به. بمعنى آخر، يمكن للفرد الإنساني اليوم أن يتخلّى عن هوية من هوياته المتعددة، وألا يحسب حساباً لانتماء من انتمائاته المساوقة لتلك الهويات. لكنه بالتأكيد هو بحاجة إلى هوية دولة ينتمي إليها، حتى يتمكّن من الاستمرار في ممارسة حياته بشكل طبيعي.

ولما كانت الدولة اليوم هي دولة «أرضانية» تعبِّر من حيث المبدأ، عن إرادة المجتمع ومصلحته، فإن انتماء الفرد الإنساني إليها، يُفترض أن يكون انتماء إلى المجتمع وإلى أراضيه وبذلك تكون الهوية «الأرضانية»، بملازمتها للانتماء إلى أرض الدولة، هي الهوية المتعالية على سائر هويات الإنسان الاجتماعي، أفراداً ومجتمعات.

هذا من حيث الوجهة النظرية والمعيارية، ولكن، من حيث الواقع، فإن هويات وانتماءات المجتمعات فئاتٍ وأفراداً، تلفها الدوامات التي تفضي إلى اضطرابات ونزاعات على الأراضي، ترصدها الجيوبوليتيكا وفق منهج علمي يتناول:

- بلورة التصورات التي تصوغها الجماعات السياسية عن الأراضي المتنازع عليها، واستخراج المعاني والرموز التي تكتنزها بالنسبة إلى المعنيين بها، في سياق تشكُّلها التاريخي والثقافي.

- تحليل استهدافات الدول، واستهدافات المؤسسات الأخرى من أحزاب ونقابات، وجماعات ضغط وشركات اقتصادية.. وسائر المنظمات الفاعلة في سعيها إلى توسيع نفوذها على الأرض، مع ما يستتبع ذلك من مواجهات بين الفرقاء المعنيين، وانعكاسات مختلفة على الدول القائمة.

- تبيان دور العناصر الجغرافية البشرية والاقتصادية والطبيعية، في تعيين حجم الخلافات على الأراضي، وتحديد مسار النزاعات ومفاهيمها.

- استشراف السيناريوهات المتعلّقة بالنزاعات على الأراضي، من أجل المساهمة في حلّها، لما فيه مصلحة الوئام بين الأمم ودولها، وتعزيز المواطنية فيها، وما يتفرَّع عن ذلك من قيَم وحقوق في الحرية والعدالة وتقرير المصير.

فهرس

تصويب ٥

الفصل الأول: قصة مصطلح ٩

الفصل الثاني: على ضفاف الجيوبوليتيكا ٤١

الفصل الثالث: العودة الصاخبة ٧٥

الفصل الرابع: إحياء الجيوبوليتيكا ١٠٥

الفصل الخامس: مشكلات سيميائية ومنهجية ١٣١

الفصل السادس: الأراضي في الجيوبوليتيكا ١٥١

الفصل السابع: المجتمع والدولة والأراضي ١٨١

الفصل الثامن: الجيوبوليتيكا: مرصد الأراضي ٢٠٩

صدر للمؤلف

كتب

١ ـ Recherches sur les formations qeuaternaires de la plaine de la Béquaa au Liban. Etude Palynologique et cartographie gémorphologique. I vol et 6 cartes 1/20.00 mult-Paris 1970.

٢ ـ Géographie du Liban CNT, (multigr) Beyrouth, 1974 .

٣ ـ Le Liban: Milieu et Population, USEK Kaslik, 1981

٤ ـ الشرق الأوسط، دراسة جيوبوليتيكة: قضايا الأرض والنفط والمياه ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ١٩٩٦.

٥ ـ أرض الإنسان ـ شركة جيوبروجكتس، بيروت ١٩٩٨.

٦ ـ لبنان والعالم العربي ـ شركة جيوبروجكتس، بيروت ١٩٩٩.

٧ ـ مجال العالم ـ شركة جيوبروجكتس، بيروت ٢٠٠٠.

٨ ـ أرض لا تهدأ: الرهانات الجيوبوليتكية الرئيسية في المشرق العربي ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠٠٢.

٩ ـ تقييم منهج الجغرافيا ـ مشروع دعم التعليم الأساسي في لبنان، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، المركز التربوي للبحوث والانماء، بيروت ٢٠٠٣.

١٠ ـ الجغرافيا على المحكَ ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ٢٠٠٤.

١١ ـ الجيوبوليتيكا قضايا الهوية والانتماء بين الجغرافيا والسياسة ـ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت ٢٠٠٦.

أبحاث ودراسات (باللغة العربية)

١٢ ـ الأرض ـ دائرة المعارف اللبنانية، المجلّد العاشر، بيروت ١٩٧٣.

١٣ ـ المقوّمات الجغرافية للجمهورية العربية السورية ـ مجلة الجغرافيا اللبنانية، حنون، بيروت ١٩٨٥.

١٤ ـ الأسس الجغرافية التاريخية والأنتروبولوجية للمشرق العربي ـ دورية فكر، بيروت ١٩٩١.

١٥ ـ التمدين والتحديث في إمارات الخليج ـ الفكر العربي، بيروت ١٩٩١.

١٦ ـ حدود الجيوبوليتيكا الصهيونية ـ شؤون الأوسط، بيروت ١٩٩٤.

١٧ ـ جغرافية الاستيطان الإسرائيلي ـ الدفاع الوطني اللبناني، بيروت ١٩٩٤.

١٨ ـ الشرق الأوسط بين الجغرافيا والجيوبوليتيكا ـ شؤون الأوسط، بيروت ١٩٩٥.

١٩ ـ المياه في الشرق الأوسط ـ شؤون الأوسط، بيروت ١٩٩٥.

٢٠ ـ الشرق الأوسط الجديد ـ شؤون الأوسط، بيروت ١٩٩٥.

٢١ ـ البيئة قضية سياسية ـ منشورات الحركة الثقافية، انطلياس ١٩٩٥.

٢٢ ـ الرهانات المائية السياسية في الشرق الأوسط ـ شؤون الأوسط، بيروت ١٩٩٥.

٢٣ ـ السجال الجيوبوليتيكي في إسرائيل ـ شؤون الأوسط، بيروت ١٩٩٦.

٢٤ ـ مناهج الجغرافيا الحديثة ـ شؤون الأوسط، بيروت ١٩٩٧.

٢٥ ـ التنمية والاستقرار في الخليج ـ شؤون الأوسط، بيروت ١٩٩٧.

٢٦ ـ جبة بشري: بيئة وتاريخ ـ منشورات لجنة جبران خليل جبران، بشري ١٩٩٨.

٢٧ ـ ظاهرة «ما بعد الصهيونية» ـ شؤون الأوسط، بيروت ١٩٩٨.

٢٨ ـ وحدة مصير لا وحدة مسار ـ شؤون الأوسط، بيروت ١٩٩٨.

٢٩ ـ مقومات ومكونات الشخصية الجماعية ـ دورية اتجاه، بيروت ١٩٩٨.

٣٠ ـ الأوروبيون والجغرافيا الاستيطانية في فلسطين ـ منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٩.

٣١ ـ البيئة والمتحد ـ دورية اتجاه، بيروت ٢٠٠٠.

٣٢ ـ الجيوبوليتيكا الإسرائيلية إزاء الضفة الغربية وقطاع غزة ـ الدفاع الوطني اللبناني، بيروت ٢٠٠١.

٣٣ ـ الاقتصاد والمياه في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ـ شؤون الأوسط، بيروت ٢٠٠١.

٣٤ ـ المقوّمات الجغرافية للأقلّيات الدينية في الولايات العربية الآسيوية للسلطنة العثمانية ـ منشورات الجمعية التاريخية اللبنانية، الفنار ٢٠٠١.

٣٥ ـ الجغرافيا الانتخابية في لبنان (مع عدة مؤلفين). منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، بيروت ٢٠٠٤.

٣٦ ـ القول الكنطي في الجغرافيا، أعمال مؤتمر اتحاد الفلاسفة العرب. كانون الأول/ديسمبر طرابلس ٢٠٠٤ (تحت الطبع).

أبحاث ودراسات (باللغة الفرنسية)

٣٧ـ Le village de Yammouné, esquisse de géographie rurale, Beyrouth NANNON 1986.

٣٨ـ HANNON Analyses polliniques des formations superficielles du Liban, Beyrouth 1971.

٣٩ـ (avec J. Besançon) un karst d'altitude en Mediterranee orientable La Méditerranée, France 1974.

٤٠ـ A Propos des terrasses fluviatiles byzantines CNRS, Beyrouth 1974.

٤١ـ Etude géomorphologique et archéologique de la terrasse byzantine du Nahr Aarqa, HANNON, Beyrouth 1977.

٤٢ـ Le Nahr Aarqa inférieur: Paléodynamique et géomorpologie, Annales de Géographie, Paris 1982.

٤٣ـ Introduction à l'étude anthropogéograhique du Liban. Feuilles Universitaires, Beyrouth 1993.

٤٤ـ Beyrouth; site et Urbanisme - Défense Nationale Beyrouth 1994.

٤٥ـ Géographie physique du site de Beyrouth. Feuilles Universitaires, Beyrouth 1994.

٤٦ـ Atlas pollinique du Liban - Pollens et Spores. Paris 1996.

٤٧ـ Carte morphopedoloogique du Herml (Liban) 1/100000. B T. Beyrouth, 1977.

٤٨ـ L'Europe de l'Est: géopolitique et mutation économique - Défense Nationale, Beyrouth 1997.

٤٩ـ La France dans L'espace géopolitique moyen-oriental-Défense Nationale, Beyrouth 1999.

صدر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

ضمن «سلسلة العلوم الإنسانية والتربوية»:

□ **البحث «العلمي» بنماذجه الأساسية** ـ
د. أحمد صيداوي

□ **رعب السؤال وأزمة الفكر التربوي** ـ
د. نخله وهبة

□ **تعريب التعليم وتعلم اللغات الأجنبية** ـ
د. نزار الزين

□ **اللاتجانس الاجتماعي** ـ د. عدنان الأمين

□ **المراهقة** ـ أزمة هوية أم أزمة حضارة ؟ ـ
د. عبد اللطيف معاليقي

□ **علم النفس والعولمة** ـ د. مصطفى حجازي

□ **دراسة التصرفات عند الحيوان** ـ
د. عبد اللطيف معاليقي

□ **اتجاهات معاصرة في العلاج النفسي** ـ
د. كريستين نصار

□ **فعالية المدرسة في التربية المواطنية** ـ
د. نمر فريحة

□ **رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة المدرسية** ـ د. ابراهيم يوسف العبد الله

□ **كي لا يتحول البحث التربوي إلى مهزلة** ـ د. نخله وهبة

□ **المرأة العاملة في لبنان** ـ
د. جاك قبانجي و د. أسعد الأتات

□ **الوضع السكاني في لبنان** ـ
د. حلا نوفل رزق الله

□ **طرائق ومنهجية البحث في علم النفس** ـ
د. فاروق مجذوب

□ **الإصلاحات التربوية لمواجهة متطلبات العصر وتحديات المستقبل**
د. ابراهيم يوسف العبد الله

□ **الجغرافيا على المحكّ** ـ د. معين حداد

□ **التعليم من المهد** ـ فتحية صدّيق

□ **الجيوبوليتيكا** ـ د. معين حداد

هذا الكتاب

يتوجّه الكتاب إلى قارئ يملأه الفضول لفهم ما جرى من قبل وما يجري الآن من صراعات وحروب وتحالفات وتوازنات قوى؛ في سياق تشكل الهويات والانتماءات الخاصة بالأمكنة والأراضي كل ذلك من خلال العلاقة الجدلية بين الجغرافيا والسياسة، ومن خلال أهمية الأرض للإنسان كفرد، وللإنسان كمجموعة ودولة.

ثم أن الكتاب يتوجّه إلى المهتمّين أكاديمياً بالجيوبوليتيكا، حيث يتناول المؤلف بالتحليل المتمكن والربط المنطقي نشوء هذا المفهوم بدلالاته ومضامينه وتداعياته ومقارباته وخلفياته بدءاً من الجغرافي السويدي رودلف كيلين الذي حاول استكمال أعمال راتزل إلى هاوسهوفر ومكيندر ودوغين ولاكوست... وسواهم وذلك في معرض صياغة لنظرية جديدة وحاسمة في الجيوبوليتيكا، مبنية على قواعد منهجية علمية متبينة وواضحة.

موضوع الكتاب يعنينا جميعاً والآن تحديداً، لا سيما أن مصطلح الجيوبوليتيكا بات اليوم متداولاً على نحو واسع في مختلف الأوساط..

شارع جان دارك- بناية الوهاد
ص.ب.: ٨٣٧٥- بيروت- لبنان
تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ١ ٩٦١+
تلفون+ فاكس: ٣٤٢٠٠٥- ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+
e-mail: tradebooks@all-prints.com
website: www.allprints.com

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر